

# المشاكل الإقتصادية للبلدان الأقل نموا والبلدان غير الساحلية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، ٢٠٠٩



مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية  
(مركز أنقرة)

(c) ٢٠١٠ مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)

Attar Sokak, No. 4, G.O.P., 16700  
Ankara, Turkey

Telephone +90 312 468 61 72  
Internet www.sesric.org  
E-Mail pubs@sesric.org

## حقوق النشر

خلال مرحلة المعالجة والإعداد تم استخدام أعلى المقاييس من قبل مركز أنقرة للتحقق بأقصى حد ممكن من دقة البيانات المضمنة في هذا العمل. فالتسميات والمعلومات الأخرى المضمنة في أيّ من الأقسام والأشكال التوضيحية لا تعكس أي حكم من جانب مركز أنقرة فيما يختص بأي كيان ما، علاوة أنه يرفض تحمل أي مسؤولية لأي شكل من أشكال الجدل السياسي الذي قد ينشب مستخدماً البيانات والمعلومات المقدمة في هذه الطبعة. الحدود والأسماء المبينة في الخرائط الواردة في هذه الطبعة لا تقتضي أي شكل من أشكال الاعتراف الرسمي أو القبول من طرف مركز أنقرة.

تخضع المادة المقدمة في هذه الطبعة لقانون حقوق الطبع والنشر. بناءً على حقوق الطبع التي يدعيها ويقدر ما يشجع على توزيع ونشر مطبوعاته بين جميع الدوائر المهمة، ويعطي الأذن بتصفح، نسخ، ونقل وطبع مواده، يرجو مركز أنقرة الإسناد الواضح إلى المواد المضمنة في منشوراته في البحوث العلمية وما يشابهها من الأعمال حين الرجوع العلمي إليها، مشروطاً بعدم استخدامها بأي شرط من الشروط للأغراض التجارية.

يرجى للحصول على الإذن لإنتاج أو إعادة طبع أي قسم من هذا الكتاب إرسال طلب بذلك مع تقديم المعلومات الكاملة إلى دائرة الأبحاث الإقتصادية والإجتماعية على العنوان الوارد أعلاه.

جميع الإستفسارات حول الحقوق والإذن يجب إرسالها إلى دائرة النشر بمركز أنقرة بواسطة العنوان الوارد أعلاه.

ISBN: 978-975-6427-19-4

تصميم الغلاف: دائرة النشر، مركز أنقرة

بهذا يعبر مركز أنقرة عن عميق تقديره إلى معهد الإحصاء التركي لتقديمه التسهيلات المطبعية

للمزيد من المعلومات يرجى الإتصال بدائرة الأبحاث الإقتصادية والإجتماعية بمركز أنقرة عبر البريد الإلكتروني التالي : [research@sesric.org](mailto:research@sesric.org)



## المحتويات

١	المقدمة	١
٢	البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة: الإتجاهات الإقتصادية الأخيرة	٢
٣	١-٢. الناتج المحلي الإجمالي	٣
٣	٢-٢. هيكل الإقتصاد	٣
٦	٣-٢. النمو الإقتصادي	٦
٨	٤-٢. الناتج المحلي الإجمالي للفرد	٨
٩	٥-٢. المدخرات والإستثمار	٩
١١	٦-٢. التضخم	١١
١٢	٧-٢. تجارة السلع	١٢
١٣	١-٧-٢. الصادرات	١٣
١٥	٢-٧-٢. الواردات	١٥
١٨	٣-٧-٢. الميزان التجاري	١٨
١٩	٨-٢. ميزان الحساب الجاري وموقف الإحتياطي	١٩
٢٠	٣. التدفقات التمويلية الخارجية	٢٠
٢١	١-٣. الإستثمار الأجنبي المباشر	٢١
٢٣	٢-٣. المساعدات الإنمائية الرسمية	٢٣
٢٦	٣-٣. الديون الخارجية	٢٦
٢٦	١-٣-٣. إجمالي قيمة الديون	٢٦
٢٧	٢-٣-٣. تكوين الدين الخارجي	٢٧
٣٠	٣-٣-٣. المصروفات على الديون	٣٠
٣١	٤-٣-٣. خدمة الدين	٣١
٣٣	٥-٣-٣. صافي تدفقات النفقات المالية على الديون	٣٣
٣٤	٦-٣-٣. مؤشرات الدين	٣٤
	٧-٣-٣. إلتزامات تخفيف عبء الديون في إطار مبادرة تعزيز البلدان الفقيرة	
٣٩	المثقلة بالديون ومبادرة تخفيف الديون المتعددة الأطراف	٣٩
٤١	٤. موقف الأمن الغذائي في البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي	٤١
٤١	١-٤. نظرة عامة	٤١
٤٢	٢-٤. اتجاهات إنتاج واستهلاك الأغذية	٤٢
٤٣	٣-٤. تجارة الأغذية	٤٣
٤٦	٤-٤. المعونة الغذائية	٤٦
٤٨	٥-٤. الحرمان من الغذاء (يعانون نقص التغذية)	٤٨
٥٠	٦-٤. آثار تقلبات أسعار الأغذية	٥٠
٥٣	٥. الخاتمة والتوصيات	٥٣
٥٨	المراجع	٥٨
	الملحق الإحصائي	
٦١	الجدول أ-١: التوزيع الإقليمي للبلدان الأقل نموا في العالم	٦١
٦٢	الجدول أ-٢: إجمالي عدد السكان (مليون)	٦٢
٦٣	الجدول أ-٣: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (بليون دولار)	٦٣



- الجدول أ-٤: الناتج المحلي الإجمالي للفرد (بالسعر الجاري للدولار) ..... ٦٤
- الجدول أ-٥: القيمة المضافة حسب النشاط الإقتصادي (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) ..... ٦٥
- الجدول أ-٦: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%) ..... ٦٦
- الجدول أ-٧: معدل التضخم (التغير النسبة المئوية في المتوسط السنوي بمؤشرات أسعار المستهلك) ..... ٦٧
- الجدول أ-٨: صادرات السلع (فوب، مليون دولار) ..... ٦٨
- الجدول أ-٩: واردات السلع (سيف، مليون دولار) ..... ٦٩
- الجدول أ-١٠: ميزان الحساب الجاري (مليون دولار) ..... ٧٠
- الجدول أ-١١: إجمالي الاحتياطي بإستثناء الذهب (مليون دولار) ..... ٧١
- الجدول أ-١٢: إجمالي تكوين رأس المال (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) ..... ٧٢
- الجدول أ-١٣: إجمالي المدخرات المحلية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) ..... ٧٣
- الجدول أ-١٤: صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار) ..... ٧٤
- الجدول أ-١٥: المساعدات الإنمائية الرسمية (الصافي، مليون دولار) ..... ٧٥
- الجدول أ-١٦: إجمالي قيمة الدين الخارجي (مليون دولار) ..... ٧٦
- الجدول أ-١٧: قيمة الدين الخارجي طويل الأجل (مليون دولار) ..... ٧٧
- الجدول أ-١٨: قيمة الدين الخارجي قصير الأجل (مليون دولار) ..... ٧٨
- الجدول أ-١٩: إستغلال إئتمانات صندوق النقد الأجنبي (مليون دولار) ..... ٧٩
- الجدول أ-٢٠: الدين العام والدين المضمون من قبل القطاع العام (مليون دولار) ..... ٨٠
- الجدول أ-٢١: المصروفات على الدين الخارجي (طويل الأجل + صندوق النقد) (مليون دولار) ..... ٨١
- الجدول أ-٢٢: إجمال خدمة الدين على الدين الخارجي (مليون دولار) ..... ٨٢
- الجدول أ-٢٣: إجمالي تسديد الفائدة على الدين الخارجي (مليون دولار) ..... ٨٣
- الجدول أ-٢٤: إجمالي صافي النفقات المالية على الدين (مليون دولار) ..... ٨٤
- الجدول أ-٢٥: قيمة الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الدخل القومي ..... ٨٥
- الجدول أ-٢٦: قيمة الدين الخارجي كنسبة من الصادرات ..... ٨٦
- الجدول أ-٢٧: خدمات الدين على الدين الخارجي كنسبة من الصادرات ..... ٨٧
- الجدول أ-٢٨: تسديد فوائد الدين الخارجي، كنسبة من الصادرات ..... ٨٨
- الجدول أ-٢٩: مؤشر إنتاج الغذاء (100=2001-1999) ..... ٨٩
- الجدول أ-٣٠: مؤشر إنتاج الغذاء مقابل الفرد (100=2001-1999) ..... ٩٠
- الجدول أ-٣١: إستهلاك الغذاء، إستهلاك الطاقة الغذائية (سعر حراري/شخص/يوم) ..... ٩١
- الجدول أ-٣٢: صادرات الغذاء (مليون دولار) ..... ٩٢
- الجدول أ-٣٣: واردات الغذاء (مليون دولار) ..... ٩٣
- الجدول أ-٣٤: إجمال شحن غلال المعونات الغذائية (طن متري/سنة) ..... ٩٤
- الجدول أ-٣٥: حصة المعونات الغذائية في إجمالي الإستهلاك (%) ..... ٩٥
- الجدول أ-٣٦: عدد من يواجهون نقص التغذية (مليون) ..... ٩٦
- الجدول أ-٣٧: تفشي نقص الغذاء بين السكان (%) ..... ٩٧

## الجدواول

الجدول ٣-١: إجمالي تخفيف عبء الدين الملتزم به للبلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في إطار مبادرة تعزيز موقف البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومبادرة تخفيف الدين المتعددة الأطراف: الموقف كما هو في نهاية يوليو ٢٠٠٩ (مليون دولار، بالقيمة الإسمية) ..... ٤٠



الجدول ٤-١: البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التي تمر

بأزمة وفي حاجة للمساعدات الخارجية ..... ٤٥

## الأشكال

- الشكل ٢-١: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ..... ٣
- الشكل ٢-٢: القيمة المضافة من النشاط الإقتصادي الرئيسي (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي) ..... ٤
- الشكل ٢-٣: القيمة المضافة من النشاط الإقتصادي الرئيسي لدى البلدان الأقل نموا بالمنظمة، ٢٠٠٨ ..... ٥
- الشكل ٢-٤: متوسط معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، الناتج المحلي الإجمالي للفرد والسكان (%) ..... ٦
- الشكل ٢-٥: نمو الناتج المحلي الإجمالي مقابل نمو السكان، ٢٠٠٨ ..... ٧
- الشكل ٢-٦: الناتج المحلي الإجمالي للفرد حسب مجموعات البلدان، بالسعر الجاري للدولار ..... ٨
- الشكل ٢-٧: الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالبلدان الأقل نموا بالمنظمة، ٢٠٠٨، بالسعر الجاري للدولار ..... ٩
- الشكل ٢-٨: إجمالي تكوين رأس المال وإجمالي المدخرات المحلية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) ..... ١٠
- الشكل ٢-٩: فجوة المصادر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ..... ١٠
- الشكل ٢-١٠: إجمالي تكوين رأس المال، إجمالي المدخرات المحلية وفجوة المصادر لدى البلدان الأقل نموا بالمنظمة (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) ..... ١١
- الشكل ٢-١١: التضخم حسب مجموعات البلدان (أسعار المستهلك) ..... ١٢
- الشكل ٢-١٢: التضخم لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة، ٢٠٠٨ ..... ١٢
- الشكل ٢-١٣: تجارة السلع ..... ١٣
- الشكل ٢-١٤: صادرات السلع ..... ١٣
- الشكل ٢-١٥: نمو الصادرات (بالأسعار الجارية) ..... ١٤
- الشكل ٢-١٦: صادرات السلع إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) ..... ١٤
- الشكل ٢-١٧: صادرات السلع إلى الناتج المحلي الإجمالي لدى البلدان الأقل نموا بمنظمة المؤتمر ..... ١٥
- الشكل ٢-١٨: واردات السلع ..... ١٦
- الشكل ٢-١٩: نمو الواردات (بالأسعار الجارية) ..... ١٦
- الشكل ٢-٢٠: واردات السلع إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) ..... ١٧
- الشكل ٢-٢١: معدل واردات السلع إلى الناتج المحلي الإجمالي لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة ..... ١٧
- الشكل ٢-٢٢: الميزان التجاري ..... ١٨
- الشكل ٢-٢٣: الميزان التجاري لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة، ٢٠٠٨ ..... ١٨
- الشكل ٢-٢٤: ميزان الحساب الجاري ..... ١٩
- الشكل ٢-٢٥: ميزان الحساب الجاري لدى البلدان الأقل نموا بالمنظمة، ٢٠٠٨ ..... ٢٠
- الشكل ٢-٢٦: إجمالي الإحتياطي (باستثناء الذهب) ..... ٢٠



- الشكل ٣-١: الإستثمار الأجنبي المباشر (صافي الإنسياب) ..... ٢١
- الشكل ٣-٢: صافي إنسياب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الأقل نموا بالمنظمة، ٢٠٠٨ ..... ٢٢
- الشكل ٣-٣: تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ..... ٢٢
- الشكل ٣-٤: المساعدات الإنمائية الرسمية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ..... ٢٣
- الشكل ٣-٥: المساعدات الإنمائية الرسمية ..... ٢٤
- الشكل ٣-٦: المساعدات الإنمائية الرسمية للبلدان الأقل نموا بالمنظمة ..... ٢٤
- الشكل ٣-٧: المساعدات الإنمائية الرسمية مقابل الفرد لدى البلدان الأقل نموا بالمنظمة ..... ٢٥
- الشكل ٣-٨: المساعدات الإنمائية الرسمية للفرد في البلدان الأقل نموا بالمنظمة ..... ٢٥
- الشكل ٣-٩: إجمالي قيمة الدين الخارجي ..... ٢٦
- الشكل ٣-١٠: قيمة الدين الخارجي لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء ..... ٢٧
- الشكل ٣-١١: مكونات قيمة الدين الخارجي ..... ٢٧
- الشكل ٣-١٢: تكوين الدين الخارجي ..... ٢٨
- الشكل ٣-١٣: تكوين الدين الخارجي لدى البلدان الأقل نموا بالمنظمة، ٢٠٠٧ ..... ٣٠
- الشكل ٣-١٤: المصروفات على الدين (طويل الأجل + إئتمانات صندوق النقد الدولي) ..... ٣٠
- الشكل ٣-١٥: المصروفات ديون البلدان الأقل نموا بالمنظمة
- (الدين طويل الأجل + إئتمانات صندوق النقد الدولي)، ٢٠٠٧ ..... ٣١
- الشكل ٣-١٦: إجمالي خدمة الدين وتكوينها ..... ٣٢
- الشكل ٣-١٧: إجمالي خدمة الدين وتكوينه لدى البلدان الأقل نموا بالمنظمة، ٢٠٠٧ ..... ٣٣
- الشكل ٣-١٨: إجمالي صافي النفقات المالية على الدين ..... ٣٤
- الشكل ٣-١٩: إجمالي صافي النفقات المالية على الدين الخارجي للبلدان الأقل نموا بالمنظمة، ٢٠٠٧ ..... ٣٤
- الشكل ٣-٢٠: معدلات المديونية (%) ..... ٣٥
- الشكل ٣-٢١: نسبة الدين إلى إجمالي الدخل القومي لدى البلدان الأقل نموا بالمنظمة ..... ٣٦
- الشكل ٣-٢٢: نسبة الدين إلى الصادر لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء بالمنظمة ..... ٣٧
- الشكل ٣-٢٣: نسب أعباء تسديد الدين (%) ..... ٣٨
- الشكل ٣-٢٤: نسبة خدمة الدين إلى الصادر لدى البلدان الأقل نموا بالمنظمة ..... ٣٨
- الشكل ٣-٢٥: نسبة الفائدة إلى الصادر لدى البلدان الأقل نموا بالمنظمة ..... ٣٩
- الشكل ٤-١: مؤشر إنتاج الغذاء (١٩٩٠-٢٠٠١=١٠٠) ..... ٤٢
- الشكل ٤-٢: مؤشر إنتاج الغذاء مقابل الفرد (١٩٩٠-٢٠٠١=١٠٠) ..... ٤٣
- الشكل ٤-٣: إستهلاك الغذاء مقابل الفرد (سعر حراري/يوم) ..... ٤٣
- الشكل ٤-٤: صادرات الأغذية ..... ٤٤
- الشكل ٤-٥: واردات الأغذية ..... ٤٤

- الشكل ٤-٦: ميزان تجارة الأغذية ..... ٤٥
- الشكل ٤-٧: إجمالي شحن غلال المعونات ..... ٤٧
- الشكل ٤-٨: حصة معونات الأغذية في إجمالي الإستهلاك ..... ٤٨
- الشكل ٤-٩: عدد ناقصي التغذية في البلدان الأقل نمواً ..... ٤٨
- الشكل ٤-١٠: تفشي نقص التغذية ..... ٤٩
- الشكل ٤-١١: تفشي نقص التغذية في البلدان الأقل نمواً بالمنظمة ..... ٥٠





## ١. المقدمة

البلدان الأقل نموا تشكل مجموعة من البلدان التي تم تحديدها رسميا من قبل الأمم المتحدة باعتبارها "بلدان أقل نموا" من حيث انخفاض إجمالي الناتج المحلي للفرد، الموارد البشرية الضعيفة، والضعف الاقتصادي. ففي عام ١٩٧١م إعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القائمة الأولى بالبلدان الأقل نموا، والتي تضمنت ٢٤ بلد في ذلك الوقت. وكان، بالطبع، من المؤمل، مع إحداث الجهود التنموية للأثر المرتقب، أن تسقط هذه البلدان من قائمة مجموعة البلدان الأقل نموا واحدة تلو الأخرى مع ارتفاع مستوياتها التنموي مع مرور الزمن. ولكن، وحتى عام ١٩٩٤م، لم ينجح سوى بلد واحد (بتسوانا، في ديسمبر ١٩٩٤م) في تحقيق أهداف تلك الجهود التنموية. وعلى النقيض من ذلك، زاد عدد البلدان المدرجة في القائمة باستمرار ليصل إلى ٤٨ بلد في ذلك العام. فالإدراج الرسمي للسنغال في عام ٢٠٠١م وتيمور الشرقية في عام ٢٠٠٣م أوصل العدد الإجمالي لهذه البلدان إلى ٥٠ بلد. ومع ذلك، فقد أدي خروج جزيرة الرأس الأخضر من قائمة البلدان الأقل نموا في ديسمبر ٢٠٠٧م إلى بلوغ هذا العدد إلى ٤٩ بلد. وكشف تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لعام ٢٠٠٩م أنه من المتوقع خروج ساموا من القائمة في ١٧ ديسمبر ٢٠١٠م، وخروج المالديف في الأول من يناير ٢٠١١م. وكما صدرت التوصية بخروج غينيا الإستوائية أيضا من قائمة البلدان الأقل نموا.<sup>١</sup>

حوت قائمة البلدان الأقل نموا لعام ١٩٧١م ٨ من البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.<sup>٢</sup> ومن ثم ارتفع هذا العدد باستمرار ليصل إلى ٢١ بلد في عام ١٩٩٧م. وكان ذلك نتيجة لإنضمام البلدان المصنفة أصلا بين البلدان الأقل نموا إلى منظمة المؤتمر الإسلامي (٦ بلدان)<sup>٣</sup> والبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التي أصبحت ضمن قائمة البلدان الأقل نموا (٧ بلدان).<sup>٤</sup> فإدراج السنغال رسميا إلى فئة البلدان الأقل نموا في عام ٢٠٠١م رفع العدد الكلي للبلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إلى ٢٢ بلد.

وبعدد سكان كلي يبلغ أكثر من ٨١٠ مليون نسمة في عام ٢٠٠٨م، أو ١٢٪ من إجمالي عدد سكان العالم، تمثل البلدان الأقل نموا التسعة والأربعون الشريحة الأفقر والأضعف من بين شرائح المجتمع الدولي. ويقع تمييز هذه المجموعة من البلدان في ضعف مواردها الاقتصادية، المؤسساتية والبشرية، فضلا عما تواجهه من معوقات جيوفيزيائية في كثير من الحالات. وقد ينظر إلى التوزيع الجغرافي لبلدان هذه المجموعة بكونه ثقلا على نموها الاقتصادي وأدائها التنموي. ففي الوقت الذي تقع فيه غالبية البلدان الأقل نموا (٣٣ بلد) في إفريقيا، وخاصة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، نجد أن هناك ١٦ منها بلدان غير ساحلية و ١١ منها بلدان جزرية صغيرة. وعلاوة على ذلك، ٣١ بلد من بين البلدان الأقل نموا صنفت باعتبارها بلدان فقيرة مثقلة بالديون و ١٢ منها بلدان مصدرة لسلع أولية (زراعية في معظمها) غير نفطية (راجع الجدول أ-١ في الملحق).

وبهذه الأوضاع في الاعتبار، فإن الإحتياجات التنموية للبلدان الأقل نموا تفوق قدراتها الاقتصادية ومصادرها المحلية مما يجعل تحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية لتلك البلدان تحديا رئيسيا ليس بالنسبة لها فقط وإنما كذلك بالنسبة لشركائها التنمويين وللمجتمع الدولي ككل. وبالفعل، فإن تلك البلدان تلقى إهتماما خاصا ضمن الجهود التنموية التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة التي عكفت بصورة منتظمة، على مدار العقود الثلاثة الماضية، على رصد التطورات الحاصلة في تلك البلدان وعلى التأكيد بضرورة منحها تيسيرات خاصة، لا سيما في مجالات

<sup>١</sup> لمعرفة تفاصيل معايير ومراحل الإدراج والتخرج من قائمة البلدان الأقل نموا والبلدان يرجى الإطلاع على: تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٢٠٠٩: الدولة وإدارة التنمية، ص: ج.

<sup>٢</sup> أفغانستان، تشاد، غينيا، مالي، النيجر، الصومال، السودان واليمن.

<sup>٣</sup> بنين، بوركينا فاسو، المالديف، موزمبيق، توغو وأوغندا.

<sup>٤</sup> بنغلاديش، جزر القمر، جيبوتي، غامبيا، غينيا بيساو، موريتانيا وسيراليون.

التمويل، التجارة، والتعاون الفني. وقد أدت تلك الجهود إلى تزايد الوعي لدى المجتمع الدولي بالاحتياجات الخاصة والمحددة لتلك البلدان لمساعدتها للخروج من الحلقة المفرقة للتخلف الذي يؤدي إلى الركود الإقتصادي والفقير.

كما يمكن اعتبار التوزيع الجغرافي للبلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وما يرتبط به في الكثير من الأحيان من معوقات جيوفيزيائية، أحد العوامل المؤثرة في نموها الإقتصادي وأدائها التنموي. ذلك أن ١٨ بلدا من تلك البلدان يقع في إقليم إفريقيا جنوب الصحراء و٤ بلدان في آسيا في حين أن ٦ أخرى هي بلدان غير ساحلية وبلدين جزيريين (راجع الجدول أ-١ في الملحق). وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن البلدان غير الساحلية الأقل نموا يحالفها سوء الطالع حيث أن بُعدها وانعزالها من الأسواق العالمية واعتمادها العالي على تجارة العبور يزيد من تكاليف معاملاتها، الشيء الذي يضعف قدراتها التنافسية التجارية في الأسواق العالمية.

وتفتقر البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وخصوصا منها تلك الواقعة في إفريقيا جنوب الصحراء، إلى المقدرة على تطوير إقتصاداتها الوطنية وضمان مستوى المعيشة اللائق والمستدام لشعوبها، علاوة على شدة تأثيرها بالصدمات الخارجية والكوارث الطبيعية علما أن ٧ بلدان منها لا تزال تصنف ضمن البلدان المصدرة للسلع الأولية غير النفطية وتعتمد في جهودها التنموية على إنتاج وتصدير عدد محدود من السلع، زراعة في معظمها. وعلاوة على ذلك، تصنف ١٨ منها ضمن مجموعة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (راجع الجدولان أ-١ وأ-١٧ بالملحق).

تشكل البلدان الإثنان والعشرون الأقل نموا الأعضاء في المنظمة جزءا هاما من البلدان الأقل نموا من عدة زوايا، حيث بلغ إجمالي سكانها ٤١٥,٤ مليون نسمة في عام ٢٠٠٨م، أو نسبة ٥١,١٪ من مجموع سكان تلك البلدان، كما بلغ إجمالي إنتاجها (ناتجها المحلي الإجمالي) ٥٠,١٪ من إجمالي إنتاج المجموعة و٣٣,٢٪ من إجمالي صادراتها السلعية. مع ذلك، وكما هو الحال لدى البلدان الأقل نموا الأخرى، فإن الضعف البنوي لإقتصادات معظم البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ونقص الكفاءات المتصلة بالنمو والتنمية تعيق جهود هذه البلدان الرامية لرفع المستوى المعيشي لغالبية سكانها بشكل ملحوظ.

وفي هذا السياق، تمثل التنمية الإقتصادية والإجتماعية للبلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تحديا رئيسيا لها ولشركائها التنمويين ولمجتمع المنظمة ككل. وتبعاً لذلك، تشكل مجموعة البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الشريحة الأضعف والأفقر بمجتمع منظمة المؤتمر الإسلامي. فبحصة بلغت ٢٧,٨٪ من إجمالي سكان منظمة المؤتمر الإسلامي في ٢٠٠٨م، مثلت هذه البلدان ٦٪ فقط من إجمالي إنتاج البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي و٣,١٪ من إجمالي صادراتها. وكما أن متوسط نصيب الفرد بها من إجمالي الناتج المحلي (٦٥٨ دولار أمريكي) كان أقل من ربع نصيب الفرد لدى مجموعة بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي (٣٠٨٥ دولار أمريكي).

ومن هذا المنطلق، يهدف هذا التقرير إلى تحليل التطور بإقتصادات هذه المجموعة من بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي وتسلط الضوء على مشاكلها المحددة، حيث يمكن تحديد الحاجة لاتخاذ التحركات الخاصة من أجلها لا سيما في مجالات التمويل، والتعاون التجاري والفني. ويدرس التقرير كذلك الإتجاهات في مؤشراتها الإقتصادية الرئيسية خلال السنوات الخمس الأخيرة التي تتوفر حولها البيانات ويعقد المقارنة بينها وبيانات مجموعات جميع البلدان الأقل نموا، بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي والبلدان النامية. وكما يلقي التقرير الضوء على بعض القضايا التنموية ذات الإهتمام المباشر لدى تلك البلدان، مثل التدفقات المالية الخارجية والأمن الغذائي.

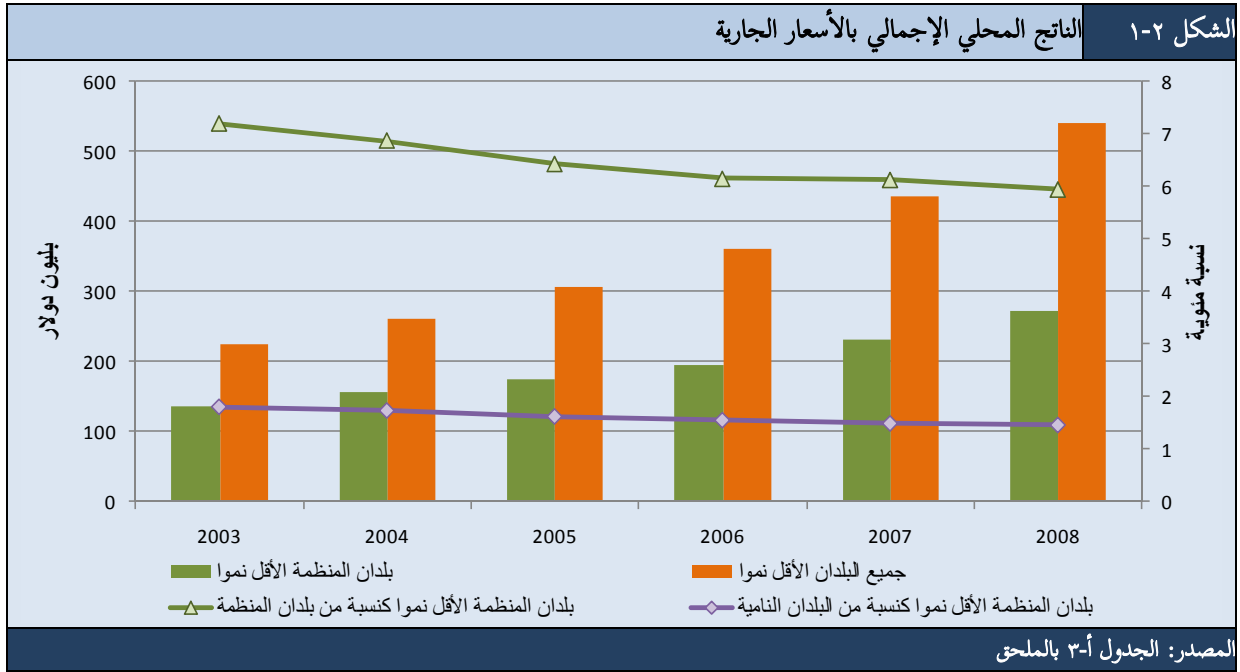
° راجع الجداول أ-٢، أ-٣، وأ-٨ بالملحق على التوالي.



## ٢. البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة: الإتجاهات الإقتصادية الأخيرة

### ١-٢. الناتج المحلي الإجمالي

بلغ الناتج المحلي الإجمالي المجمع للبلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ٢٧٣,٤ بليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٨م، مقارنة بمبلغ ١٣٦,١ بليون دولار في عام ٢٠٠٣م. على الرغم من أن هذا يشير إلى أن البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي قد ضاعفت الناتج المحلي الإجمالي لديها في هذا الفترة، إلا أن أدائها ظل أضعف من البلدان الأقل نموا الأخرى حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي لديها زيادة بلغت ٢,٤ مرة في هذه الفترة. عليه، ففي الوقت الذي بلغ فيه الناتج المحلي الإجمالي ٦٠,٣٪ من مجموعة البلدان الأقل نموا في عام ٢٠٠٣، إلا أنه إنخفض تدريجيا خلال السنوات التالية ليصل إلى ٥٠,٧٪ في ٢٠٠٨م (راجع الجدول أ-٣ بالملحق). وشبهها لذلك، فقد إنخفضت حصتها بالناتج المحلي الإجمالي لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي من ٧,٢٪ إلى ٦٪، في الوقت الذي انخفضت فيه حصتها بالناتج المحلي الإجمالي لدى البلدان النامية من ١,٨٪ إلى ١,٥٪ خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨ (الشكل ١-٢).

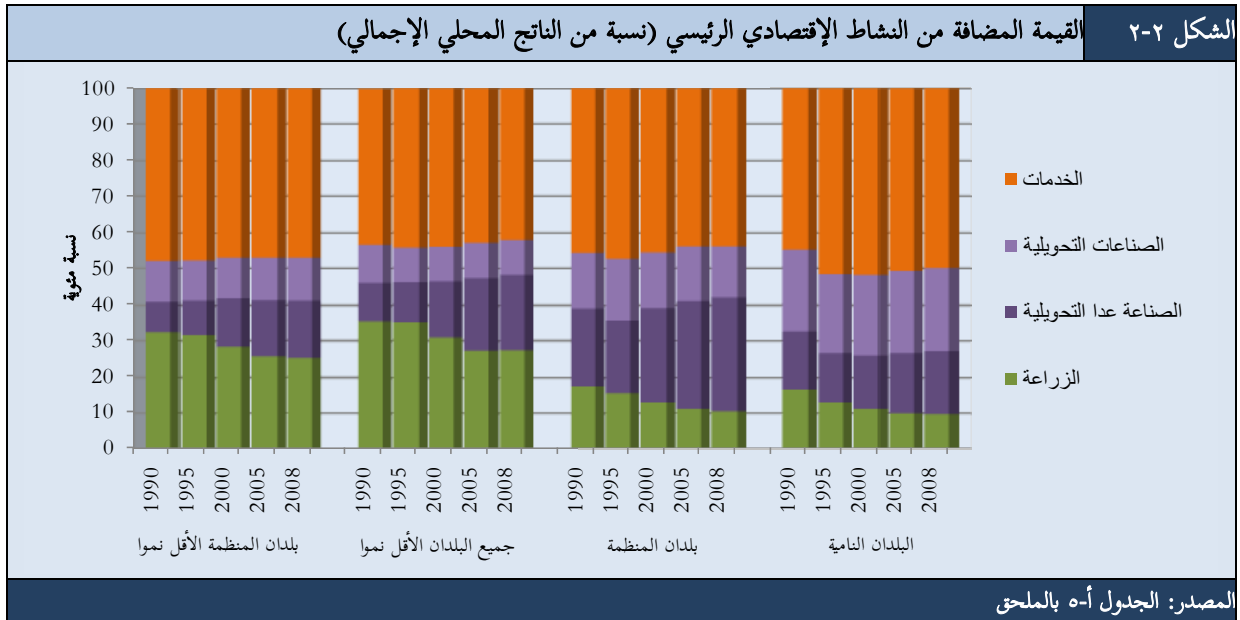


في الواقع كان إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في ٢٠٠٨م أقل حتى من مما سجلته بعض البلدات الأعضاء في المنظمة على المستوى الفردي، مثل تركيا، اندونيسيا، المملكة العربية السعودية وإيران. وعلاوة على ذلك، لوحظ أن الناتج المحلي الإجمالي لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لا يزال متركزا لدى القليل منها. ففي عام ٢٠٠٨م أنتجت ٣ بلدان (بنغلاديش، السودان واليمن) ٦١,١٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة (حسبت باستخدام البيانات الواردة في الجدول أ-٣ بالملحق).

### ٢-٢. هيكل الإقتصاد

يلقي القسم الفرعي هذا من التقرير الضوء على الهيكل العام لاقتصادات البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من ناحية الإنتاج. ففي هذا السياق، تم عرض الجانب الإنتاجي للإقتصاد من خلال هيكل القيمة المضافة للنشاطات الإقتصادية الرئيسية الثلاثة، وهي تحديدا الزراعة، الصناعة والخدمات.

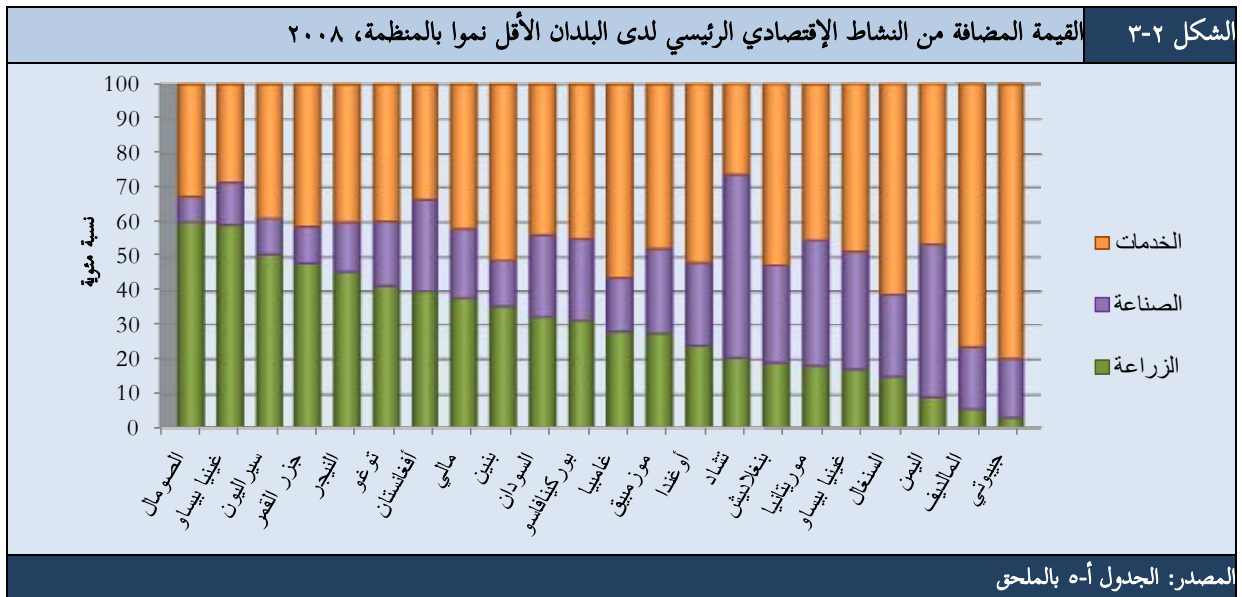
يبين الشكل (٢-٢) حصص القطاعات الاقتصادية الثلاثة في إجمالي القيمة المضافة للبلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي كمجموعة، مقارنة بمجموعات البلدان الأخرى. يعتبر الهبوط الملحوظ في حصة الزراعة خلال العقدين الأخيرين بمثابة التطور الأكثر ملاحظة في هيكل الإنتاج. ومع أن هذا التطور لا يعتبر حصرا على البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ولكنه ميول عام لوحظ على مستوى العالم بأجمعه. إنخفضت الحصص القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي باستمرار من ٣٢,٤٪ في عام ١٩٩٠م إلى ٢٥,٢٪ في عام ٢٠٠٨م. على الرغم من أن انخفاضها مشابه شهدته جميع البلدان الأقل نموا أيضا - من ٣٥,٥٪ إلى ٢٧,٣٪ على التوالي - فقد حقق القطاع حصة منخفضة على الدوام لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. ومقارنة بمتوسط منظمة المؤتمر الإسلامي ومتوسط البلدان النامية، فلا تزال حصة الزراعة عالية جدا، مما يشير ضمنا إلى أن النشاطات الزراعية بالبلدان الأقل نموا مستمرة في كونها المصدر المهم للدخل مقارنة بالبلدان النامية الأخرى. وعليه، دون إثارة للدهشة، فهناك ٧ من البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي حيث تسيطر الزراعة على الإقتصاد ويمثل القطاع، في عدد قليل منها مثل الصومال، غينيا بيساو، وسيراليون، نسبة تتراوح بين ٥٠-٦٠٪ بالناتج المحلي الإجمالي لديها، وبذا لا تزال الزراعة تلعب الدور الرئيسي في التنمية الإقتصادية لهذه البلدان. وعلى الرغم من ذلك، فهناك أيضا بلدان تساهم الزراعة فيها بأقل من ١٠٪ في الناتج المحلي الإجمالي كما هو الحال لدى جيبوتي، المالديف واليمن (الشكل ٢-٣).



ومن ناحية أخرى، يبدو أن قطاع الخدمات السائد في معظم الإقتصادات بدأ هو الآخر، منذ أواسط التسعينات خاصة، في فقدان ثقله، ولكن أقل بكثير عما فقده القطاع الزراعي. وبوضوح بين الشكل (٢-٢) أن حصة القطاع، خلال الفترة من ١٩٩٥م وحتى ٢٠٠٨م، في الناتج المحلي الإجمالي بدأت تنخفض إنخفاضاً طفيفاً لدى جميع مجموعات البلدان، والتي من ضمنها مجموعة البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وخلال هذه الفترة اختلت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي من ٤٧,٧٪ إلى ٤٦,٩٪ لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. ولكن على الرغم من ذلك ظل القطاع المسيطر. ومقارنة بالمجموعات الأخرى، كان ثقل لقطاع في الناتج المحلي الإجمالي لدى مجموعة البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي باعتبار ٢٠٠٨م أقل مما كان عليه لدى البلدان النامية وبلدان منظمة المؤتمر، ولكنه أعلى مما كان لدى مجموعة البلدان الأقل نموا. وعلى المستوى الفردي للبلدان، سجل القطاع حصة تتراوح من ٢٦,٣٪ لدى تشاد إلى ٧٩,٧٪ لدى جيبوتي وسيطر على إقتصاد ١٤ بلد من البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (الشكل ٢-٣).



في واقع الأمر، ترجم إنخفاض ثقل قطاعي الزراعة والخدمات كتوسع في حصة الصناعة لدى جميع المجموعات الاقتصادية المبينة في الشكل (٢-٢). وعليه، ارتفعت حصة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي من ١٩,٨٪ في عام ١٩٩٠م إلى ٢٧,٩٪ في عام ٢٠٠٨م، مؤدية لأن يصبح القطاع بمثابة النشاط الاقتصادي الثاني الرئيسي بعد قطاع الخدمات. فالبرغم من هذا التوسع، لا تزال هذه الحصة منخفضة مقارنة بالمجموعات الأخرى. وعلى المستوى الفردي للبلدان، يلاحظ أن قطاع الصناعة جدير بالملاحظة لدى ثلاثة بلدان فقط من بين البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وهي: تشاد بنسبة ٥٣,٢٪ (البلد الوحيد الذي يسيطر فيه قطاع الصناعة)، اليمن بنسبة ٤٤,٣٪ وموريتانيا بنسبة ٣٦,٧٪ (الشكل ٢-٣). ومما تجدر ملاحظته، هو أن أهمية هذا القطاع في هذه البلدان تنبع في معظمها من إنتاج النفط والمعادن. ومن هذا المنطلق يتعين وضع قطاع الصناعات التحويلية في البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في الاعتبار، طالما أن حصة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي لدى أي اقتصاد لا تعكس بصورة تامة مستوى التصنيع فيها.

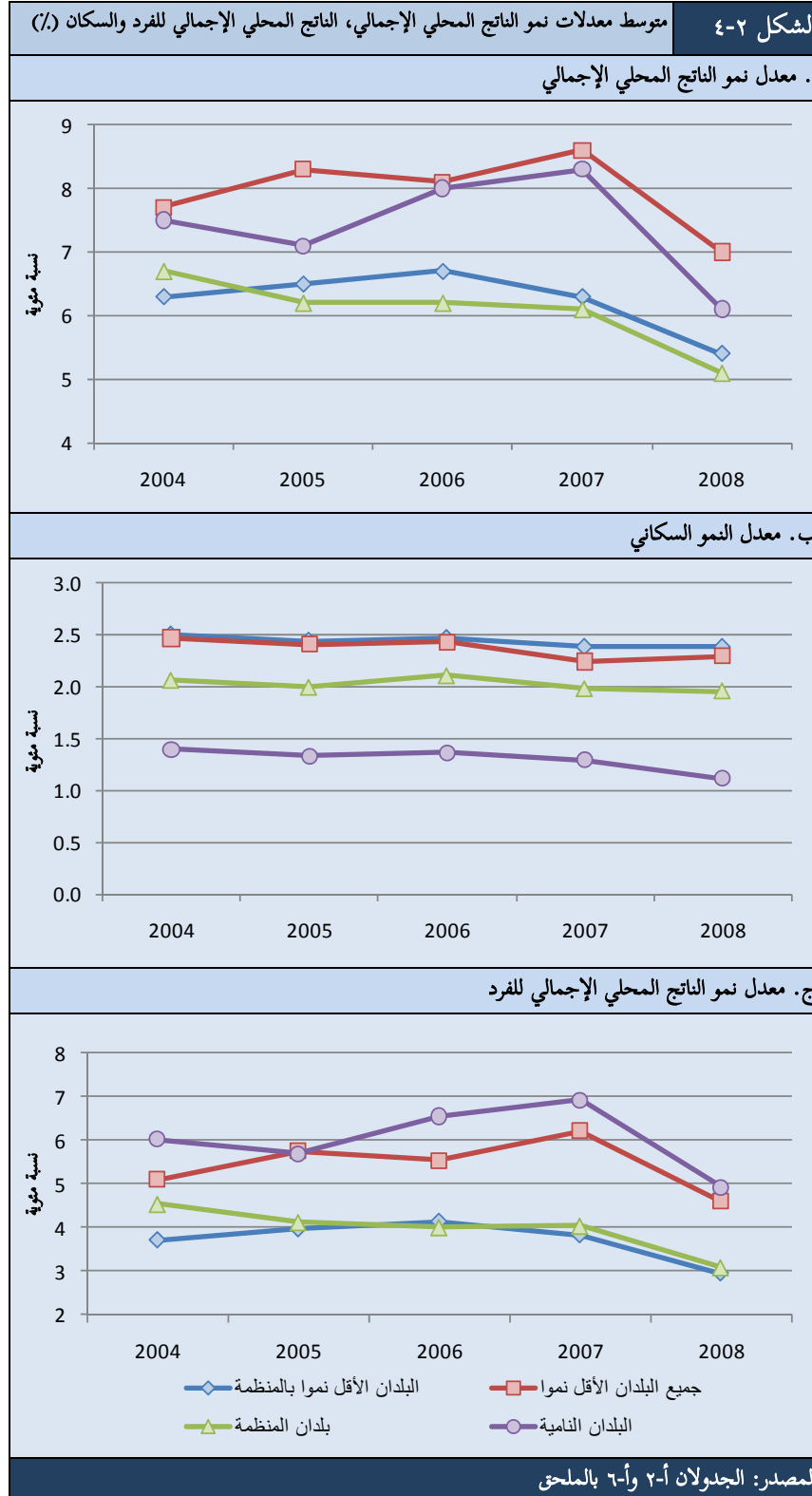


يشكل قطاع الصناعات التحويلية نشاطا اقتصاديا ثانوي لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، بمتوسط حصة تبلغ ١١,٧٪ في الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٨م - بدون تغيير تقريبا خلال العقدين الماضيين (الشكل ٢-٢). على الرغم من أن هذه الحصة أعلى بقليل مما هي لدى مجموعة البلدان الأقل نموا (٩,٨٪)، إلا أنها منخفضة بعض الشيء مما هي لدى مجموعة بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي ككل (١٤٪) وأدني بكثير المتوسط الذي سجلته مجموعة البلدان النامية (٢٣٪). وهذا يشير بدوره إلى الأداء الضعيف والدور المحدود الذي يلعبه قطاع الصناعة التحويلية في اقتصادات معظم كافة البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. فهناك ٥ بلدان فقط سجلت حصة تفوق نسبة ٢٠٪ في عام ٢٠٠٨م، بنغلاديش (١٨٪)، أفغانستان (١٦,٨٪) وموزمبيق (١٥,١٪) في الصدارة (الشكل ٢-٣).

وعلى الوجه العام، فإن هيكلا اقتصادات البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من حيث تكوين إنتاجها (الناتج المحلي الإجمالي) بالنشاطات الاقتصادية الرئيسية يعكس بدوره هيكل عائداتها من الصادرات. ففي هذا السياق، صنفت ٧ بلدان من بين البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بكونها بلدان مصدر للسلع الأساسية غير النفطية. وعلاوة على ذلك، فإن ثلاثة بلدان من بين البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (تشاد، السودان واليمن) تصنف من بين البلدان المصدرة للنفط (راجع الجدول أ-٥ بالملحق). ويتضح بناء على ذلك أن اقتصادات هذه البلدان لا تزال تعتمد على بعض السلع الأساسية، معظمها سلع زراعية. وعليه، فإنه ليس هناك شك في أن صادرات هذه السلع تلعب دورا مهما في آفاق النمو والتنمية في تلك البلدان.

ومع ذلك، فإنَّ الحصة الضخمة للسلع الأساسية في الإنتاج والصادرات تتسبب في الانكشاف الواضح للإقتصاد الوطني أمام مخاطر الهزات الخارجية، مثل الإتجاهات المتقلبة للأسعار العالمية و/أو العوامل الموسمية المعاكسة. فهذا بدوره يؤثر على النمو الإقتصادي ورسم السياسات طويلة الأجل.

## ٣-٢. النمو الإقتصادي



سجلت جميع البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً خلال السنوات الخمس الماضية، الشاملة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨م، معدلات قوية للنمو. وقد فاق متوسط النمو السنوي الذي حققته البلدان الأقل نمواً مجتمعاً خلال هذه الفترة متوسط النمو الذي سجلته البلدان النامية؛ ٧,٩٪ في مقابل ٧,٤٪ على التوالي. فعلى الرغم من أنَّ البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي سجلت متوسطاً منخفضاً (٦,٢٪)، إلا أن هذا المتوسط كان عالياً بعض الشيء عما سجلته بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي ككل (٦,١٪). وفي عام ٢٠٠٨م سجلت كل هذه المجموعات معدلات نمو منخفضة، غير أنَّ هذا الخلل لم يؤثر على ترتيبها: جميع البلدان الأقل نمواً بنسبة ٧٪، البلدان النامية بنسبة ٦,١٪، البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بنسبة ٥,٤٪ ومجموعة بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي بنسبة ٥,١٪ (الشكل ٢-٤أ).

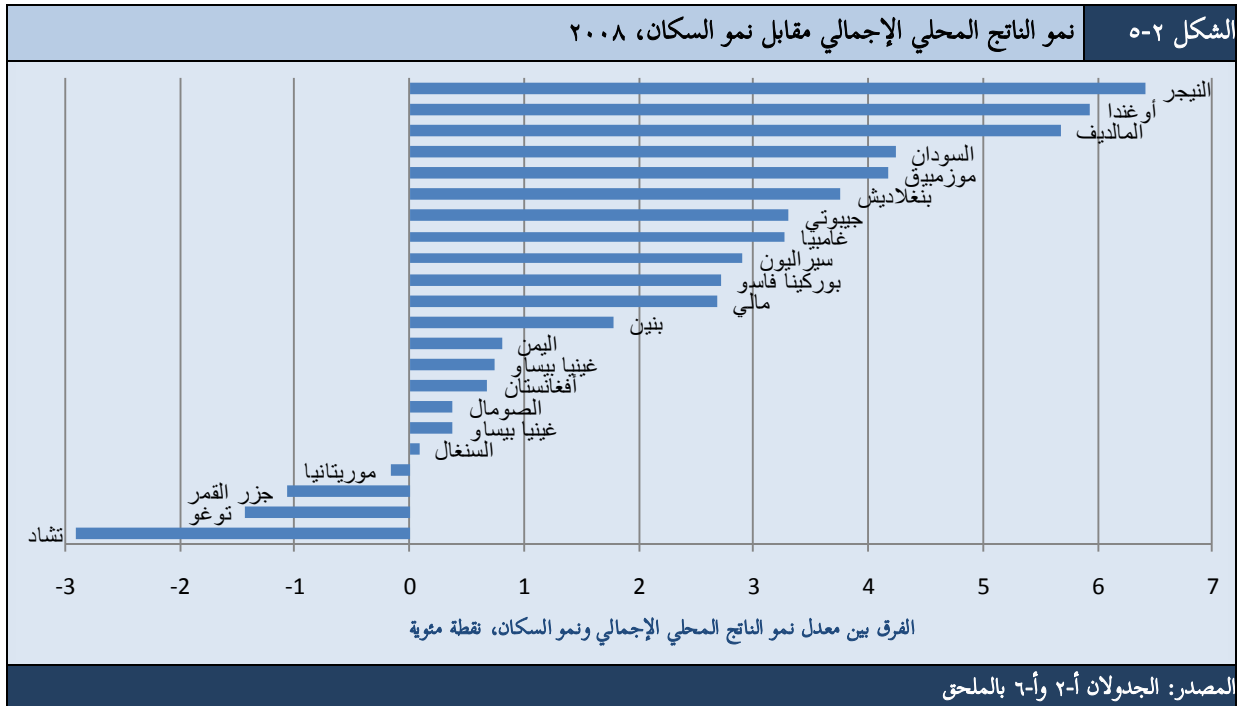
من المعلوم أنه إذا ما أراد أي بلد ما المحافظة على ذات المستوى من مستويات المعيشة لسكانه يستوجب أن ينمو إقتصاد ذلك البلد (من حيث الناتج المحلي



الإجمالي الحقيقي) بذات مستوى النمو في مجمل عدد سكانه على أقل تقدير. فمن أجل دراسة هذه العلاقة لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي مقارنة بمجموعات البلدان الأخرى، تم عرض الأرقام الخاصة بمعدلات متوسط النمو السكاني والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في الشكل ٢-٤ ب والشكل ٢-٤ ج.

ويبين الشكل ٢-٤ ب أن المعدلات السنوية لمتوسط النمو السكاني في جميع البلدان الأقل نموا والبلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي كانت متساوية تقريبا خلال الفترة قيد النظر، عدا العامين الأخيرين حيث سجلت فروقا طفيفة بينها. ومع ذلك، فقد كانت تلك المعدلات بأعلى مما كانت عليه لدى مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي وأعلى بكثير مما هي لدى مجموعة البلدان النامية على وجه الخصوص.

فلهذا السبب، وعند حساب مسار نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد، وجد أن نمو الناتج المحلي الإجمالي لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي قد إنخفض بأكثر مما كان عليه لدى المجموعات الأخرى. وتبعاً لذلك، ففي الوقت الذي أدت فيه مجموعة البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي أداءً أفضل بقليل عن أداء مجموعة بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي كمجموعة من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي (الشكل ٢-٤ أ)، إلا أنها تخلفت قليلاً وراء الأداء الذي حققته مجموعة بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد (الشكل ٤-٤ ج). ولوحظ بنفس القدر وضع مشابه لمجموعة جميع البلدان الأقل نموا والبلدان النامية. وهذا يعني أن مجموعة البلدان الأقل نموا، وضمنها البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، لم تكن قادرة على تحقيق النمو بأعلى من مستوى متوسط نموها السكاني للمحافظة، تبعاً لذلك، على تطور مستوى المعيشة الذي حققته البلدان النامية.

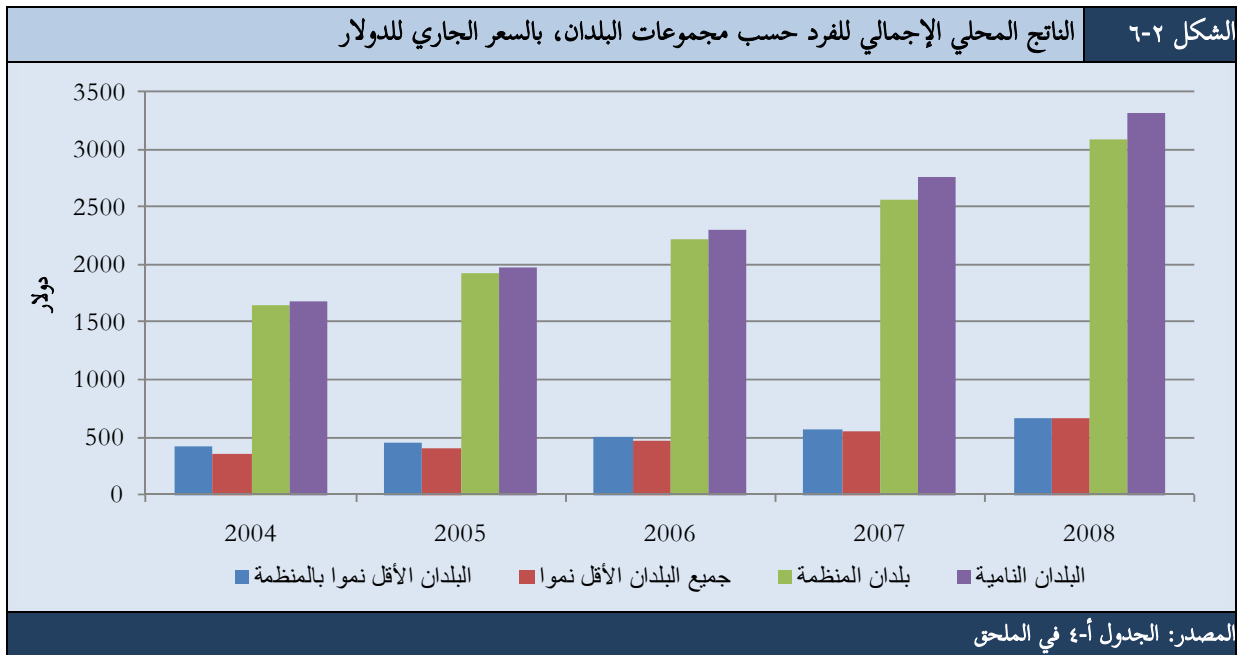


ومن أجل أن يحقق أي بلد ما تحسين المستوى المعيشي العام لسكانه، فعلي ذلك البلد، بطبيعة الحال، أن يكون قادراً على النمو من حيث القيمة الحقيقية بمعدل أعلى من معدل النمو السكاني لديه، مع افتراض المساواة عند توزيع الدخل. فالشكل (٥-٢) يوضح الفرق بين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والسكان للبلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في عام ٢٠٠٨ م. ومما يتضح أن غالبية هذه البلدان كانت قادرة على تحقيق زيادة ملحوظة في نموها الإقتصادي الحقيقي مقارنة بنمو سكانها. وهذا صحيح بالتحديد لبلدان مثل

النيجر، أوغندا، والمالديف. ولكن، كانت إقتصادات بعض البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، مثل تشاد، توغو، جزر القمر وموريتانيا، غير قادرة على النمو بذات المستوى الذي عكسه النمو السكاني لديها، مما يشير إلى إختلال في الناتج المحلي الإجمالي للفرد في هذه البلدان من حيث القيمة الحقيقية.

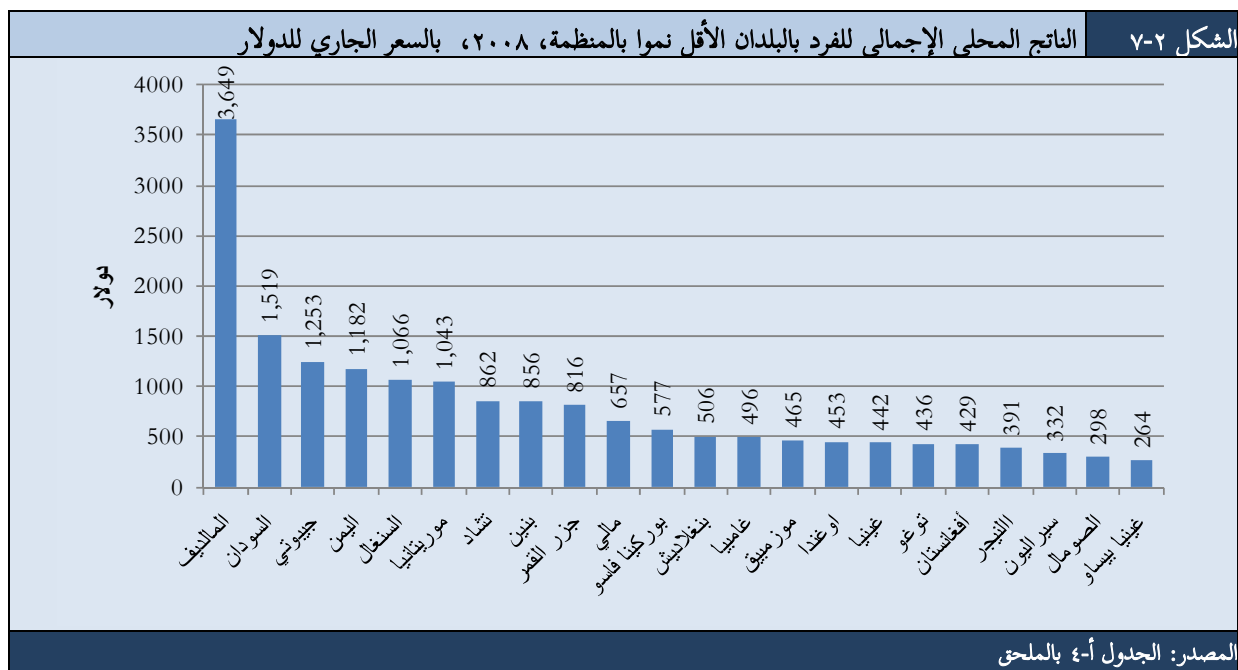
## ٤-٢. الناتج المحلي الإجمالي للفرد

التطورات الواردة أعلاه فيما يتصل بالناتج المحلي الإجمالي والسكان شكلت مؤثرات تطور الناتج المحلي الإجمالي للفرد، الذي يمثل المؤشر الرئيسي لمعرفة السبب الذي أدى لتصنيف البلدان الأقل نموا بهذه الخاصية. الشكل (٦-٢) يعرض تطور الناتج المحلي الإجمالي للفرد لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي مقارنة بجميع البلدان الأقل نموا، وبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي والبلدان النامية في فترة السنوات الخمس الماضية من ٢٠٠٤-٢٠٠٨م.



وكما هو متوقع، فقد كان متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد للبلدان الأقل نموا أدنى دائما بكثير من متوسط البلدان النامية. وخلال الفترة قيد النظر، زاد متوسط الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي باستمرار ليصل إلى ٦٥٨ دولار في عام ٢٠٠٨م، مقارنة بما كان عليه في عام ٢٠٠٤م عند ٤١٣ دولار أمريكي. لكن، ونتيجة للنمو الإقتصادي المنخفض ومعدلات نمو السكان التي فاقت جميع البلدان الأقل نموا والبلدان النامية، فقد ظلت الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي للفرد لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي أدنى مما وصلت إليه مجموعتي جميع البلدان الأقل نموا والبلدان النامية. وتبعاً لذلك، فقد هبط لأول مرة، في ٢٠٠٨م، متوسط الناتج المحلي الإجمالي لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي عما حققته جميع البلدان الأقل نموا واتسعت الفجوة بينها والبلدان النامية من ١٢٦٧ دولار في ٢٠٠٤ إلى ٢٦٦٤ دولار أمريكي في عام ٢٠٠٨م.

وعلى المستوى الفردي للبلدان، حققت المالديف - البلد المتوقع خروجها من قائمة البلدان الأقل نموا بحلول غرة يناير ٢٠١١م - أعلى مستوى للناتج المحلي الإجمالي للفرد من بين البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في عام ٢٠٠٨م (الشكل ٧-٢). وتبعها في ذلك كل من السودان، جيبوتي واليمن، حيث سجلت كل منها ١٠٠٠ دولار في الوقت الذي سجلت فيه غينيا بيساو أدنى مستوى للناتج المحلي الإجمالي بلغ ٢٦٤ دولار أمريكي.

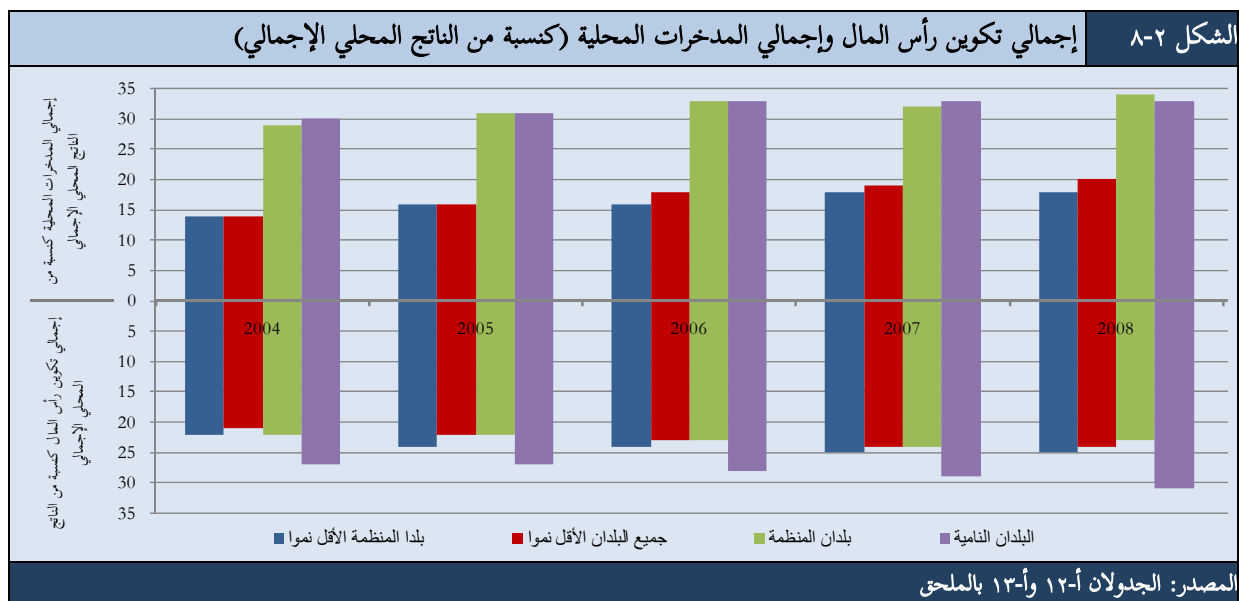


## ٥-٢. المدخرات والإستثمار

علي الرغم من الأداء رفيع المستوى بنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلدان الأقل نمواً، وضمنها البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، فإنَّ ضآلة حجم إقتصادات معظم هذه البلدان (من حيث الناتج المحلي الإجمالي) مقابل معدلات نموها السكاني وضعفها أمام الهزات الخارجية قد أدت إلى مستويات الدخل المنخفضة للغاية ومستويات المدخرات المحلية والإستثمار المنخفضة تبعاً لذلك. كانت نسبة إجمالي المدخرات المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي عند نسبة ١٤٪ لكل من مجموعة كافة البلدان الأقل نمواً ومجموعة البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في عام ٢٠٠٤م. وتبعاً للاتجاه بزيادة طفيفة خلال السنوات التي تلت فقد ارتفعت هذه النسبة إلى ١٨٪ لدى مجموعة البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وإلى ٢٠٪ لدى مجموعة جميع البلدان الأقل نمواً. ومن هذا الموقف لا يمكن عقد المقارنة السليمة بين كل من المجموعتين ومتوسطي البلدان النامية وبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي ككل، حيث حققتا نسباً بلغت ٣٣٪ و ٣٤٪ على التوالي في ٢٠٠٨م.

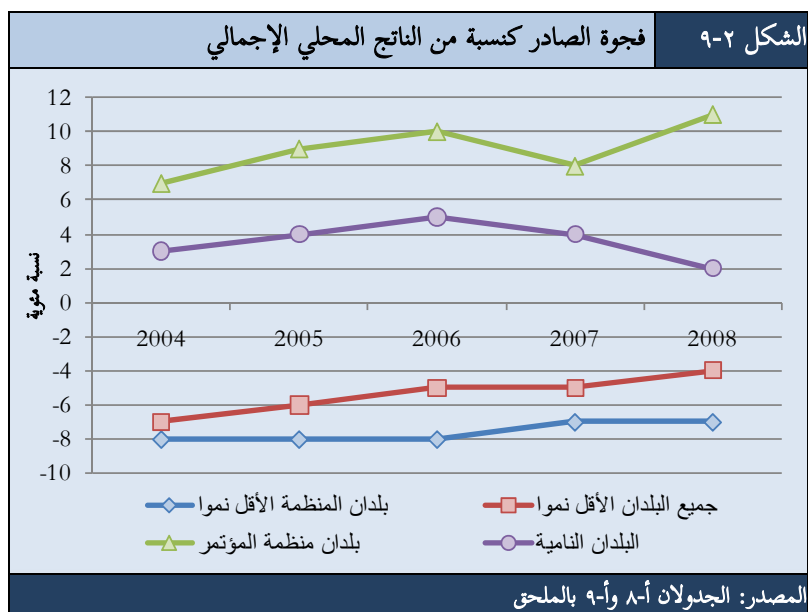
كانت نسبة إجمالي تكوين رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي لدى البلدان الأقل نمواً ومجموعة البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي هي الأخرى منخفضة بعض الشيء عن النسبة التي حققتها البلدان النامية (الشكل ٨-٢). ويمكن أن يعزى ذلك إلى معدلات البلدان النامية الراكدة إلى جانب التحسن الذي عكسته مجموعة جميع البلدان الأقل نمواً. ارتفعت نسبة إجمالي تكوين رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي لدى البلدان الأقل نمواً خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨م من ٢١٪ إلى ٢٤٪، في الوقت الذي كانت فيه هذه الزيادة عالية بعض الشيء لدى البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي حيث ارتفعت من ٢٢٪ إلى ٢٥٪. وكما سجلت البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي نسباً أعلى بقليل عن نسب بلدان مجموعة بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي. ويرى من ناحية المتوسط أنَّ البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي قد أدت أداءً أفضل من البلدان الأقل نمواً الأخرى وبلدان المنظمة الأخرى خلال الفترة قيد النظر.





وبالنظر إلى الفرق بين إجمالي المدخرات المحلية وإجمالي تكوين رأس المال يتضح أن جميع البلدان الأقل نمواً والبلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لا تزال تعاني من فجوة في المصادر. ورغم ذلك، بدأ الاتجاه في إعطاء فكرة واعدة مما لوحظ خلال الأعوام القليلة الماضية، حيث بدأت الفجوة في التقلص، ولو بدرجة قليلة لدى البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في ٢٠٠٨، مقارنة بنسبة ٧٪ و ٨٪ على التوالي في ٢٠٠٤م (الشكل ٩-٢). وبالمقارنة، ومن حيث المتوسط، فقد شهدت البلدان النامية، التي تسجل باستمرار فائضا في المصادر خلال سنوات الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ الماضية، إنخفاضا في فوائضا في العاميين الماضيين. وقد انخفضت هذه الفوائض أولا من مستوى القمة بنسبة ٥٪ بالناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٠٦م إلى ٤٪ في ٢٠٠٧م ومن ثم إلى ٢٪ في ٢٠٠٨م. ومن الناحية الأخرى، فقد واصلت بلدان المنظمة في تسجيل فوائض عالية بأكثر مما سجلته البلدان النامية خلال الفترة قيد الدراسة. فقد زادت فوائض هذه البلدان إلى ١١٪ في ٢٠٠٨م بعد أن شهدت إنخفاضا بنسبة ٨٪ في ٢٠٠٧م.

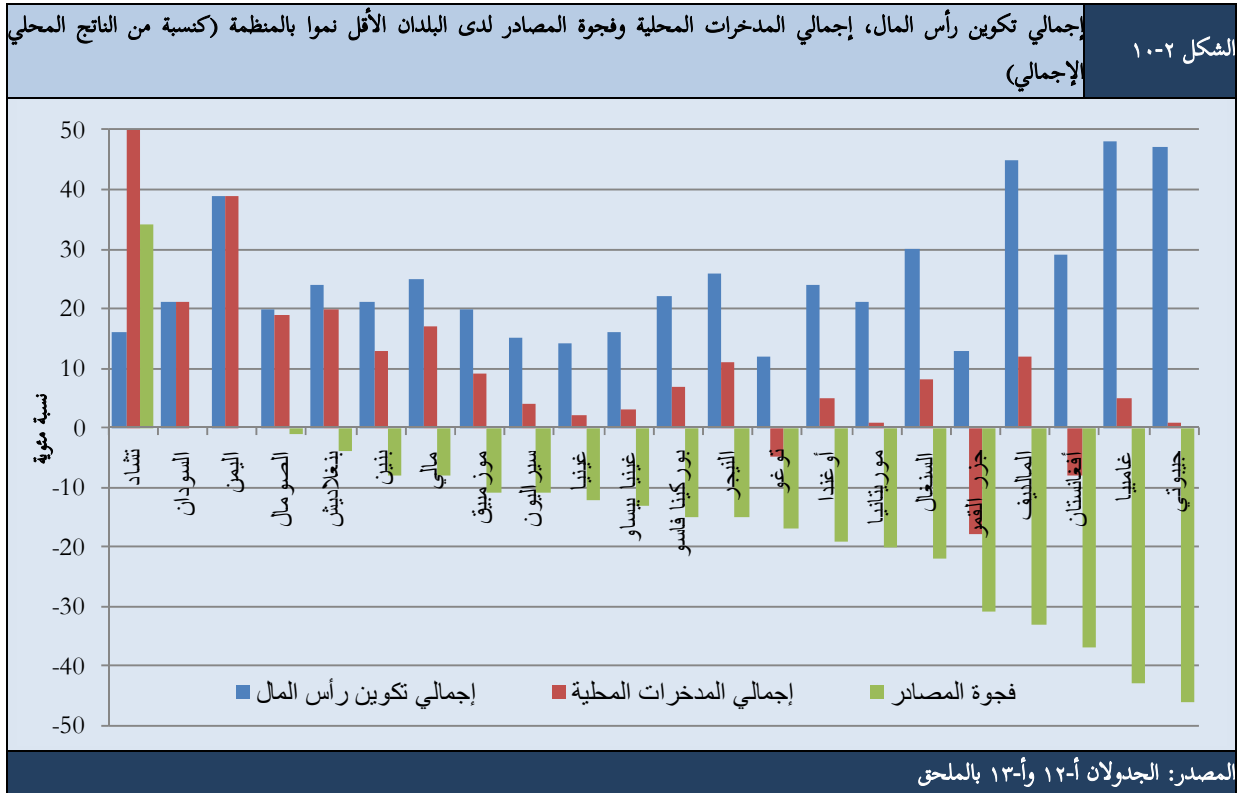
تشاد هي البلد الوحيد من بين البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التي سجلت فائضا في مصادرها بنسبة ٣٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٠٨م. وأما في السودان واليمن فقد كان إجمالي تكوين رأس المال مساويا لإجمالي المدخرات المحلية. ومما تجدر ملاحظته، هو أن هذه البلدان الثلاثة هي بلدان مصدرة للنفط. وشهدت جميع البلدان الأخرى الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي فجوة في المصادر مسجلة إجمالي مدخرات محلية أدنى من إجمالي



تكوين رأس المال.

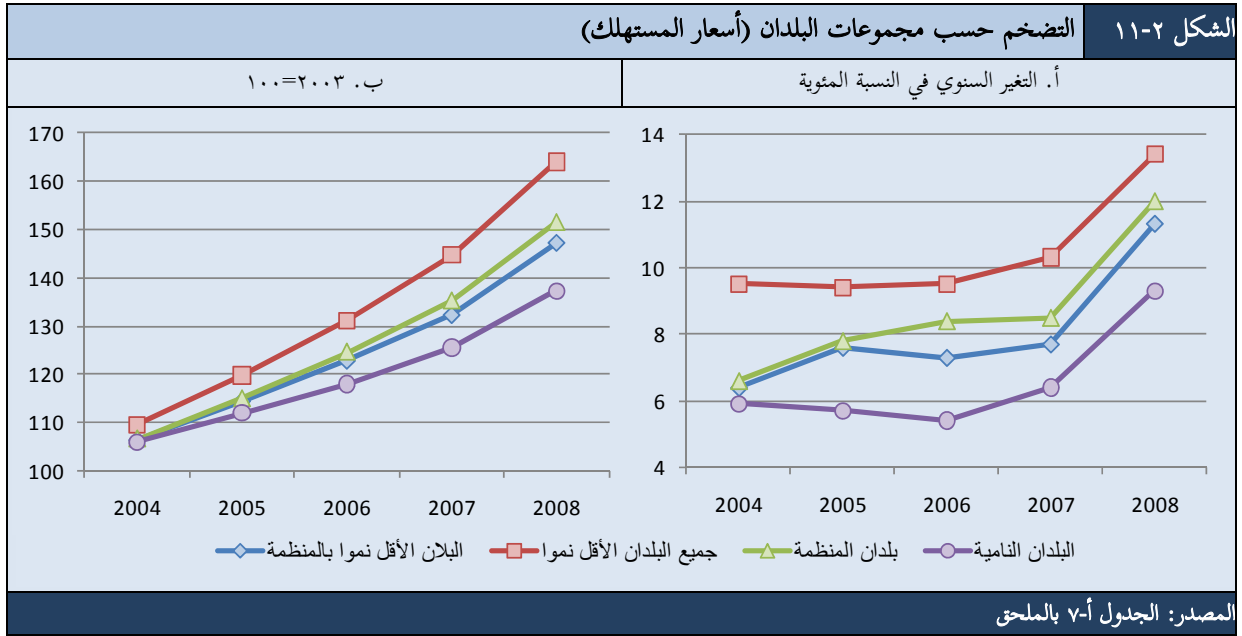
## ٦-٢. التضخم

ارتفع التضخم في جميع العالم في ٢٠٠٧-٢٠٠٨ م نتيجة لارتفاع الذي لم يشهد من قبل في أسعار الغذاء والطاقة. وأما في بلدان المنظمة فقد كان اتجاه التضخم في مسار الإرتفاع مسبقا بعد عام ٢٠٠٤ م، العام الذي شهد أقل معدل للتضخم في العقود الأخيرة. ولكن، ومع القفزة التي حدثت في ٢٠٠٨ م ارتفع متوسط معدل التضخم لدى بلدان المنظمة مرة أخرى بمستوى نقطتين إلى نسبة ١٢٪ (الشكل ١١-٢). وكما شهدت البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إتجاها موازيا بتضخم زاد ليصل إلى ١١,٣٪ في ٢٠٠٨ م مقارنة بنسبة ٦,٤٪ التي كان عليها في ٢٠٠٤ م. وعلى الرغم من ذلك، ظل التضخم لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي أدنى مما سجلته جميع البلدان الأقل نموا وأعلى من متوسط التضخم لدى البلدان النامية خلال الفترة قيد التقييم (الشكل ١١-٢).

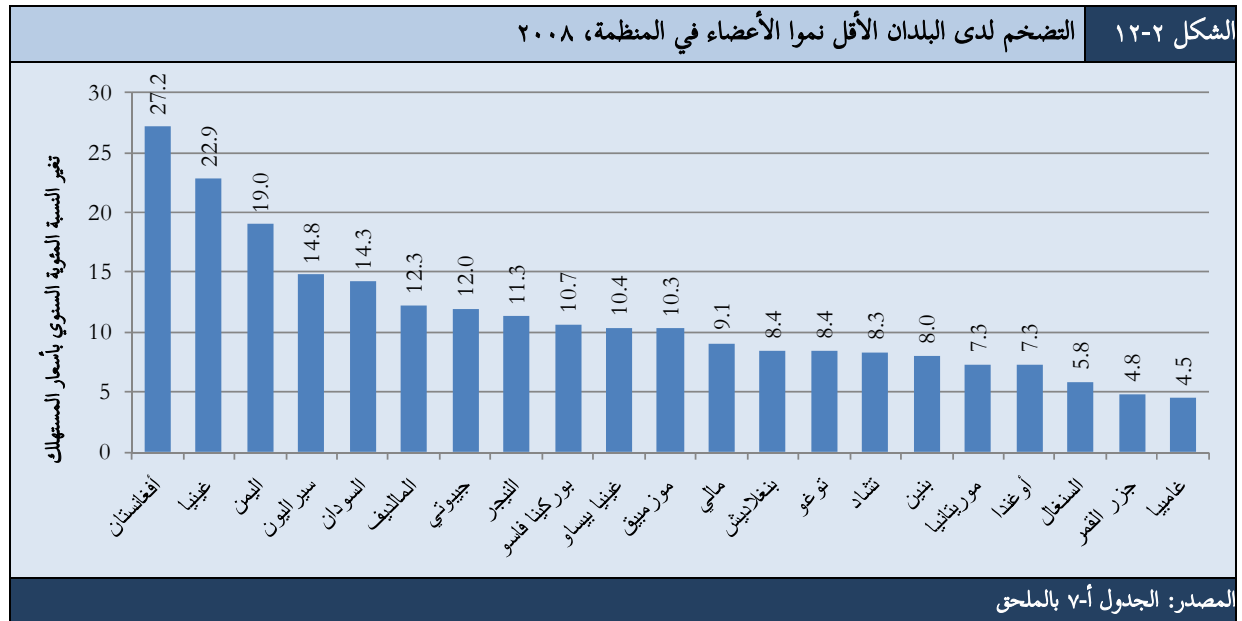


أصبح الموقف صعبا للعديد من جميع البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لتنمية استثماراتها الجديدة مع مثل مصادرها المالية المحلية المحدودة هذه، حيث يصبح تأمين البنية التحتية المادية والبنية البشرية مشكلة ثابتة لمواكبة النمو السكاني. التعليم، والصحة، والخدمات العامة الأخرى التي تشكل أسس التنمية الإقتصادية الحديثة أصبحت معاقبة بسبب القصور الجاد بالمصادر التمويلية المحلية. فبأخذ هذا الوضع في الإعتبار، فقد سقطت جميع البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في فخ الدائرة المفرغة لتدني التنمية، حيث تصبح المصادر المحلية قاصرة أمام متطلبات التنمية، وتوازr المعدلات العالية للنمو السكاني الفقر المستفحل يوما بعد يوم.

تشير معدلات التضخم هذه إلى أن مستوى الأسعار العامة في البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في ٢٠٠٨ م كان أعلى مما كان عليه مستوى ٢٠٠٣ م بنسبة ٤٧٪ (الشكل ١١-٢ ب). وفي ذات الفترة ارتفعت الأسعار بنسبة ٦٤٪ في جميع البلدان الأقل نموا، وبنسبة ٥١٪ في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي، و٣٧٪ في البلدان النامية.



وعلى المستوى الفردي للبلدان، فقد شهدت جميع البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ارتفاعاً في الأسعار العامة في ٢٠٠٨م، رغم أن بوركينا فاسو وتشاد شهدتا إنخفاضاً في الأسعار في العام الذي سبق (راجع الجدول أ-٧ بالملحق). أفغانستان، غينيا واليمن كانت هي البلدان التي سجلت المعدلات الأعلى للتضخم، في الوقت الذي سجلت فيه غامبيا وجزر القمر والسنغال الأدنى للتضخم (الشكل ١٢-٢).



## ٧-٢. تجارة السلع

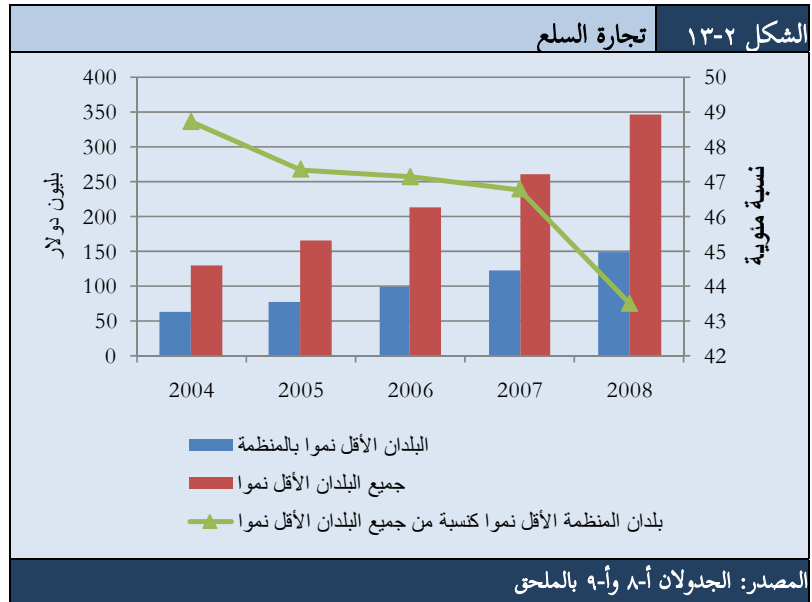
قدّرت التجارة العالمية للسلع - الصادرات والواردات معا - في عام ٢٠٠٨م بمبلغ ٣٢,٨ ترليون دولار أمريكي. وعلى الرغم من أن إجمالي تجارة السلع لدى البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ارتفع خلال فترة السنوات الخمس هذه من ٦٣ بليون إلى ١٥٠ بليون دولار، إلا أن حصتها من إجمالي تجارة جميع البلدان الأقل نمواً انخفضت باستمرار لتقف عند ٤٣,٧٪ في ٢٠٠٨م مقارنة بنسبة ٤٨,٧٪ التي كانت عليها في ٢٠٠٤م (الشكل ١٣-٢).



## ١-٧-٢. الصادرات

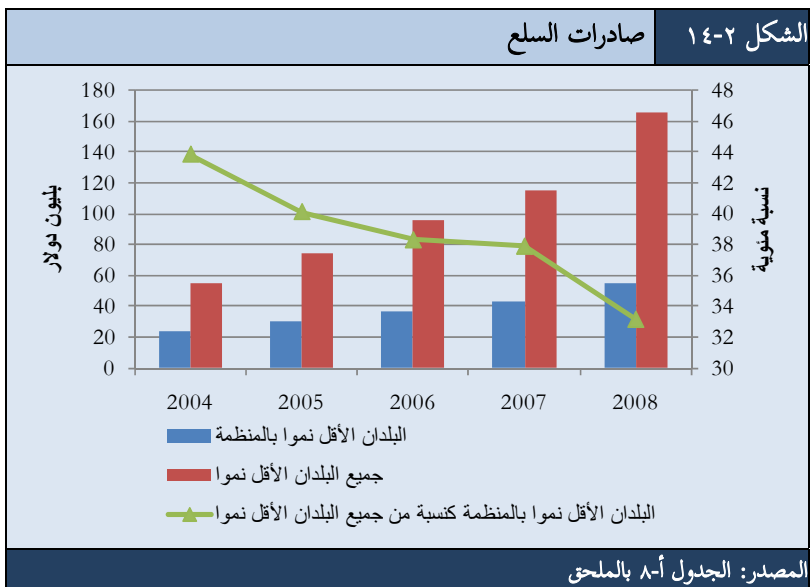
ارتفعت صادرات السلع لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بأكثر من الضعف خلال فترة السنوات الخمس الماضية لتبلغ ٥٤,٨ بليون دولار في ٢٠٠٨م، مقارنة بمبلغ ٢٤ بليون دولار في ٢٠٠٤م.

لكن، وبمقارنة البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بجميع البلدان الأقل نموا يتضح أن أدائها كان ضعيفا، حيث أن صادرات جميع البلدان الأقل نموا ارتفعت بثلاثة أضعاف ما كانت عليه خلال الفترة قيد الدراسة مؤدية بذلك إلى انخفاض ملحوظ في حصة البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من إجمالي صادرات مجموعة البلدان الأقل نموا من ٤٣,٨٪ في ٢٠٠٤م إلى ٣٣,٢٪ في ٢٠٠٨م (الشكل ٢-١٤). لم تتغير

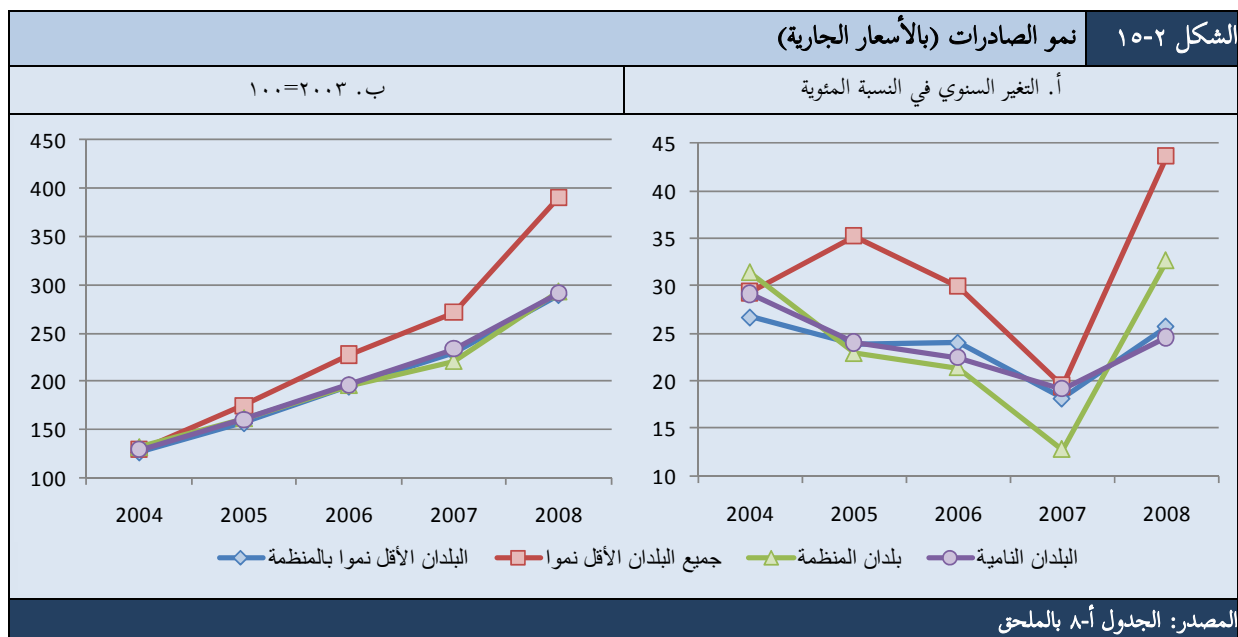


حصة البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من إجمالي صادرات بلدان المنظمة والبلدان النامية، حيث ظلت عند حوالي ٣٪ و٠,٩٪ على التوالي (راجع الجدول أ-٨ بالملحق). وهذا يشير إلى أن إجمالي صادرات البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي نمت موازيا لصادرات بلدان المنظمة والبلدان النامية، ولكن بأقل من صادرات مجموعة جميع البلدان الأقل نموا (الشكل ٢-١٥).

في واقع الأمر، بلغ إجمالي صادرات البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في ٢٠٠٨م أقل من خمس صادرات المملكة العربية السعودية، البلد الأول من بين بلدان المنظمة من حيث الصادرات في ذلك العام. وعلاوة على ذلك، لوحظ أيضا أن القسم الأكبر من صادرات البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لا يزال حكرا على عدد قليل منها. وكما كان الموقف بالنتائج المحلي الإجمالي، فقد سجلت البلدان الثلاثة - بنغلاديش، السودان واليمن - ٦٥,٧٪ من

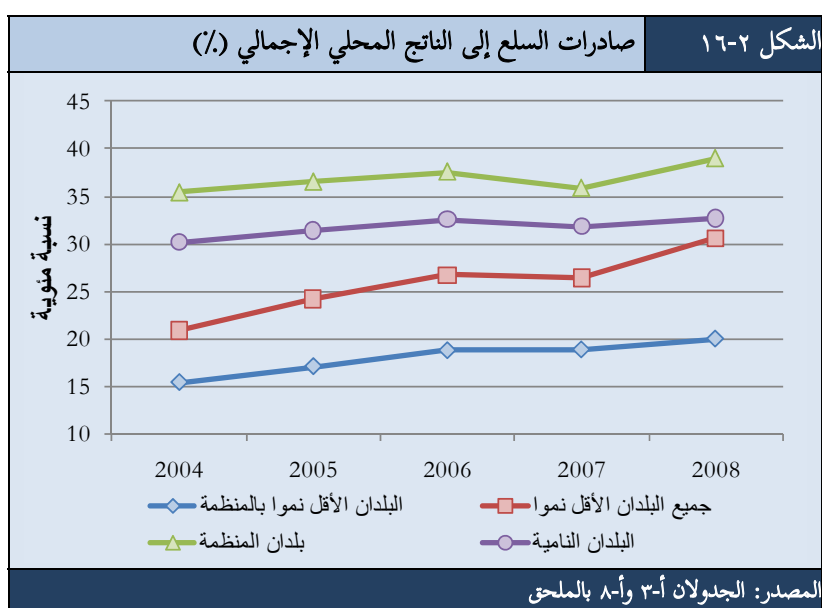


إجمالي صادرات البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في ٢٠٠٨م (راجع الجدول أ-٨ بالملحق). ومما يجدر ذكره هو أن السودان واليمن بلدان مصدران للوقود (راجع الجدول أ-١١ بالملحق).

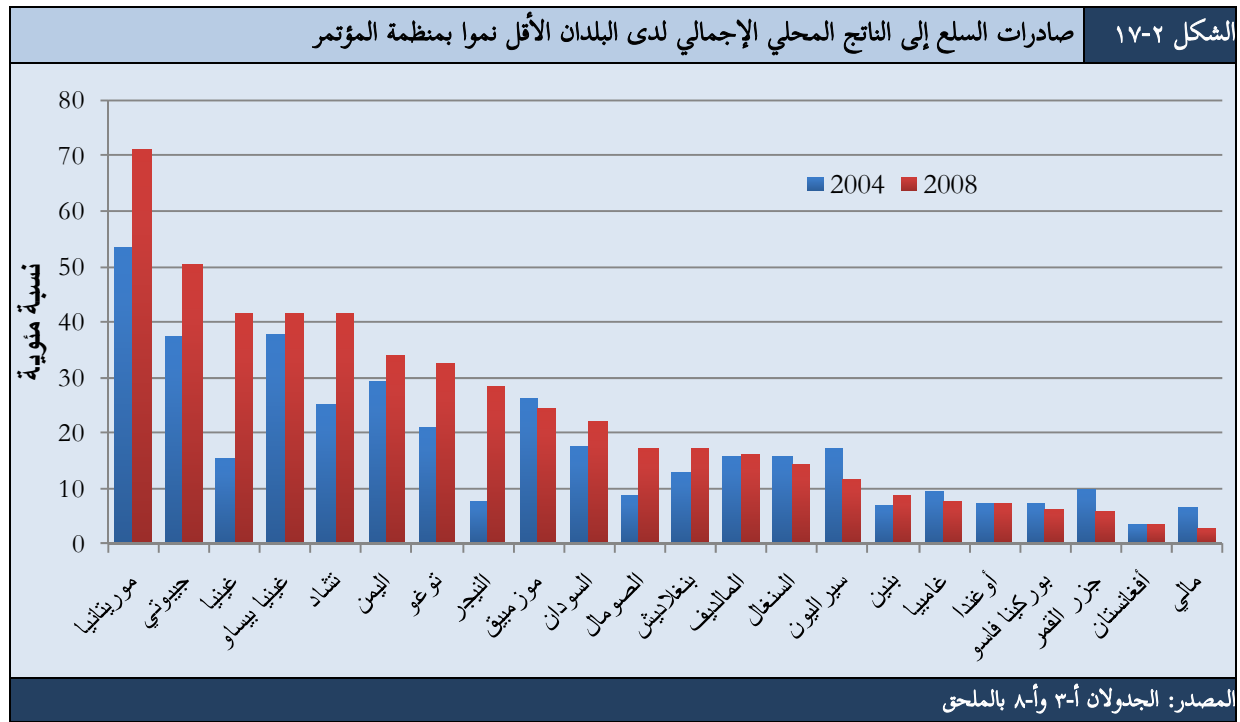


وبالنظر إلى متوسط معدلات التغير في صادرات السلع خلال الفترة قيد النظر، يلاحظ أن نمو الصادرات لكافة المجموعة قفز بشكل ملحوظ في ٢٠٠٨م نتيجة للارتفاع الحاد في أسعار الغذاء والنفط، و٢٣,٤٪ و٣٦,٤٪ على التوالي (IMF, 2009a, p. 204). وفي ٢٠٠٨م نمى إجمالي صادرات البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بنسبة ٢٥,٨٪ في الوقت الذي نمى فيه إجمالي صادرات جميع البلدان الأقل نمواً وبلدان المنظمة بنسبة ٤٣,٧٪ و٣٢,٧٪ على التوالي (الشكل ١٥-٢). ومن حيث المتوسط، نمى إجمالي صادرات البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بمتوسط سنوي بلغ ٢٤٪ في السنوات الخمس الماضية، أي أقل مما كان لدى جميع البلدان الأقل نمواً (٣٢٪) ومساوي لمتوسطات المجموعات الأخرى. ومقارنة بعام ٢٠٠٣م، فقد كان إجمالي صادرات جميع البلدان الأقل نمواً أعلى بـ ٣,٩ مرة في ٢٠٠٨م، في الوقت الذي ارتفعت فيه صادرات البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والمجموعات الأخرى ٢,٩ مرة في هذه الفترة (الشكل ٢-١٥).

ارتفعت نسبة صادرات السلع إلى الناتج المحلي الإجمالي لدى البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إلى ٢٠٪ في ٢٠٠٨م، مقارنة بنسبة ١٥,٤٪ في ٢٠٠٤م. وهذا يشير إلى أن هذه البلدان برفعها المتواصل لسعتها التصديرية مالت لأن يكون لها إقتصادات أكثر انفتاحاً في هذه الفترة بتكامل أكثر مع الإقتصاد العالمي. ولكن لا تزال هذه البلدان تتلصقاً بعيداً في هذا المجال حيث بلغت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٠٨م



٣٠,٦٪ لدى جميع البلدان الأقل نمواً، و٣٢,٧٪ لدى البلدان النامية و٣٨,٩٪ لدى بلدان المنظمة على الرغم من الإنخفاض الطفيف المقارن بالسنة الماضية (الشكل ٢-١٦).



وعلى المستوى الفردي للبلدان، سجلت موريتانيا النسبة الأعلى من حيث نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي (٧٠,٩٪)، تلتها جيبوتي بنسبة ٥٠,٤٪. وأما غينيا، بمعدل ٢٦,٥ نقطة مئوية؛ النيجر، بمعدل ٢٠,٦ نقطة مئوية، فقد سجلتا الزيادات الكبرى في ٢٠٠٨م عند مقارنة ذلك بأرقام ٢٠٠٤م. ومن الناحية الأخرى، فقد شهدت ثمانية بلدان من البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي انخفاضا في نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي لديها في هذه الفترة بما يقرب من ٥,٦ نقطة مئوية؛ هذه الدول هي: سيراليون، مالي، جزر القمر، موزمبيق، غامبيا، السنغال، بوركينا فاسو وأوغندا (الشكل ٢-١٧).

## ٢-٧-٢. الواردات

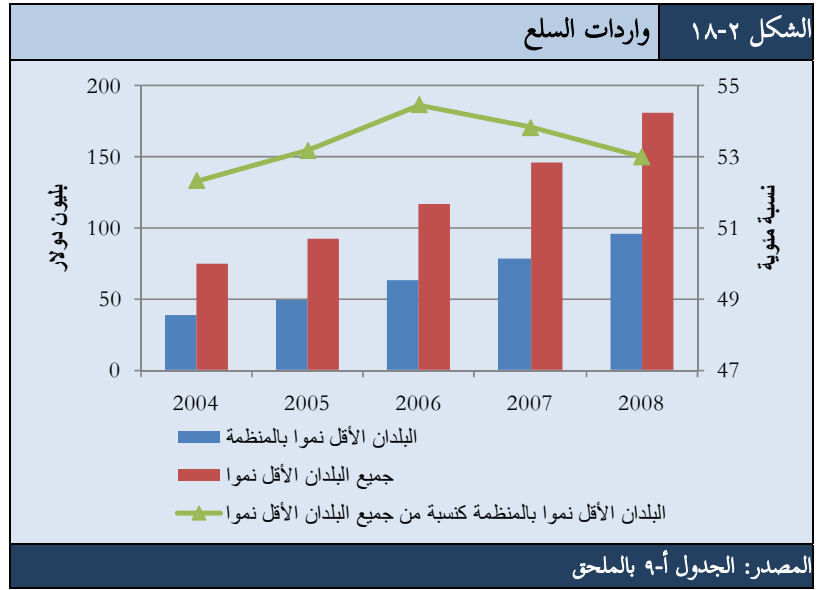
ارتفع إجمالي واردات السلع لدى البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي باستمرار خلال الفترة قيد النظر ليصل إلى ٩٥,٧ بليون دولار في ٢٠٠٨م، مقارنة بمستوى ٣٩,١ بليون الذي بلغه في ٢٠٠٤م. وأما حصتها من إجمالي واردات جميع البلدان الأقل نمواً فقد سجلت إختلالاً في ٢٠٠٨ لتتهبط إلى ٥٣٪ بعد أن بدأت في الهبوط في ٢٠٠٧م لعد بلوغها قمة ارتفاعها في ٢٠٠٦م بنسبة ٥٤,٥٪ (الشكل ٢-١٨). ومثيلاً لذلك، فقد وصلت حصتها من مجموعة بلدان المنظمة في الانخفاض في ٢٠٠٨م (٦,٢٪) من أعلى حصة سجلتها في ٢٠٠٦م بنسبة ٦,٥٪ إلى جانب انخفاض هذه الحصة من إجمالي واردات البلدان النامية لتصل إلى ١,٦٢٪ بعد أن بلغت أعلى حصة لها بنسبة ١,٦٩٪ في نفس العام. وهذا يشير بوضوح إلى أن واردات البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لم تسجل زيادة خلال العامين الأخيرين بنفس القدر الذي ارتفعت به واردات المجموعات الأخرى.

ومن هنا يبين الشكل (٢-١٩) أن البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي سجلت معدلات نمو سنوي بأدنى من المستويات التي حققتها المجموعات الأخرى في ٢٠٠٧م وخاصة في ٢٠٠٨م. ارتفع إجمالي

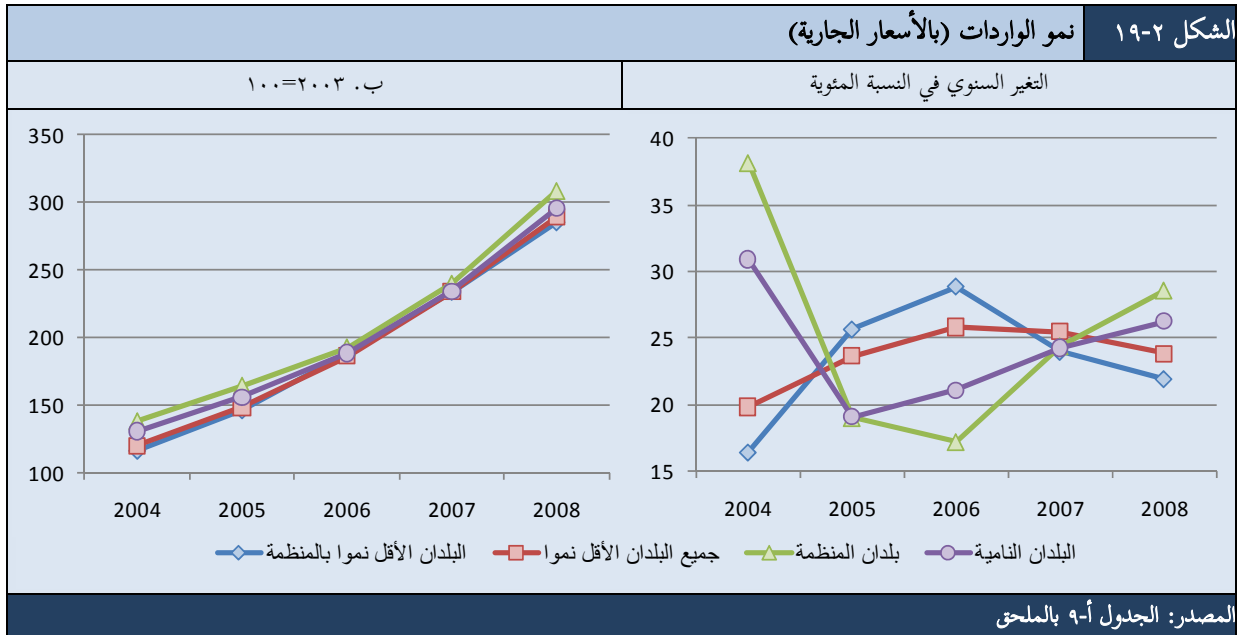


واردات البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بنسبة ٢١,٩٪ في ٢٠٠٨م في الوقت الذي ارتفع فيه إجمالي واردات جميع البلدان الأقل نموا وبلدان المنظمة بنسبة ٢٣,٨٪ و ٢٨,٦٪ على التوالي (الشكل ٢-١٩).

ومن حيث المتوسط، فقد ارتفع إجمالي واردات البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بمتوسط سنوي بلغ ٢٣,٤٪ في السنوات الخمس الماضية، أي أدنى بعض الشيء مما سجلته جميع البلدان الأقل نموا (٢٣,٧٪) والبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (٢٥,٥٪). ومقارنة بعام ٢٠٠٣م، فقد كان إجمالي واردات البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي أعلى بمعدل ٢,٨ مرة في ٢٠٠٨م في حين أن إجمالي واردات جميع البلدان الأقل نموا

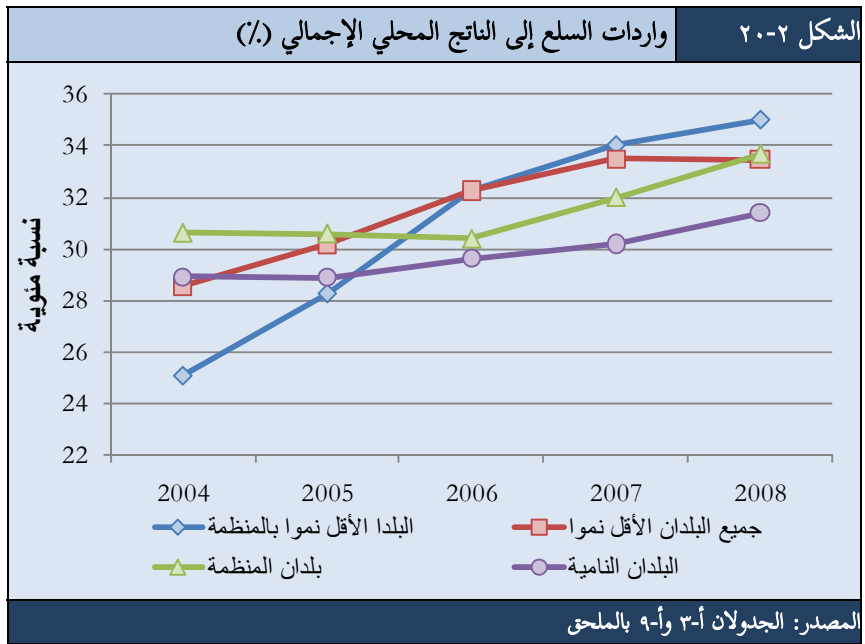


وبلدان المنظمة ارتفع بمعدل ٢,٩ و ٣,١ مرة على التوالي في هذه الفترة (الشكل ٢-١٩).



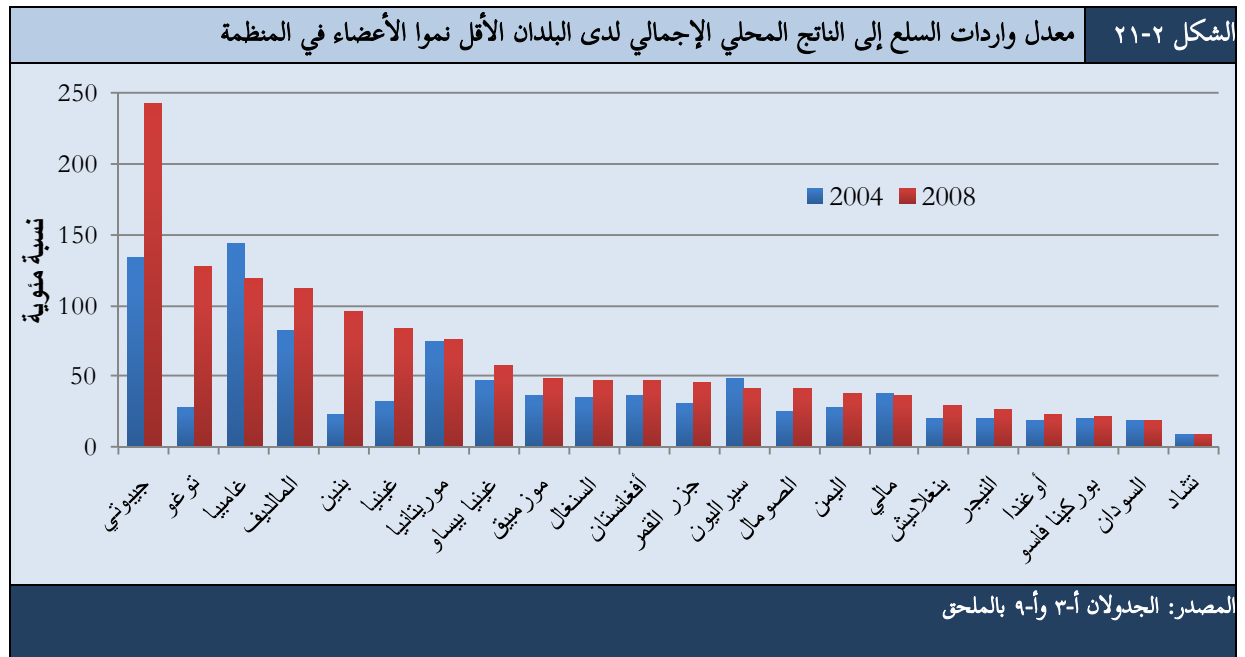
فعلى الرغم من هذا الإرتفاع، لم يبلغ في ٢٠٠٨م إجمالي واردات الاثنان والعشرون بلد الأقل نموا بالمنظمة حتى إلى نصف واردات تركيا، البلد الأولى من حيث الواردات من بين بلدان المنظمة في ذلك العام. وعلاوة على ذلك، وبنفس القدر الذي عكسته الصادرات، ولو كان ذلك بمقدار قليل، لم تنزل واردات البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تتركز في أيدي عدد محدود من البلدان، هي نفس البلدان في حالتها الناتج المحلي الإجمالي والصادرات؛ وهي كما ورد: بنغلاديش، السودان واليمن. فقد سجلت هذه البلدان الثلاثة ٤٦,٧٪ من إجمالي واردات السلع لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في ٢٠٠٨م (راجع الجدول أ-٩ بالملحق).

ومن ناحية أخرى، ارتفعت نسبة واردات السلع إلى الناتج المحلي الإجمالي لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إلى ٣٥٪ في ٢٠٠٨م، مقارنة بنسبة ٢٥,١٪ في ٢٠٠٤م. وبالنسبة للعاملين الآخرين سجلت مجموعة البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي نسبة أعلى مما سجلته المجموعات الأخرى (الشكل ٢-٢٠). فعلى الرغم من أن ذلك قد يعتبر مؤشرا للتحول إلى إقتصادات أكثر انفتاحا، إلا أنه قد يعتبر



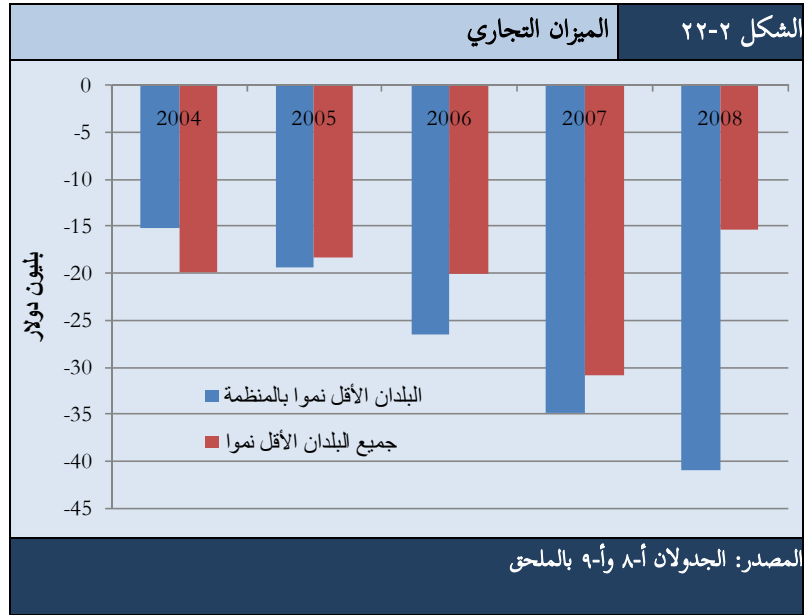
إشارة إلى زيادة الاعتماد على الإستيراد.

وعلى المستوى الفردي للبلدان، سجلت جيبوتي أعلى نسبة من نسب الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي (٢٤٣,٤٪) في ٢٠٠٨م، تبعثها توغو (١٢٨٪)، وشكلا المحرك الأكبر بأعلى زيادات تحققت في ٢٠٠٨م مقارنة بأرقام ٢٠٠٤م. وخلال هذه الفترة شهدت جيبوتي زيادة بلغت ١١٠ نقطة مئوية في نسبة وارداتها إلى ناتجها المحلي الإجمالي، في الوقت الذي بلغت ٩٩ نقطة مئوية لدى توغو. وكما كانت كل من بنين، غينيا والمالديف من بين البلدان التي حققت ارتفاع ملحوظ. ومن ناحية أخرى، فقد شهدت أربعة من البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي انخفاض في نسبة وارداتها إلى ناتجها المحلي الإجمالي في هذه الفترة؛ وهي: غامبيا (٢٥ نقطة مئوية)، سيراليون (٧ نقاط مئوية)، مالي (نقطتان مئويتان) والسودان (٠,٣ نقطة مئوية) (الشكل ٢-٢١).

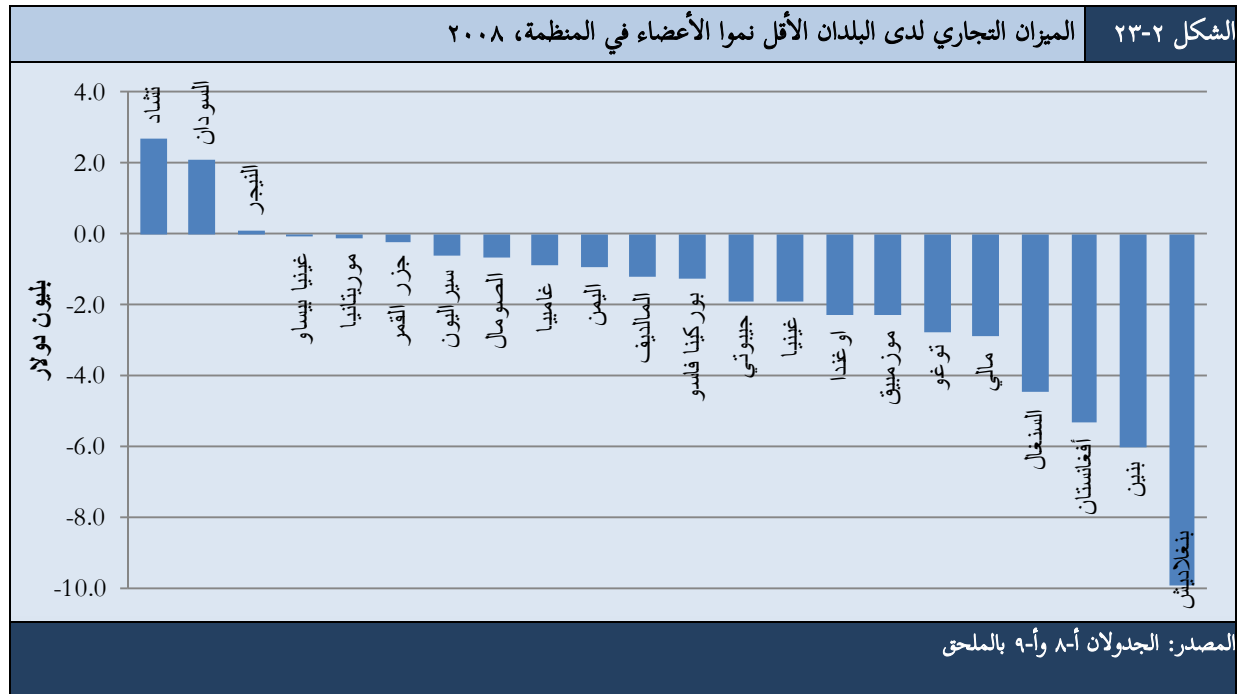


## ٢-٧-٣. الميزان التجاري

يلاحظ، بمعطى اتجاهات الصادرات والواردات المبيّنة أعلاه، أنّ كلا من البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وجميع البلدان الأقل نموا قد سجلتا عجزا تجاريا في جميع سنوات الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨م (الشكل ٢٢-٢). وكان هذا العجز في اتجاه متزايد باستمرار بالنسبة للبلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ليصل إلى ٤٠,٩ بليون دولار في ٢٠٠٨م مقارنة بمبلغ ١٥,١ بليون دولار في ٢٠٠٤م. فبوضع هذا الموقف في الإعتبار، يوجد أنّ نسبة العجز التجاري إلى الناتج المحلي



الإجمالي لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي قد ارتفعت إلى ١٥٪ في ٢٠٠٨م، مقارنة بنسبة ٩,٧٪ التي كانت قد سجلتها في ٢٠٠٤م. وبالنسبة لجميع البلدان الأقل نموا، فقد انخفض العجز في ٢٠٠٨م إلى ١٥,٤ بليون دولار، بعد أن بلغ ٣٠,٩ بليون دولار في ٢٠٠٧م، وذلك يعود فقط للارتفاع الحاد في صادرات أنغولا (٣٠ بليون دولار) التي حازت على ٦٠٪ من إجمالي صادرات البلدان الأقل نموا الغير أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.



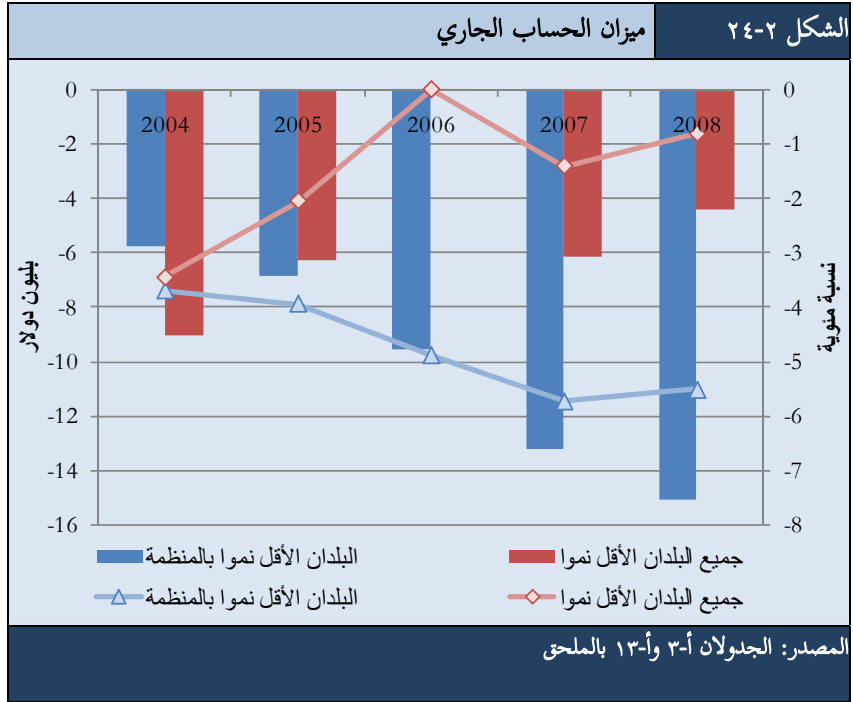
ثلاثة بلدان فقط من بين البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تمكنت في ٢٠٠٨م من تحقيق فائض في تجاري؛ وهي: تشاد، السودان والنيجر؛ ٢,٧ بليون، ٢,١ بليون و٧٦ مليون دولار على التوالي. وأما

البلدان الأخرى من بين البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي فقد شهدت عجزا تجاريا تراوح من ٧٦ مليون لدى غينيا بيساو إلى ٩,٩ بليون دولار لدى بنغلاديش (الشكل ٢-٢٣).

## ٢-٨. ميزان الحساب الجاري وموقف الإحتياطي

تبين الأرقام الخاصة بميزان الحساب الجاري أن كلا من البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وجميع البلدان الأقل نموا كانت قد سجلت عجزا في الحساب الجاري في جميع سنوات الفترة قيد الدراسة (الشكل ٢-٢٤). كان عجز

الحساب الجاري لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في زيادة مستمرة خلال هذه الفترة ليصل إلى ١٥,١ بليون دولار أو ٥,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٠٨م، مقارنة بمبلغ ٥,٨ بليون دولار أو ٣,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٠٤م. وبالنسبة لجميع البلدان الأقل نموا فقد مال عجز الحساب الجاري إلى أن يكون أدنى من عجز الحساب الجاري لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بعد ٢٠٠٤م، وهذا



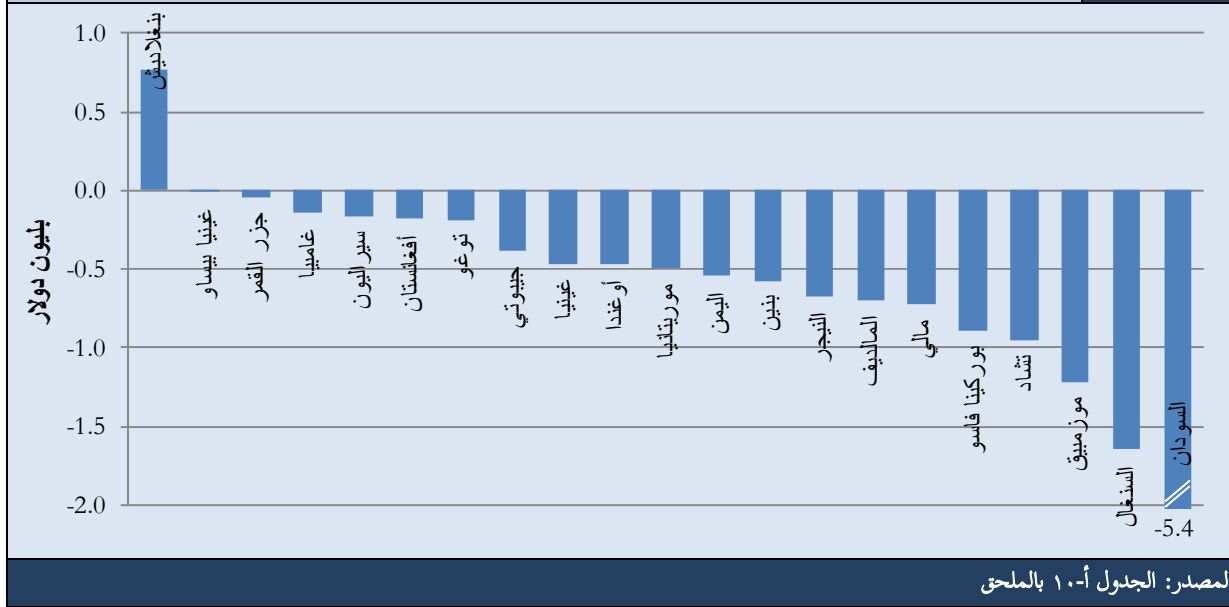
يعود للفائض الضخم الذي حققته أنغولا بزيادة من ٥,١ بليون في ٢٠٠٥م إلى ١٧,٧ بليون دولار في ٢٠٠٨م، متجاوزة بذلك العجز الذي شهدته جميع البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. ونتيجة لهذه المساهمة الكبرى، فقد تم تسجيل عجز جميع البلدان الأقل نموا بقدر منخفض بلغ ٤,٤ بليون دولار أو ٠,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٠٨م.

وقد كانت بنغلاديش، بتحقيقها لفائض بحوالي ٠,٨ بليون دولار، البلد الوحيد من بين البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الذي تمكن من تحقيق فائض في الحساب الجاري. وأما البلدان الأخرى بمجموعة البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي فقد سجلت عجزا يتراوح بين ٩ مليون دولار لدى غينيا بيساو و٥,٤ بليون دولار لدى السودان (الشكل ٢-٢٥).

ومن ناحية أخرى، فقد ارتفع إجمالي إحتياطي النقد الأجنبي، باستثناء الذهب، باستمرار لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي خلال الفترة قيد النظر من ١٧,٨ بليون في ٢٠٠٤م إلى ٢٧,٦ بليون دولار في ٢٠٠٨م. وكما لوحظت إتجاهات مماثلة لدى مجموعة جميع البلدان الأقل نموا، ولكن بمقياس أكبر، حيث ارتفع إجمالي الإحتياطي من ٣٠,٦ بليون إلى ٦١,٩ بليون دولار خلال نفس الفترة (الشكل ٢-٢٦). فهذا يبين أن الإحتياطي لدى البلدان الأقل نموا الغير أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي قد زاد بمقدار أكثر مؤديا إلى تناقص حصة البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من إجمالي إحتياطي مجموعة البلدان الأقل نموا، من ٥٨,٣٪ في ٢٠٠٤م إلى ٤٤,٥٪ في ٢٠٠٨م.



الشكل ٢-٢٥ ميزان الحساب الجاري لدى البلدان الأقل نمواً بالمنظمة، ٢٠٠٨

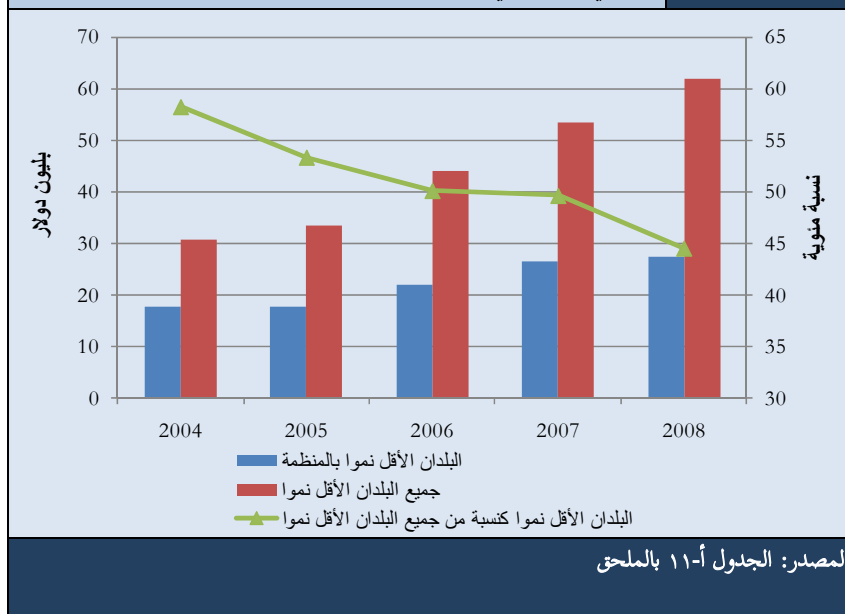


كان بطبيعة الحال توقع إختلال إحتياطي النقد الأجنبي لديها، لطالما أنه كان واجبا على البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي مواجهة العجز بموازين الحساب الجاري لديها. وهذا يعني أنّ العديد من البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي نجحت في تمويل عجز الحساب الجاري لديها عبر القنوات التمويلية الأجنبية، وهو مسألة سنحاول الوقوف عليها في القسم التالي من هذه الدراسة.

### ٣. التدفقات التمويلية الخارجية

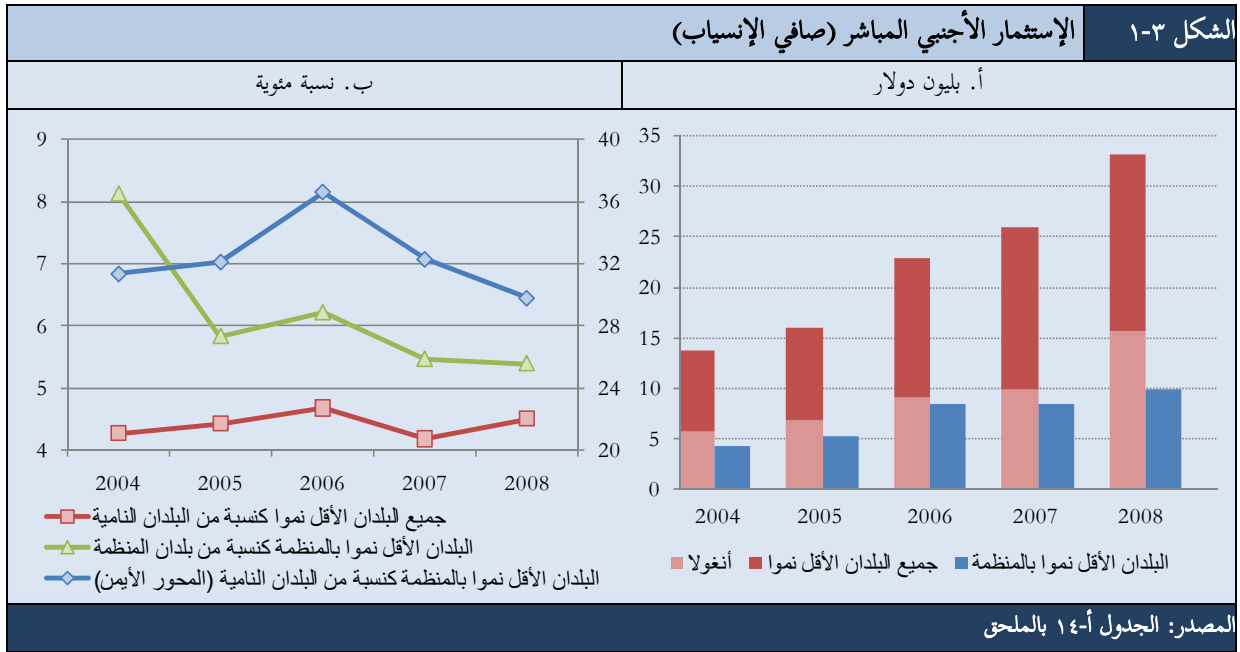
على الرغم من أنّ معظم البلدان الأقل نمواً تواجه باستمرار الخيارات الصعبة لتكملة مصادرها التمويلية المحلية، إلا أنّ هناك، دون شك، مجال للتخلص من هذه الصعاب عبر الوصول إلى المصادر التمويلية الخارجية التي بإمكانها لعب دور رئيسي في نموها الإقتصادي والتنمية. وفي الواقع، تشكل التدفقات التمويلية الخارجية أهمية كبرى للبلدان الأقل نمواً، حيث لا تزال هذه التدفقات تهيمن على عمليات الموازنة والعمليات التمويلية. وانطلاقاً من هذا الوضع يحاول هذا القسم تسليط الضوء على المستجدات العالقة بالتمويل الخارجي في البلدان الأقل نمواً، التي من بينها بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي، وذلك بدراسة الإتجاهات الأخيرة لديونها الخارجية، الإستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الإنمائية الرسمية.

الشكل ٢-٢٦ إجمالي الإحتياطي (باستثناء الذهب)



### ١-٣. الإستثمار الأجنبي المباشر

ارتفع صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى جميع البلدان الأقل نموا ارتفعا ملحوظا في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨. فقد بلغت هذه التدفقات ٣٣,١ بليون دولار في ٢٠٠٨ مقارنة بمبلغ ١٣,٧ بليون دولار التي كانت قد بلغت في ٢٠٠٤. ومع ذلك، لم تتغير حصتها في إجمالي هذه التدفقات إلى البلدان النامية تغيرا ملحوظا، حيث ظلت متذبذبة عند حوالي ٤ - ٤,٥٪. وبالإضافة إلى ذلك، تعزى هذه الزيادة، في المتوسط، إلى أنغولا التي حازت على ٤١٪ من إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى جميع البلدان الأقل نموا. فقد كانت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى أنغولا أعلى بكثير من إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى جميع البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (الشكل ١-٣ أ).



تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر شهدت هي الأخرى زيادة لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في هذه الفترة، من ٤,٣ بليون إلى ٩,٩ بليون دولار، غير أنّ حصتها من التدفقات إلى جميع البلدان الأقل نموا واصلت في الإنخفاض في ٢٠٠٨ كما كانت عليه في السنوات الماضية حيث ظلت الزيادة في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي أدني باستمرار من التدفقات الموجهة إلى جميع البلدان الأقل نموا. وطبقا لذلك، فقد انخفضت هذه الحصة إلى ٣٢,٣٪ في ٢٠٠٧ وإلى ٢٩,٨٪ في ٢٠٠٨ من مستوى القمة الذي بلغته بنسبة ٣٦,٦٪ في ٢٠٠٦. وإضافة إلى ذلك، فقد واصلت حصة البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من إجمالي التدفقات إلى مجموعة بلدان المنظمة الإنخفاض في ٢٠٠٨ من نسبة ٥,٤٪، مقارنة بنسبة ٨,١٪ في ٢٠٠٤ (الشكل ١-٣ أ و ١-٣ ب).

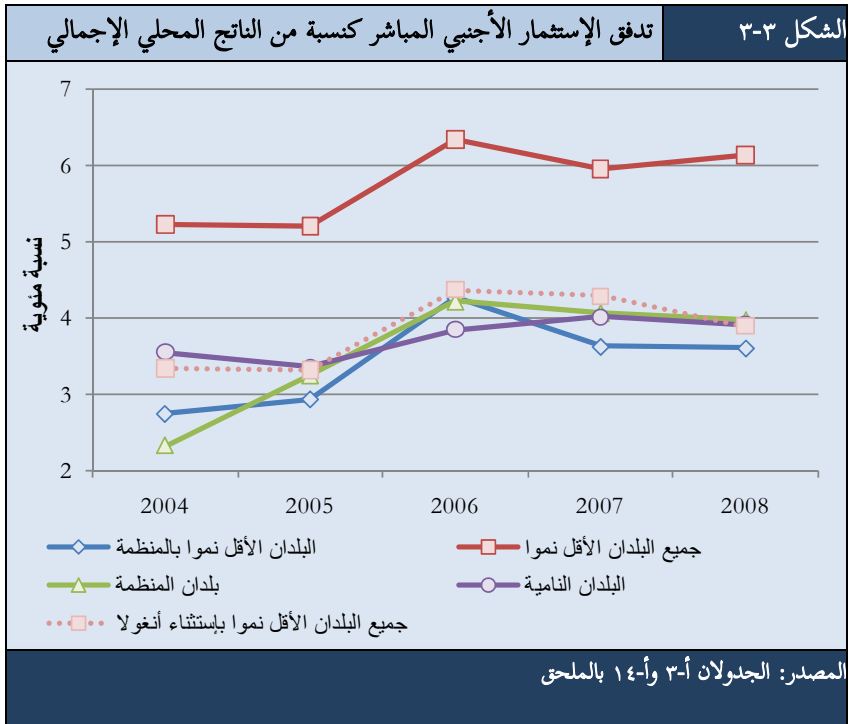
ولوحظ أيضا أنّ تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر على البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تتركز بصورة عالية عند عدد قليل منها. وقد سجلت في ٢٠٠٨ م ثلاثة بلدان فقط (السودان ٢,٦ بليون، غينيا ١,٣٥ بليون وبنغلاديش ١,٠٩ بليون دولار) ٥١٪ من إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وبالجانب الآخر من المنظومة، فهناك بعض من البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي حصلت على تدفقات بأقل حتى من ٢٠ مليون دولار (الشكل ٢-٣).

الشكل ٣-٣ صافي إنسياب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الأقل نمواً بالمنظمة، ٢٠٠٨



من الناحية الأخرى، يبين الشكل (٣-٣) أنّ نسبة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى جميع البلدان الأقل نمواً كانت دائماً أعلى من نسب المجموعات الأخرى خلال الفترة قيد النظر. ومقارنة بعام ٢٠٠٤ التي بلغت حينه هذه النسبة ٥,٢٪، فقد بلغت هذه النسبة إلى ٦,١٪ في ٢٠٠٨ م بعد فترة ركود قصيرة حدثت في ٢٠٠٧ م. وبإستثناء أنغولا من مجموعة البلدان الأقل نمواً سيصبح من الممكن عقد المقارنة بين هذه النسبة مع ما سجلته المجموعات الأخرى من نسب (الشكل ٣-٣).

تبعّت نسبة البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إتجاهاً موازياً للنسبة التي سجلتها جميع البلدان الأقل نمواً؛ فزادت هذه النسبة من ٢,٨٪ في ٢٠٠٤ م لتصل إلى القمة التي بلغت بنسبة ٤,٣٪ في ٢٠٠٦ م، ومن ثم انخفضت إلى ٣,٦٪ في ٢٠٠٧ م وظلت مستقرة كما هي في ٢٠٠٨ م. وعموماً تبعت هذه النسبة خلال فترة السنوات الخمس من ٢٠٠٤-٢٠٠٨ م مساراً مشابهاً وقريباً من لمسارات المجموعات الأخرى للبلدان، بما فيها جميع البلدان الأقل نمواً بإسقاط أنغولا من بينها.

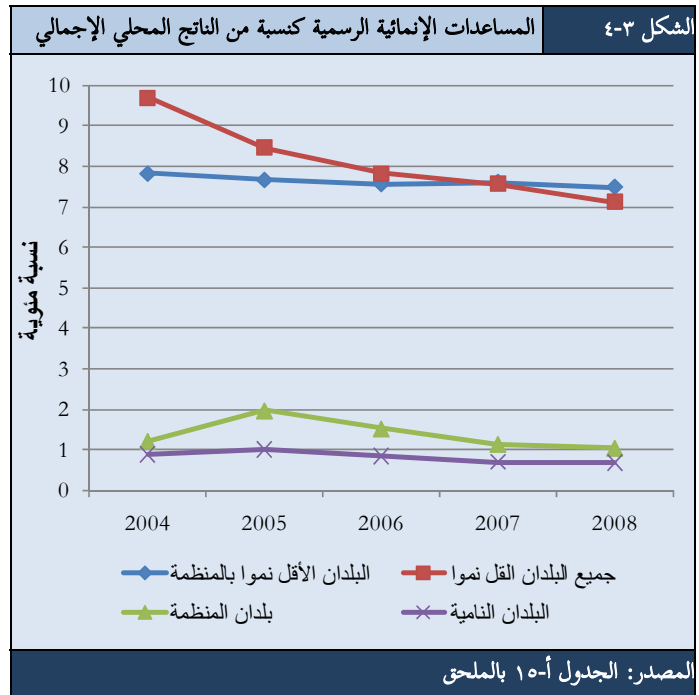


### ٣-٢. المساعدات الإنمائية الرسمية

تواصل تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية إلى البلدان الأقل نمواً لتشكّل جزءاً مهماً من إجمالي صافي التدفقات التمويلية لهذه البلدان وتلعب دوراً أساسياً في نموها الإقتصادي وتنميتها. الشكل (٣-٤) يبين صافي مدفوعات المساعدات الإنمائية الرسمية - من جميع المانحين، إضافة الهبات - كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لدى جميع المجموعات، وخاصة مجموعة البلدان الأقل نمواً، ومع ذلك تشكّل هذه التدفقات ثقلاً عالياً في إقتصادات البلدان الأقل نمواً، وضمنها البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، مما تشكّله في إقتصادات بلدان المنظمة والبلدان النامية. فقد هبطت نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الناتج المحلي الإجمالي لدى البلدان النامية إلى أقل من ٠,٧٪ في ٢٠٠٨م من قمتها التي بلغت عند نسبة ١٪ في ٢٠٠٥م. وعلى ذات المنوال، تبعت هذه النسبة لدى بلدان المنظمة ذات النمط لتتخفّف إلى ١٪ عن مستواها الذي بلغته بنسبة ٢٪ في ٢٠٠٥م. وعكس مسار النسب التي سجلتها جميع البلدان الأقل نمواً انخفاضاً أكثر بروزاً خلال فترة السنوات الخمس الماضية من ٩,٧٪ في ٢٠٠٤م إلى ٧,١٪ في ٢٠٠٨م. وبالنسبة للبلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي فقد شهدت نسبة تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الناتج المحلي الإجمالي إنخفاضاً يعتبر خفيفاً من ٧,٨٪ إلى ٧,٥٪. وتشير هذه الأرقام إلى أنّ تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية لا تزال تشكّل أهمية كبرى للبلدان الأقل نمواً، وخاصة البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، عند النظر إلى حجم إقتصاداتها.

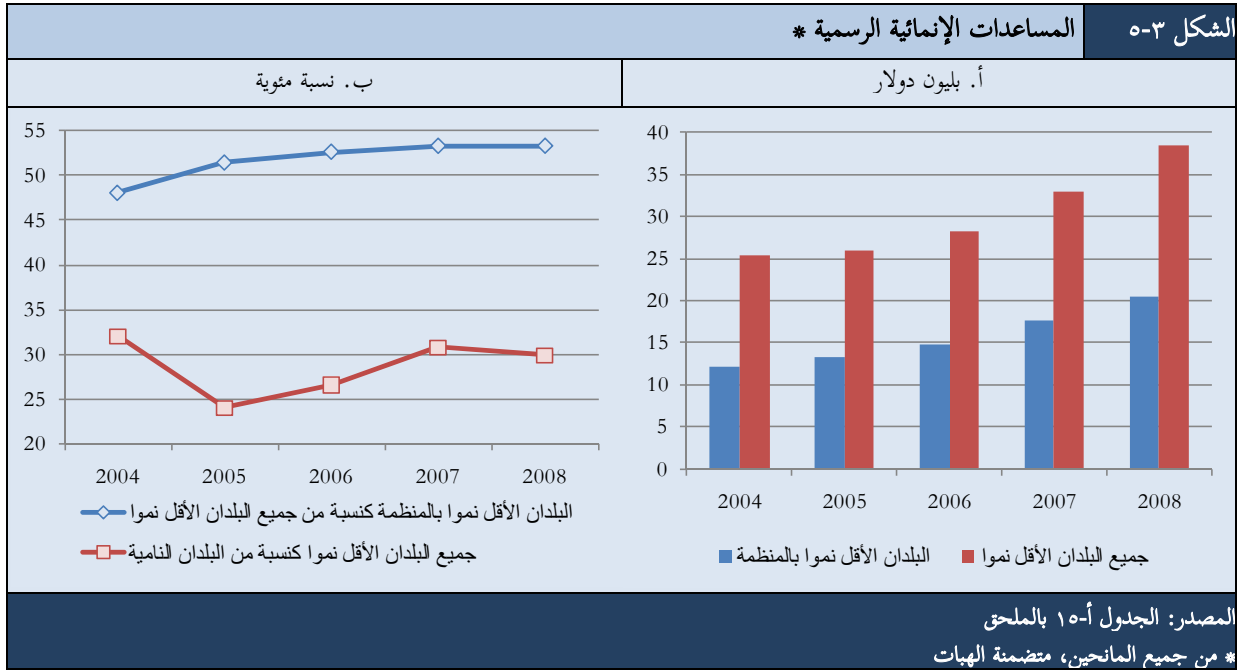
يبين الشكل (٣-٥) أنّ صافي مدفوعات المساعدات الإنمائية الرسمية لجميع البلدان الأقل نمواً من جميع المانحين بلغت، بالقيمة الاسمية، ٣٨,٤ بليون دولار في ٢٠٠٨م مقابل ٢٥,٤ بليون دولار في ٢٠٠٤م. فعلى الرغم من هذه الزيادة، ظلت حصة جميع البلدان الأقل نمواً في إجمالي صافي تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية للسنوات الأربعة الأخيرة أدنى عن المستوى الذي تحقّق في ٢٠٠٤م. وبعد هبوط هذه الحصة إلى ٢٤٪ في ٢٠٠٥م من نسبة ٣٢٪ للعام الماضي، عكست هذه الحصة شيئاً من التقدم لتصل إلى ٣٠,٨٪ في ٢٠٠٧م، ولكنها انخفضت إنخفاضاً خفيفاً إلى ٢٩,٩٪ في ٢٠٠٨م، مشيرة إلى أنّ البلدان الأقل نمواً تحصلت على جزء ضئيل من إجمالي تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية بعد عام ٢٠٠٤م (الشكل ٣-٥ب).

وكما ارتفع أيضاً صافي مدفوعات المساعدات الإنمائية الرسمية إلى البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي باستمرار خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨م ليبلغ ٢٠,٥ بليون دولار في ٢٠٠٨م مقابل ١٢,٢ بليون دولار في ٢٠٠٤م (الشكل ٣-٥أ). وعلاوة على ذلك، فقد زادت حصة هذه البلدان في إجمالي تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية إلى جميع البلدان الأقل نمواً بإطراد خلال هذه الفترة من ٤,٨٪ إلى ٥,٣٣٪ في ٢٠٠٨م، مفيدة أنها حصلت على مساعدات إنمائية رسمية أكثر قليلاً عما حصلت

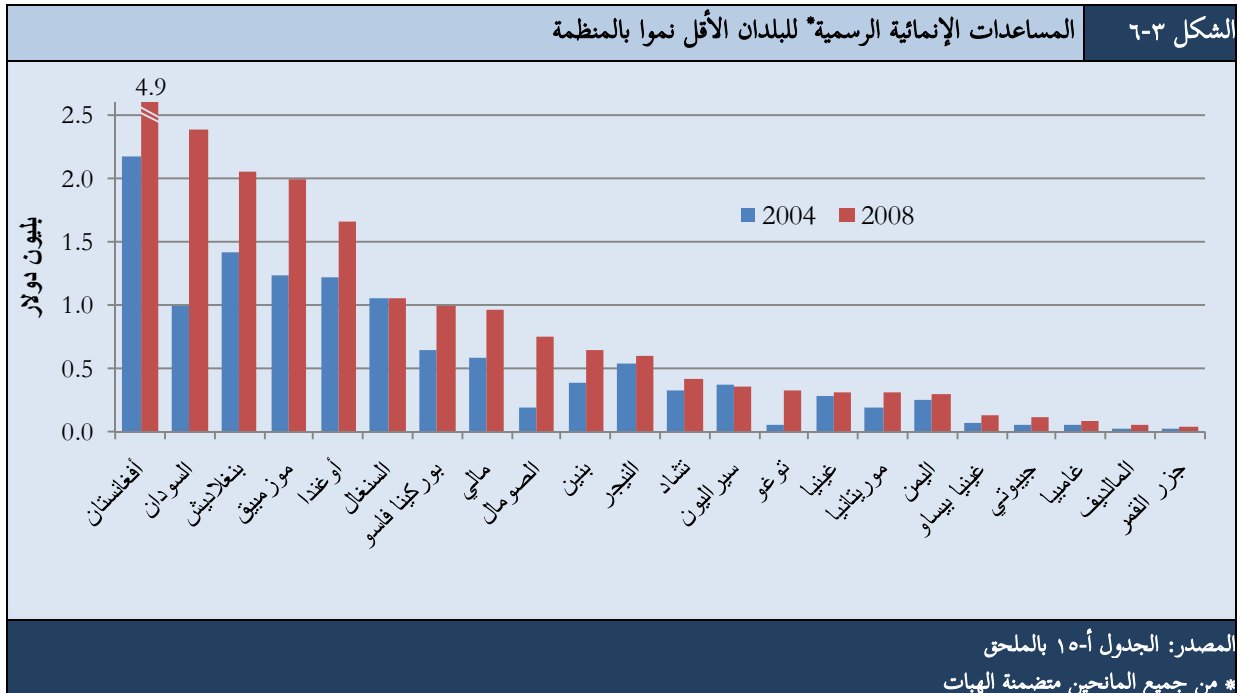


عليه البلدان الأقل نمواً الأخرى خلال الفترة قيد الدراسة (الشكل ٣-٥ب).



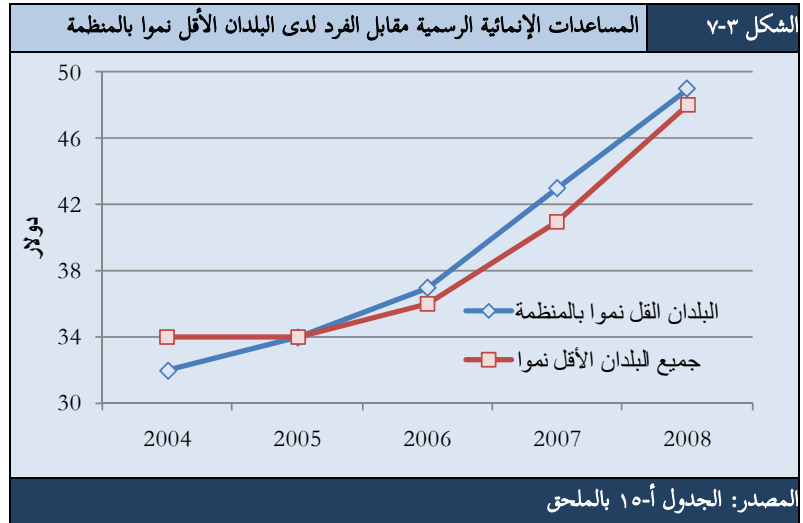


لوحظ أنّ تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية إلى البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لا تزال تتركز في عدد قليل من البلدان، حيث حصلت ٥ بلدان فقط (أفغانستان، السودان، بنغلاديش، موزمبيق وأوغندا) على ٦٣,٣٪ من هذه المساعدات في ٢٠٠٨م مقارنة بنسبة ٥٧,٦٪ حصلت عليها في ٢٠٠٤م. فخلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨م كانت زيادة تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية إلى توغو (٤١٦٪)، الصومال (٢٨١٪)، السودان (١٤٠٪)، وأفغانستان (١٢٤٪) كانت زيادات ملحوظة. وأما سيراليون فقد كان البلد الوحيد من بين البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الذي شهدت فيه تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية إنخفاضاً خلال هذه الفترة (الشكل ٦-٣؛ الجدول أ-١٥ بالملحق).

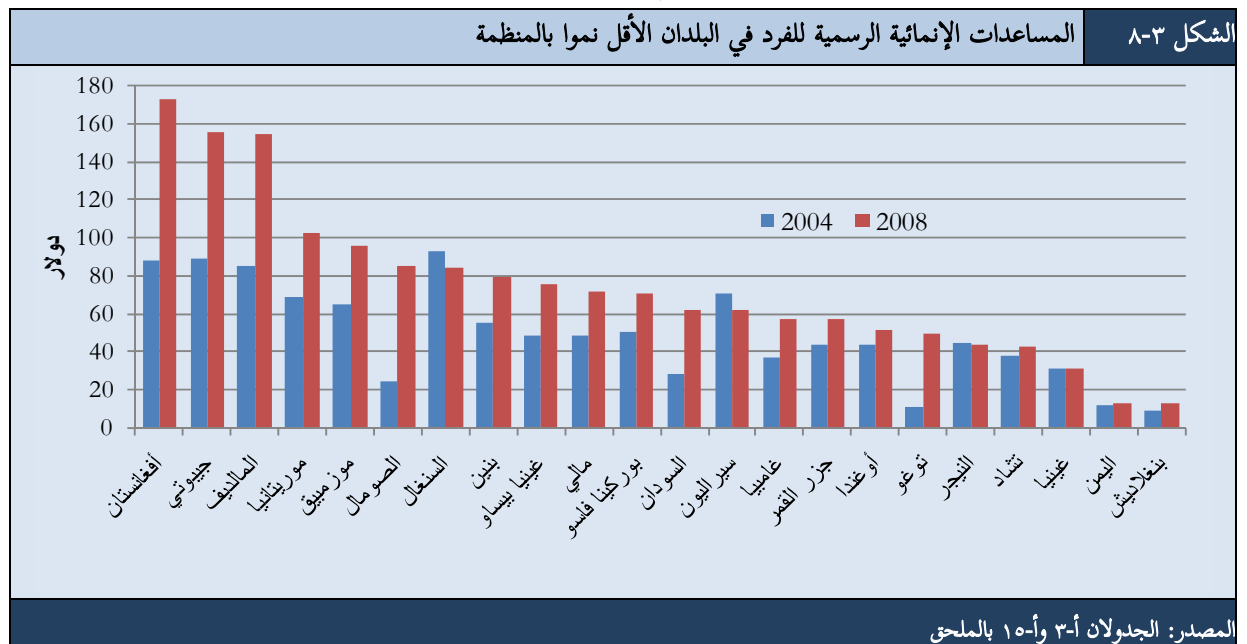


وبالنظر إلى الزيادة الإسمية في مدفوعات المساعدات الإنمائية الرسمية إلى البلدان الأقل نمواً، من بينها البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، يلاحظ أن المساعدات الإنمائية الرسمية مقابل الفرد قد زادت باطراد خلال الفترة قيد النظر. زادت المساعدات الإنمائية الرسمية مقابل الفرد لجميع البلدان الأقل نمواً من ٣٤ إلى ٤٨ دولار، في الوقت الذي بلغت فيه هذه الزيادة لدى البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من ٣٢ إلى ٤٩ دولار. وبهذه الزيادة فاقت البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بواحد إلى ٢ دولار باعتبار السنوات الثلاثة الماضية (الشكل ٧-٣).

وعلى المستوى الفردي للبلدان، سجلت أفغانستان، جيبوتي والمالديف أعلى معدل للمساعدات الإنمائية الرسمية للفرد من بين البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في ٢٠٠٨ بمقدار ١٧٣، و١٥٥ و١٥٤ دولار على التوالي. ولوحظ أن أفغانستان حصلت على أعلى مدفوعات المساعدات الإنمائية الرسمية من حيث إجمالي تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية للفرد في الوقت الذي كانت فيه جيبوتي والمالديف، اللتان حصلتا على كميات



قليلة للغاية مقارنة بالبلدان الأخرى، من بين البلدان الواردة في أعلى قائمة الأداء من حيث قيم نصيب الفرد. وبمثل ذلك، سجلت بنغلاديش، البلد التي احتلت المرتبة الثالثة بإجمالي تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية، القيمة الأدنى لنصيب الفرد من هذه المساعدات. ويلاحظ أيضاً أن أفغانستان، المالديف وجيبوتي قد احتلت المراتب الثلاثة الأولى مسجلة أعلى زيادات في المساعدات الإنمائية الرسمية للفرد خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨م، في الوقت الذي سجلت فيه سيراليون، السنغال والنيجر تدهوراً في المساعدات الإنمائية الرسمية للفرد (الشكل ٨-٣).

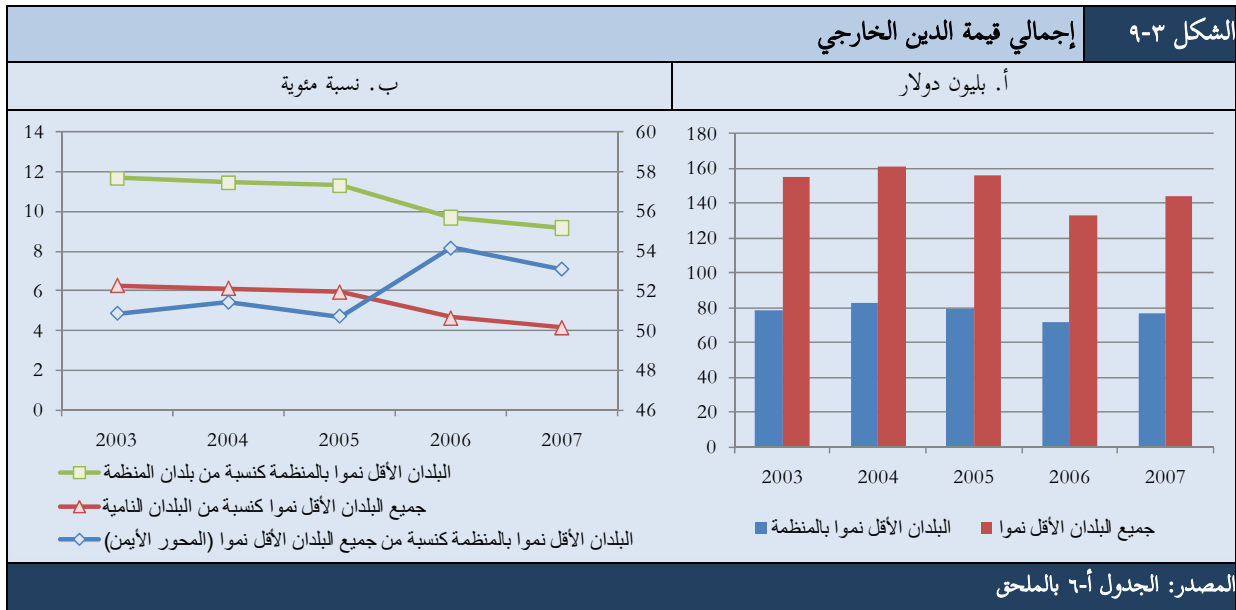


### ٣-٣. الدين الخارجي

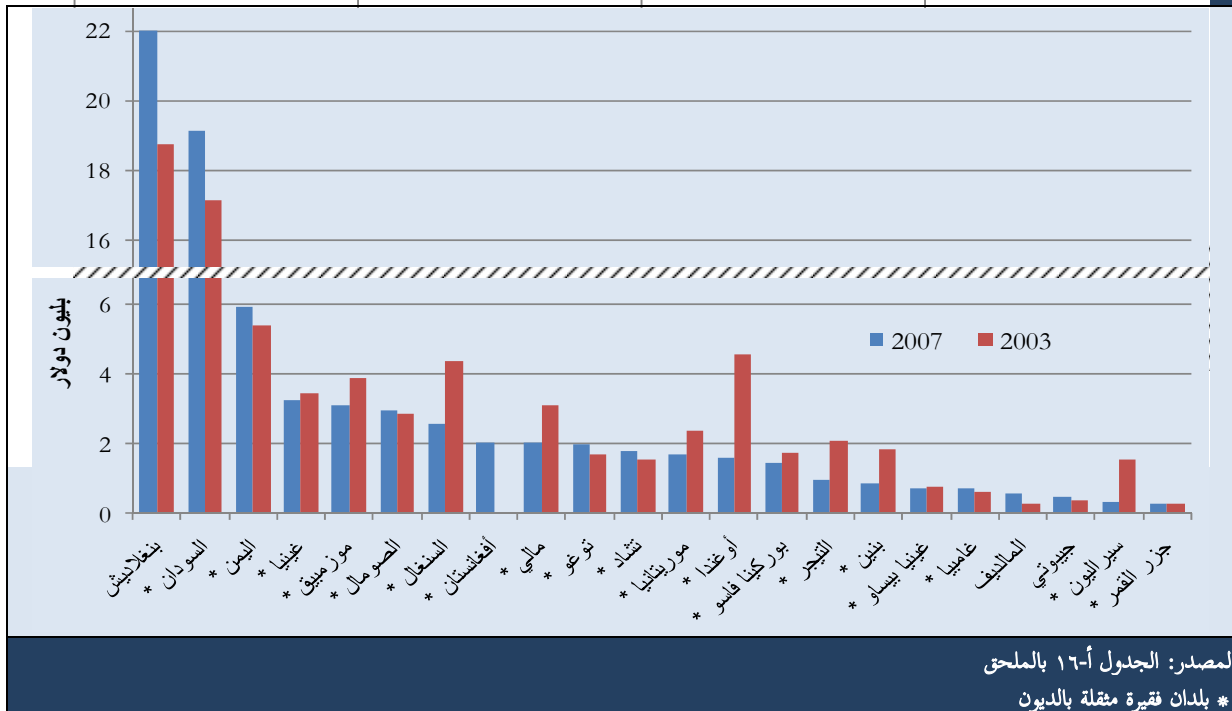
#### ٣-٣-١. إجمالي قيمة الدين

على الرغم من أن جهودا جادة تم اتخاذها حتى الان من قبل المجتمع الدولي والبلدان الأقل نموا نفسها لتقليل عبء ديونها الخارجية، إلا أن المديونية العالية لغالبية البلدان الأقل نموا، وضمنها العديد من بلدان المنظمة، لا تزال تشكل عقبة جادة أمام جهودها التنموية ونموها الإقتصادي. تستنفذ خدمة الدين قدرا كبيرا من المصادر الميزانية الشحيحة لهذه البلدان والتي يمكن توجيهها للقطاعات الإنتاجية والإجتماعية، وكما يضر عبء الديون بمناخ الإستثمار الداخلي والخارجي بها. وكثيرا ما يتفاقم هذا الوضع نتيجة لتأثير تقلب التدفقات المالية الخارجية وعوائد الصادرات وارتفاع أسعار وارداتها الأساسية، النفط تحديدا.

يبين الشكل (٣-٩) أن إجمالي قيمة الديون الخارجية لجميع البلدان الأقل نموا ارتفعت إلى ١٤٤,٢ بليون دولار في ٢٠٠٧م، غير أنها سجلت إنخفاض متواصل في العامين السابقين بعد أن وصلت إلى قمته عند ١٦١,٣ بليون دولار في ٢٠٠٤م (الشكل ٣-٩). فعلى الرغم من تأرجح حركتها مرة إلى أعلى وتارة إلى أسفل، إلا أن حصة جميع البلدان الأقل نموا في إجمالي الديون الخارجية للبلدان النامية سلكت إتجاها مطردا بالإنخفاض خلال الفترة قيد النظر، من ٦,٣٪ في ٢٠٠٣م إلى ٤,٢٪ في ٢٠٠٧م (الشكل ٣-٩ب)، مشيرة بذلك إلى أنها كانت تؤدي أداءً جيدا بأفضل من البلدان النامية لحد ما بتجنبها و تخفيضها للمديونية.



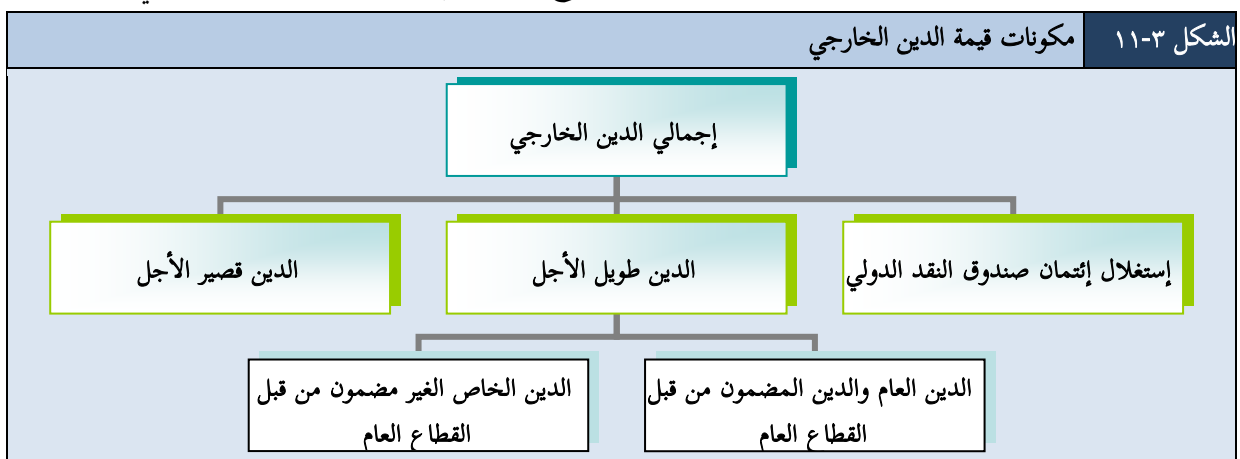
لوحظ أيضا إتجاهات مثل هذا الإتجاه في حالة البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي حيث ارتفع إجمالي الديون الخارجية إلى ٧٦,٦ بليون دولار في ٢٠٠٧م على الرغم من أنه شهد إنخفاضا في العامين السابقين بعد أن بلغ قمته عند ٨٢,٩ بليون دولار في ٢٠٠٤م (الشكل ٣-٩). وسلكت حصة البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في إجمالي قيمة الديون الخارجية لبلدان المنظمة إتجاها بالإنخفاض خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧، في العامين الأخيرين خاصة، لتصل إلى نسبة ٩,٢٪ في ٢٠٠٧م مع مقارنتها بنسبة ١١,٧٪ التي بلغت في ٢٠٠٣م. ومع ارتفاع حصة هذه البلدان في إجمالي قيمة ديون جميع البلدان الأقل نموا بشكل ملحوظ في ٢٠٠٦م لتصل إلى ٥٤,٢٪، رغم أنها انخفضت انخفاضا قليلا إلى ٥٣,١٪ في العام التالي، إلا أنها ظلت أعلى من المعدلات التي تحققت في خلال ٢٠٠٣-٢٠٠٥م (الشكل ٣-٩ب). وهذا يبين أن مجموعة البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي أدت نسبيا أداء أفضل من البلدان الأخرى بالمنظمة، غير أنها أكثر فقرا من البلدان الأقل نموا الأخرى من ناحية تجنبها أو تقليلها للمديونية.



وحسب أرقام ٢٠٠٧م، يلاحظ أنّ بنغلاديش والسودان سجلتا أعلى أرصدة من الديون الخارجية من بين البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، ٢٢ بليون و١٩,١ بليون دولار لكل منهما على التوالي. وتلك الأرقام حاز هذين البلدين على نسبة ٥٣,٨٪ من إجمالي قيمة ديون البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، مقارنة بنسبة ٤٥,٧٪ التي حصلوا عليها في ٢٠٠٣م. ومن ناحية أخرى، فقد سجل اثنا عشر بلد من بين البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، أوغندا والسنغال على وجه الخصوص، انخفاضا في قيمة ديونها الخارجية في ٢٠٠٧م عند مقارنتها بما كانت عليه في ٢٠٠٣م (الشكل ٣-١٠).

### ٣-٢-٣. تكوين الدين الخارجي

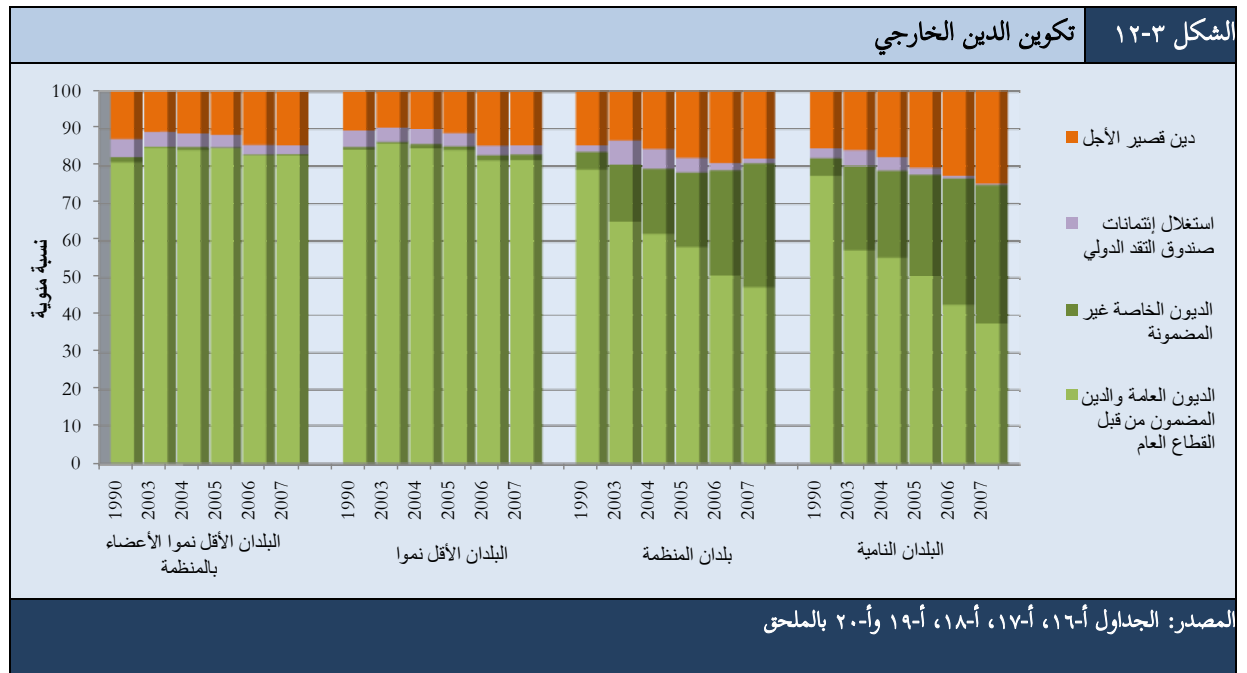
يمثل تكوين قيمة الدين الخارجي عاملا مهما لتحليل الديون لظالما أنّ له أثر مباشر على عملية سداد الديون، وإعادة جدولتها وتحريها. وكما هو موضح في الشكل (٣-١١)، يتكون إجمالي قيمة الديون الخارجية من ثلاثة فئات للديون: (أ) الديون طويلة الأجل، والتي تحتوي على الديون العامة، الديون المضمونة من قبل القطاع العام، والديون الخاصة الغير مضمونة؛ (ب) الديون قصيرة الأجل؛ و(ج) استخدام ائتمان صندوق النقد الدولي.





يبين الشكل (٣-١٢) تكوين الدين الخارجي لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي مقارنة بجميع البلدان الأقل نموا، وبلدان المنظمة والبلدان النامية للعام ١٩٩٠م وفترة السنوات الخمس الماضية ٢٠٠٣-٢٠٠٧م. يتضح أنّ تكوين ديون البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي كان مشابها لتكوين ديون جميع البلدان الأقل نموا إلى حد كبير خلال الفترة قيد النظر. ارتفعت الديون طويلة الأجل، التي تشكلت ٨٢,٥٪ من إجمالي الديون الخارجية لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، إلى ٨٥,٣٪ في ٢٠٠٣م. وفي السنوات التالية شهدت هذه الديون اتجاها بالإنخفاض الطفيف لتتهبط إلى ٨٣,٤٪ في ٢٠٠٧م. لوحظ ذات الإتجاه لدى جميع البلدان الأقل نموا حيث ارتفعت الديون طويلة الأجل، والتي شكلت ٨٥,٢٪ من إجمالي الدين في ١٩٩٠م، لتشكل نسبة ٨٦,٥٪ في ٢٠٠٣م، ومع إنخفاض متواصل في السنوات التالية هبطت إلى ٨٣,٣٪ في ٢٠٠٧م. وهذا يشير إلى أنّ مجموعة البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والبلدان الأقل نموا الأخرى نزعت إلى تسجيل حصصا متساوية تقريبا من الديون طويلة الأجل في قيمة إجمالي ديونها الخارجية في السنوات الماضية.

ومقارنة ببلدان المنظمة، سجلت البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي حصة عالية من الديون طويلة الأجل رغم أنّ حصة بلدان المنظمة اتجهت في الزيادة في العامين الأخيرين لتصل إلى نسبة ٨٠,٩٪ في ٢٠٠٧م. وبالمقارنة مع البلدان النامية، لوحظ أنّ حصة ديون البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والبلدان النامية طويلة الأجل كانت متساوية تقريبا في ١٩٩٠م؛ ٨٢,٥٪ و٨٢,٢٪ على التوالي. ولكن عكست حصة البلدان النامية إنخفاضا مستمرا عبر الزمن لتتهبط إلى ٧٥,١٪ في ٢٠٠٧م (الشكل ٣-١٢).



ويلاحظ تقريبا، عند تناول مكونات الدين طويل الأجل من جانب المدين، أنّ الدين طويل الأجل للبلدان الأقل نموا، وضمنها البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، يتكون في مجمله من الدين العام والدين المضمون من قبل القطاع العام، إلى جانب حصة هامشية من الديون الخاصة الغير مضمونة من قبل القطاع العام. وكشفت البيانات المتاحة أنّ حصة الديون الخاصة الغير مضمونة من قبل القطاع العام في إجمالي قيمة ديون البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي كانت منخفضة عند ١,٣٪ في ١٩٩٠م وانخفضت إلى أكثر من ذلك لتصل إلى ٠,٣٪ في ٢٠٠٧م. فعلى الرغم من أنه كانت هناك إشارة بالزيادة لدى جميع البلدان الأقل نموا - من ٠,٧٪ في ١٩٩٠م إلى ١,٥٪ في ٢٠٠٧م، إلا أنّ حصة الديون الخاصة الغير مضمونة من قبل القطاع

العام ظلت كذلك عند مستوى ملحوظ. ويعكس البلدان الأقل نمواً، فقد سجلت بلدان المنظمة والبلدان النامية حصصاً متزايدة باستمرار من الديون الخاصة الغير مضمونة من قبل القطاع العام بإجمالي قيمة ديونها. ويبين الشكل (١٢-٣) أنّ حصة بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي ارتفعت من ٤,٧٪ في ١٩٩٠م إلى ١٥,٣٪ في ٢٠٠٣م وإلى ٣٣,٢٪ في ٢٠٠٧م في حين أنها عكست زيادة أكبر لدى البلدان النامية من ٤,٦٪ إلى ٢٢,٤٪ ومن ثم إلى ٣٧,٢٪ على التوالي.

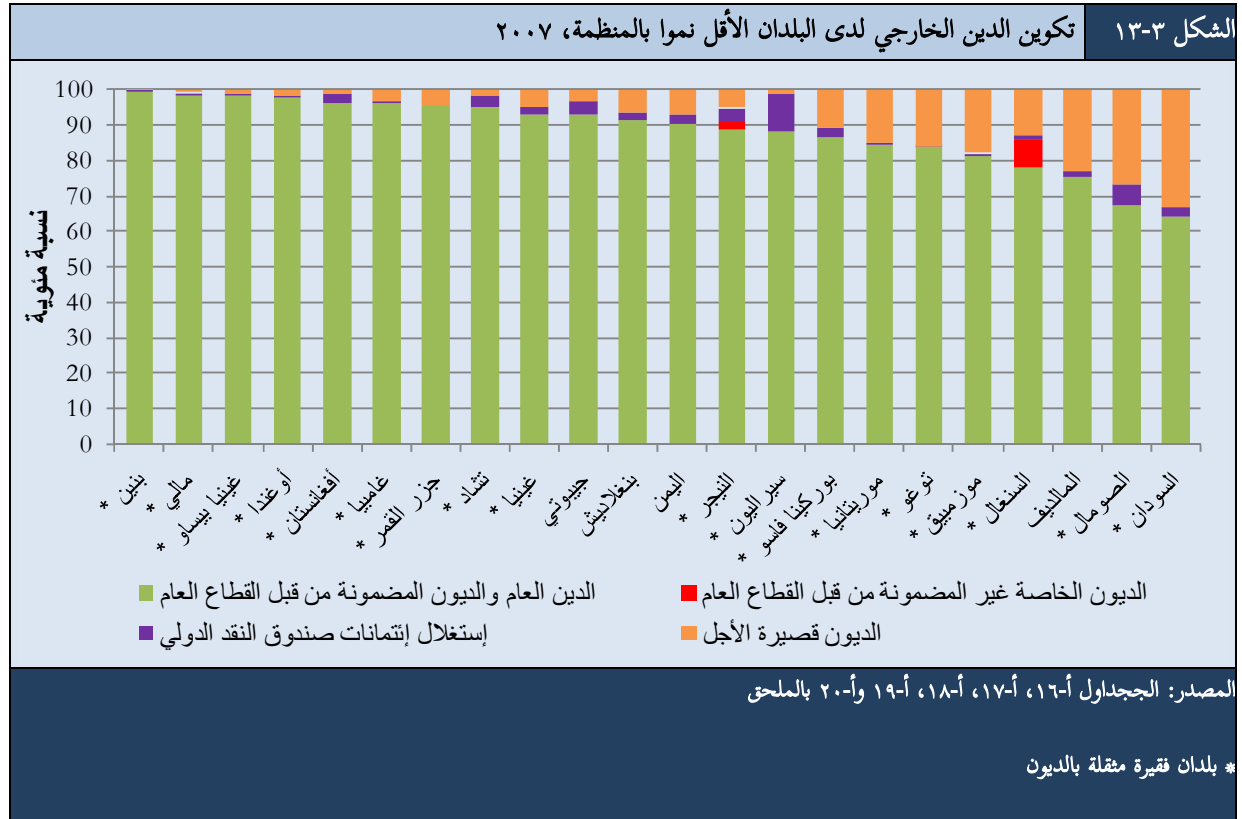
وكان لإستخدام إئتمانات صندوق النقد الدولي حصة قليلة في إجمالي قيمة الديون الخارجية مع أنها تبدو في الإنخفاض لدى جميع مجموعات البلدان موضع الاهتمام عدا البلدان الأقل نمواً. يبين الشكل (١٢-٣) أنّ إئتمانات صندوق النقد الدولي بلغت ٤,٨٪ من إجمالي قيمة ديون البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وأنّ هذه الحصة انخفضت إلى ٣,٩٪ في ٢٠٠٣م وإلى أكثر من ذلك لتصل إلى ٢,٣٪ في ٢٠٠٧م. ولوحظ نفس الإتجاه لدى جميع البلدان الأقل نمواً، حيث انخفضت هذه الصفة لديها من ٤,٣٪ في ١٩٩٠م إلى ٤٪ في ٢٠٠٣م وإلى ٢,٤٪ في ٢٠٠٧م. وكان إنخفاض حصة إئتمانات صندوق النقد الدولي أكثر وضوحاً بالنسبة لبلدان المنظمة والبلدان النامية خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧م. فانخفضت هذه الحصة من ٦,٣٪ إلى ١,٣٪ لدى بلدان المنظمة ومن ٤,٣٪ إلى ٤٪ لدى البلدان النامية.

الإنخفاض الطفيف في حصص كل من الدين طويل الأجل وإئتمانات صندوق النقد الدولي في إجمالي الديون أدى إلى زيادة موازية في حصة الدين قصير الأجل لدى جميع المجموعات. وطبقاً لذلك، ارتفعت حصة الدين قصير الأجل لدى البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إلى ١٤,٤٪ في ٢٠٠٧م مقارنة بنسبة ١٠,٨٪ التي سجلت في ٢٠٠٣م. وشبهها لذلك، ارتفعت حصة جميع البلدان الأقل نمواً من ٩,٥٪ إلى ١٤,٣٪ في نفس الفترة. وكما سجلت بلدان المنظمة أيضاً زيادة في حصتها من الدين قصير الأجل خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧م، من ١٣,٢٪ إلى ١٧,٨٪، على الرغم من الإنخفاض الذي شهدته بمعدل ١,٢ نقطة مئوية في ٢٠٠٧م مقارنة بالعام السابق نتيجة لارتفاع حصة الديون الخاصة طويلة الأجل الغير مضمونة من قبل القطاع العام. وبالنسبة للبلدان النامية، فقد كانت الزيادة في حصة الديون قصيرة الأجل ملحوظة بصورة أكبر مما هي لدى مجموعات البلدان الأخرى، لتحل مكان الإنخفاض الحاد في حصة الديون العامة طويلة الأجل والديون الغير مضمونة من قبل القطاع العام طويلة الأجل. وطبقاً لذلك، ارتفعت حصة الديون قصيرة الأجل لدى البلدان النامية باستمرار من ١٥,٧٪ في ٢٠٠٣م إلى ٢٤,٥٪ في ٢٠٠٧م.

عموماً، كان تكوين إجمالي الديون الخارجية لدى البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي يشبه إلى حد كبير ما حوته ديون جميع البلدان الأقل نمواً في الفترة قيد الدراسة: وباعتبار عام ٢٠٠٧م، كان أكثر من ٨٣٪ من الديون مكوناً من الدين طويل الأجل، شاملة كمية هامشية من الديون الخاصة الغير مضمونة من قبل القطاع العام، في حين كانت حصة الديون طويلة الأجل في إنخفاض مستمر في السنوات الأخيرة؛ وبلغت حصة إئتمانات صندوق النقد الدولي ٢,٣٪ فقط من إجمالي قيمة الديون مع مواصلة اتجاهها بالإنخفاض. وتبعاً لذلك كانت حصة الديون قصيرة الأجل في الإتجاه إلى أعلى لتصل إلى حوالي ١٤,٤٪. وأما حصة الديون الخاصة الغير مضمونة من قبل القطاع العام فهي المميز الأكبر بين البلدان الأقل نمواً والبلدان النامية وبلدان المنظمة، حيث أنها كانت عند مستوى هامشي لدى الأولى في حين أنها كانت مرتفعة كثيراً لدى الأخيرة- مرتفعة بقدر أكبر حتى من حصة الديون قصيرة الأجل.

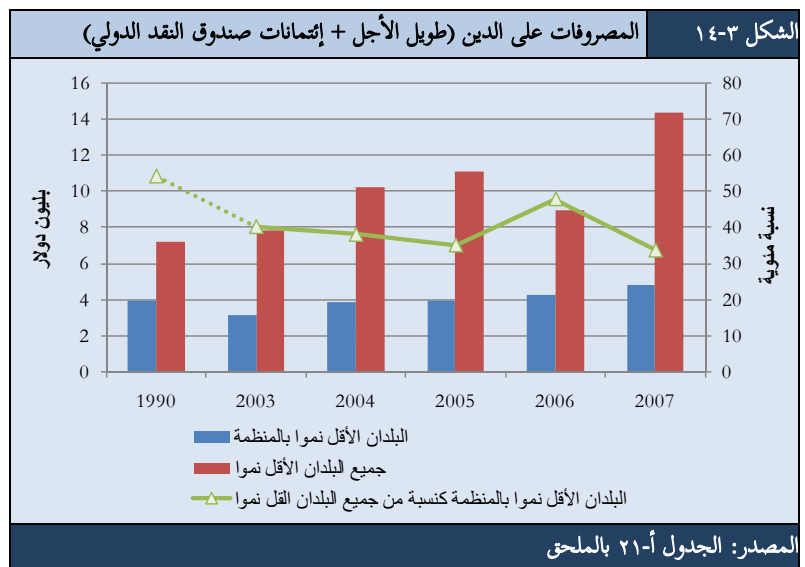
وعلى المستوى الفردي للبلدان، شكلت الديون طويلة الأجل أكثر من ٩٠٪ من إجمالي الديون الخارجية لدى ١٣ بلد من بين بلدان مجموعة البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وتراوحت هذه الحصة في ٢٠٠٧م من ٩٩,٤٪ لدى بنين إلى ٦٤,٥٪ لدى السودان. ولم يكن هناك ديون خاصة غير مضمونة وطويلة الأجل سوى السنغال والنيجر، حيث سجلتا ٧,٧٪ و ٢٪ على التوالي من إجمالي ديونهما. وبالنسبة للبلدان العشرين الأخرى يشمل مجمل الدين طويل الأجل ديوناً عامة وديوناً مضمونة من قبل القطاع العام. وسجل استخدام

إتتمانات صندوق النقد الدولي حصة بأقل من ١٪ من إجمالي الدين لدى ٩ من البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، في حين أنها بلغت إلى ١٠,٥٪ في سيراليون و٦٪ في الصومال. ومن الناجية الأخرى، كانت حصة الديون قصيرة الأجل أقل من ١٠٪ لدى ١٤ بلد من البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، في الوقت الذي بلغت فيه ٣٣٪ لدى السودان، ٢٦,٨٪ لدى الصومال و٢٣,١٪ لدى المالديف (الشكل ١٣-٣).



### ٣-٣-٣. المصروفات على الديون

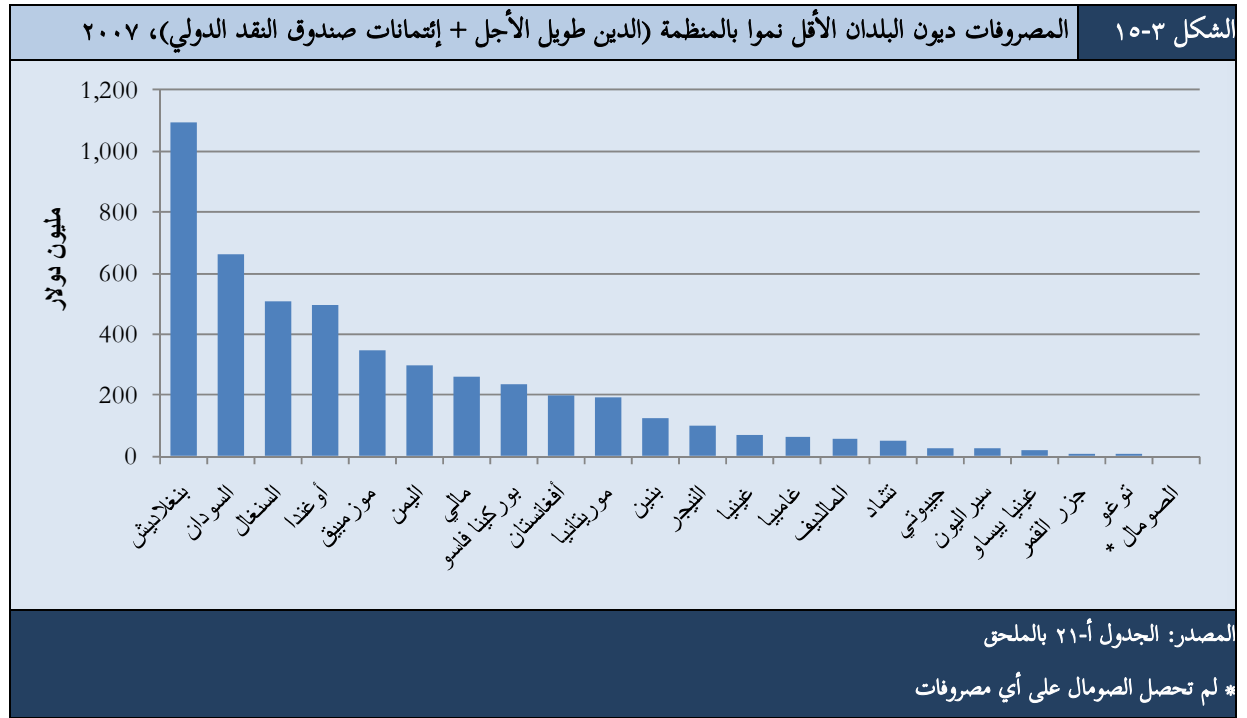
تشكل المصروفات الجديدة العامل الرئيسي لتغير قيمة الديون الخارجية التي لم يتم تسديدها. يبين الشكل (١٤-٣) أن مصروفات جميع البلدان الأقل نموا على الديون الخارجية في ٢٠٠٧م (طويلة الأجل وإتتمانات صندوق النقد) بلغت ٤,٤ بليون دولار و٤,٨ بليون دولار للبلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، مقارنة بمبلغ ٨,٩ بليون و٤,٣ بليون دولار في السنوات الماضية على التوالي. انكسر الإتجاه المتزايد لمصروفات جميع البلدان الأقل نموا



في ٢٠٠٦م نتيجة للهبوط الحاد في مصروفات أنغولا، والتي تبلغ في المتوسط ٤٥,٧٪ من إجمالي مصروفات

البلدان الأقل نمواً الغير أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧م. فعلى الرغم من أن مصروفات البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على الديون الخارجية سجلت زيادة مستمرة في هذه الفترة، إلا أن الزيادات كانت أقل نسبياً مما هي لدى جميع البلدان الأقل نمواً، مما أشار إلى البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي استخدمت، في المتوسط، ديوناً أقل من ديون البلدان الأقل نمواً الأخرى. عليه، وبخلاف هذه السنة الإستثنائية، واصلت حصة البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من إجمالي مصروفات جميع البلدان الأقل نمواً في الإنخفاض في الفترة قيد الدراسة من ٤٠,٢٪ في ٢٠٠٣م إلى ٣٣,٧٪ في ٢٠٠٧م.

بلغت مصروفات بنغلاديش على الديون الخارجية ١٠٩٢ مليون دولار في ٢٠٠٧م لتصل إلى ٢٢,٥٪ من إجمالي مصروفات البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وبإضافة المصروفات على السودان (٦٦٢ مليون دولار)، والسنغال (٥٠٥ مليون دولار) وأوغندا (٤٩٦ مليون دولار) تشكلت هذه البلدان الأربعة أكثر من نصف إجمالي المصروفات على البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. ومن ناحية أخرى، كانت المصروفات على بعض البلدان، توغو وجزر القمر على سبيل المثال، بأقل من ٥ مليون دولار (الشكل ٣-١٥).



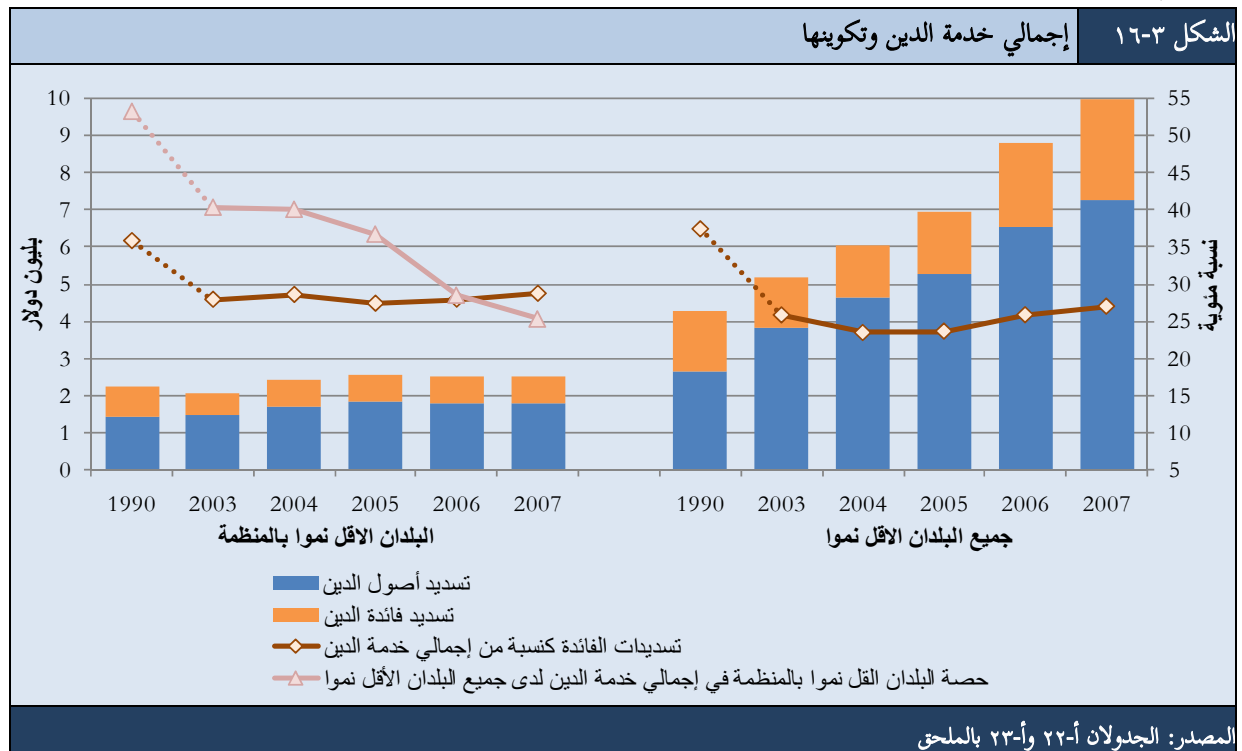
### ٣-٤-٣. خدمة الدين

مما يجدر ملاحظته، مع الوضع في الإعتبار الديون طويلة الأجل على البلدان الأقل نمواً، ومن بينها الأعضاء في المنظمة، التي لا تزال تشكل في غالبيتها من الديون العامة والديون المضمونة من قبل القطاع العام، هو أن تلك الديون على هذه البلدان تواصل في كونها تشكل عائقاً جاداً أمام الجهود التنموية للحكومات طالما أن خدمة الدين تستنفذ قدراً كبيراً من الموارد الميزانية الشحيحة أصلاً والتي يمكن توجيهها إلى القطاعات الإنتاجية والاجتماعية. الشكل (٣-١٦) يبين أن إجمالي مدفوعات خدمة الدين لجميع البلدان الأقل نمواً تضاعفت تقريباً خلال هذه الفترة من ٥,٢ بليون دولار في ٢٠٠٣م إلى حوالي ١٠ بليون دولار في ٢٠٠٧م، مقارنة بمبلغ ٤,٣ بليون دولار في ١٩٩٠م. وعلى النقيض لهذا الوضع، يلاحظ أن البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي حافظت، مقارنة بمبلغ ٢,٣ بليون دولار في ١٩٩٠م، على خصومات خدمة الدين لديها عند نفس المستوى تقريباً خلال هذه الفترة، حيث بلغت تسديدات خدمة ديونها ٢,٥ بليون دولار في ٢٠٠٧م وهو المستوى الذي كانت عليه في



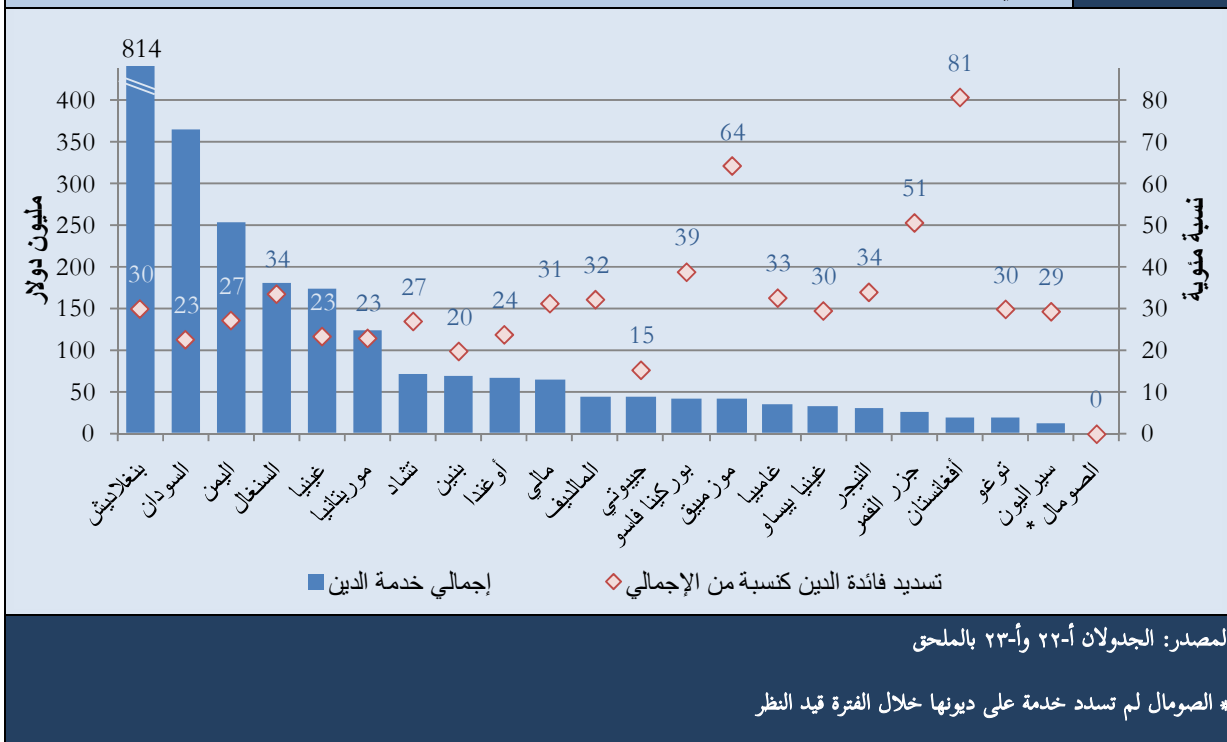
السنوات الثلاثة السابقة. فحسب هذه البيانات، يلاحظ أن حصة البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في إجمالي خدمة الدين لدى جميع البلدان الأقل نموا إنخفضت باستمرار خلال هذه الفترة من ٥٣,٢٪ في ١٩٩٠م إلى ٤٠,٣٪ في ٢٠٠٣م وإلى أدنى من ذلك بنسبة ٢٥,٤٪ في ٢٠٠٧م.

احتوى إجمالي خدمة ديون جميع البلدان الأقل نموا في ٢٠٠٧م على ٧,٣ بليون دولار كانت عبارته عن إعادة تسديد الديون الرئيسية و ٢,٧ بليون دولار عبارته عن تسديد فوائد الديون. وبالنسبة للبلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، تشكل إجمالي خدمة الديون من ١,٨ بليون دولار كانت عبارته عن إعادة تسديد الديون الرئيسية و ٠,٧ بليون دولار كانت عبارته عن تسديدات للفائدة (الشكل ٣-١٦). وتبعاً لذلك، بلغت تسديدات الفائدة ٢٧٪ من إجمالي خدمة الدين لجميع البلدان الأقل نموا و ٢٨,٨٪ لجميع البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. ومقارنة بأرقام ١٩٩٠م، سجلت تسديدات الفائدة حصة قليلة في إجمالي خدمة ديون البلدان الأقل نموا، ضمنها البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، خلال فترة الخمس سنوات الماضية قيد النظر. بلغت هذه الحصة في المتوسط ٢٨,٢٪ لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي و ٢٥,٢٪ لدى جميع البلدان الأقل نموا خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧م مقارنة بمستوى ١٩٩٠م البالغ ٣٥,٩٪ و ٣٧,٥٪ على التوالي. ولكن يجب ملاحظة أن هذه الحصص واصلت في الزيادة في ٢٠٠٧م كما كانت عليه في السنوات السابقة (الشكل ٣-١٦).



وباعتبار ٢٠٠٧م، سجلت بنغلاديش، بدفعها لحوالي ٨١٤ مليون دولار كخدمة لديونها، ثلث إجمالي خدمة الدين لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تقريبا. بلغت هذه النسبة ٥٦,٦٪ عند إضافة خدمة الدين التي سددتها السودان واليمن. وبإضافة أخرى، ثلاثة بلدان فقط سجلت أكثر من نصف إجمالي خدمة الدين لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. ومن ناحية أخرى، وكما وردت الإشارة إليه أعلاه، فقد بلغت تسديدات الفائدة في المتوسط حوالي ٢٩٪ من إجمالي خدمة الدين لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. ولكن ارتفعت هذه الحصة إلى ٨١٪ لدى أفغانستان، و ٦٤٪ لدى موزمبيق و ٥١٪ لدى جزر القمر (الشكل ٣-١٧)، مما يشير إلى أن هذه البلدان قامت بتسديد قدر أكبر لتغطية فائدة الدين عن إعادة تسديدها للديون الأصلية.

الشكل ٣-١٧ إجمالي خدمة الدين وتكوينه لدى البلدان الأقل نمواً بالمنظمة، ٢٠٠٧



### ٣-٥. صافي تدفقات النفقات المالية على الدين

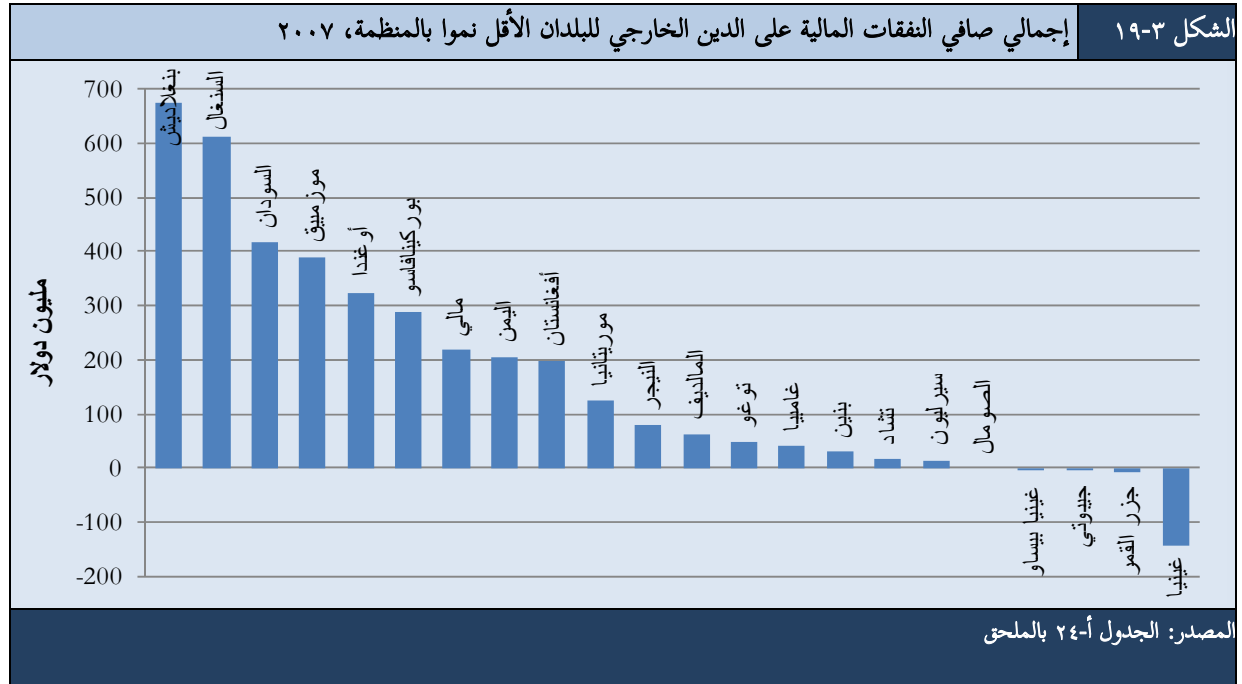
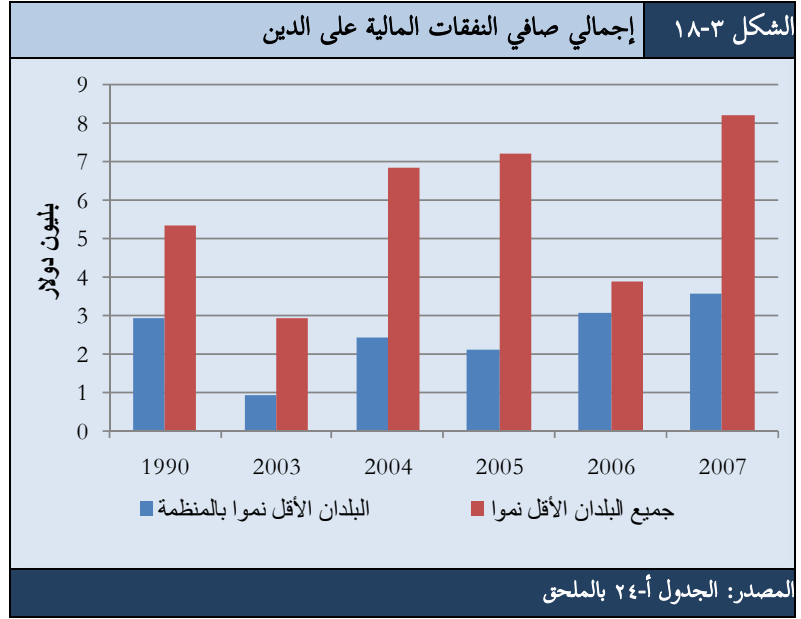
من الواضح أنه يجب أن يفوق مقدار تسديد الديون المصروفات الجديدة عليها أو، بتعبير آخر يتعين، أن يكون صافي تدفقات النفقات المالية على الدين في مدرج خانة الأرقام السالبة حتى تتمكن البلدان المدينة من تقليص أو التخلص من ديونها. باعتبار الإتجاهات المذكورة أعلاه في مصروفات وتسديد أصول الدين يبين الشكل (٣-١٨) أن صافي تدفق النفقات المالية على الدين كانت موجبة على الدوام لدى معظم البلدان الأقل نمواً والبلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي خلال الفترة موضع الإهتمام، الشيء الذي يوضح جزئياً التغيرات الطارئة على إجمالي قيمة الدين الخارجي. ففي عام ٢٠٠٧م بلغ صافي تدفقات النفقات المالية على الدين لدى جميع البلدان الأقل نمواً ٨,٢ بليون دولار بزيادة بلغت ٤,٣ بليون أو ١١١٪ من العام السابق. وبالنسبة للبلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي كانت الزيادة شبه محدودة من ٣,١ بليون دولار إلى ٣,٦ بليون دولار، زيادة شكلت نسبة ١٦٪.

من بين البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي سجلت كل من بنغلاديش والسنغال صافي نفقات مالية على ديونها الخارجية بأكثر من ٦٠٠ مليون دولار لكل منهما في ٢٠٠٧م (الشكل ٣-١٩). وكما كان صافي النفقات المالية على الدين موجبا أيضا لدى ١٥ بلد من بين البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بأرقام تتراوح من ١٤,٩ مليون لدى سيراليون إلى ٤١٦,٣ مليون دولار لدى السودان. وهذا يشير بوضوح إلى أن مصروفات الجديدة على القروض لهذه البلدان تعدت تسديدها لديونها الأصلية، مضافة الكثير إلى قيمة ديونها الخارجية. ومن ناحية أخرى، سجلت أربعة بلدان من بين البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، غينيا، جزر القمر، جيبوتي وغينيا بيساو نفقات مالية سالبة على ديونها الخارجية. ففي واقع الأمر، من

<sup>٦</sup> صافي تدفقات النفقات المالية على الدين هي مقدار تسديد أصل الدين طويل الأجل وإئتمانات صندوق النقد الدولي مطروحا من المصروفات على الدين طويل الأجل وإئتمان صندوق النقد الدولي زائدا التغير الطارئ على قيمة الدين قصير الأجل (ما عدا متأخرات الفوائد على الدين طويل الأجل)،

World Bank, *Global Development Finance: The Role of International Banking*, 2009, p.xv, xvi

الممكن توقع إنخفاض مقدار الديون الخارجية لهذه البلدان الأربعة ما دام أنه لم يتم إضافة نفقات مالية في شكل مصروفات جديدة. أوفت كل من غينيا وجزر القمر بهذه التوقعات في الوقت الذي سجلت فيه كل من جيبوتي وغينيا بيساو زيادات في قيمة ديونها الخارجية نتيجة لأسباب أخرى وليس بسبب مصروفات جديدة على هذه الديون.



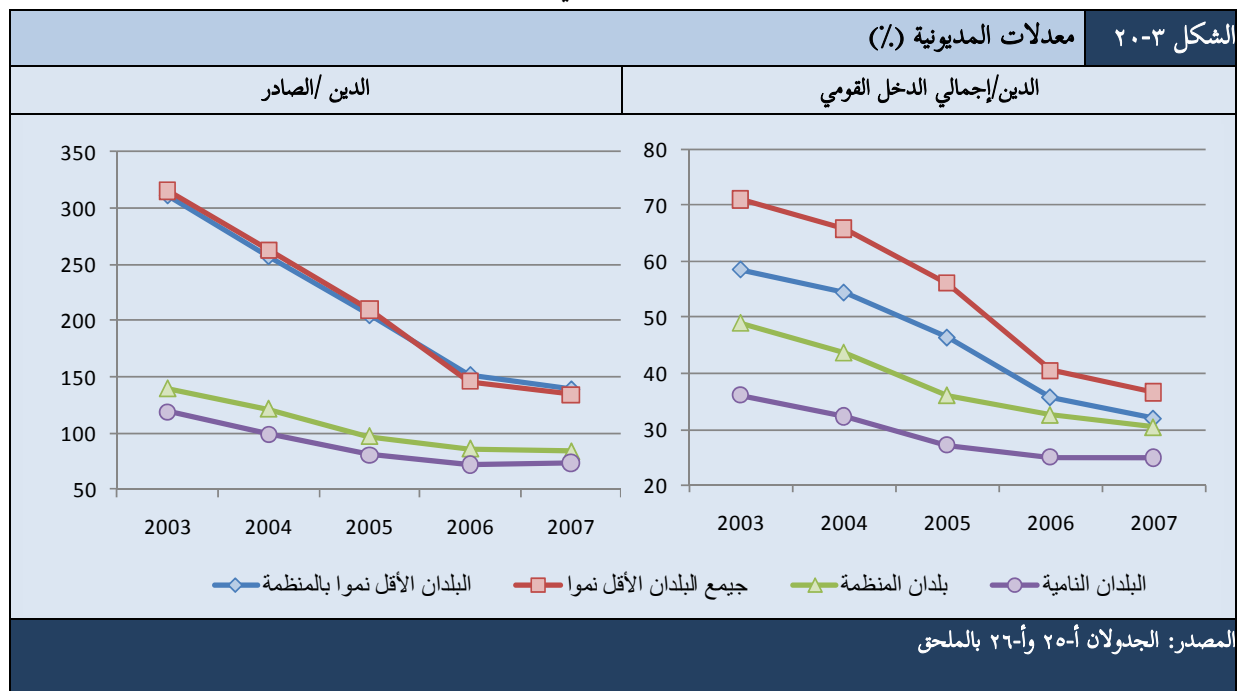
### ٣-٦ مؤشرات الدين

تشكل دراسة مستويات المديونية وعبء تسديد الدين عاملا مهما لرصد وتحليل وضع الدين الخارجي لدى البلدان الأقل نموا. وبصفة عامة، تعتمد كفاءة البلد المدين لتسديد ديونه الخارجية والتزامات خدمة هذه الديون إلى حد كبير على قدرته وكفاءته الإنتاجية، وتعتمد كذلك في نهاية الأمر على عوائده التصديرية المتمثلة في العملة الأجنبية. ومن منظور الإنتاج الأجنبي حول المسائل الاقتصادية، يستخدم منهج تحليل النسبة بصورة شائعة لقياس مستوى المديونية لبلد ما ومقدرته على تسديد ديونه. وهذا يتم في العادة بحساب النسب التي تعطي مقاييس تكلفة خدمة الدين من جانب النقد الأجنبي أو الإنتاج الضائع يربط حجم الدين الخارجي وخدمة الدين بإجمالي الدخل القومي (GNI) وصادرات السلع والخدمات (XGS). ففي هذا الإطار يتم استخدام: نسبة الدين إلى إجمالي الدخل القومي (DOD/GNI)، ونسبة الدين إلى الصادرات (DOD/XGS)، ونسبة الدين إلى خدمة الدين (TDS/XGS)، ونسبة

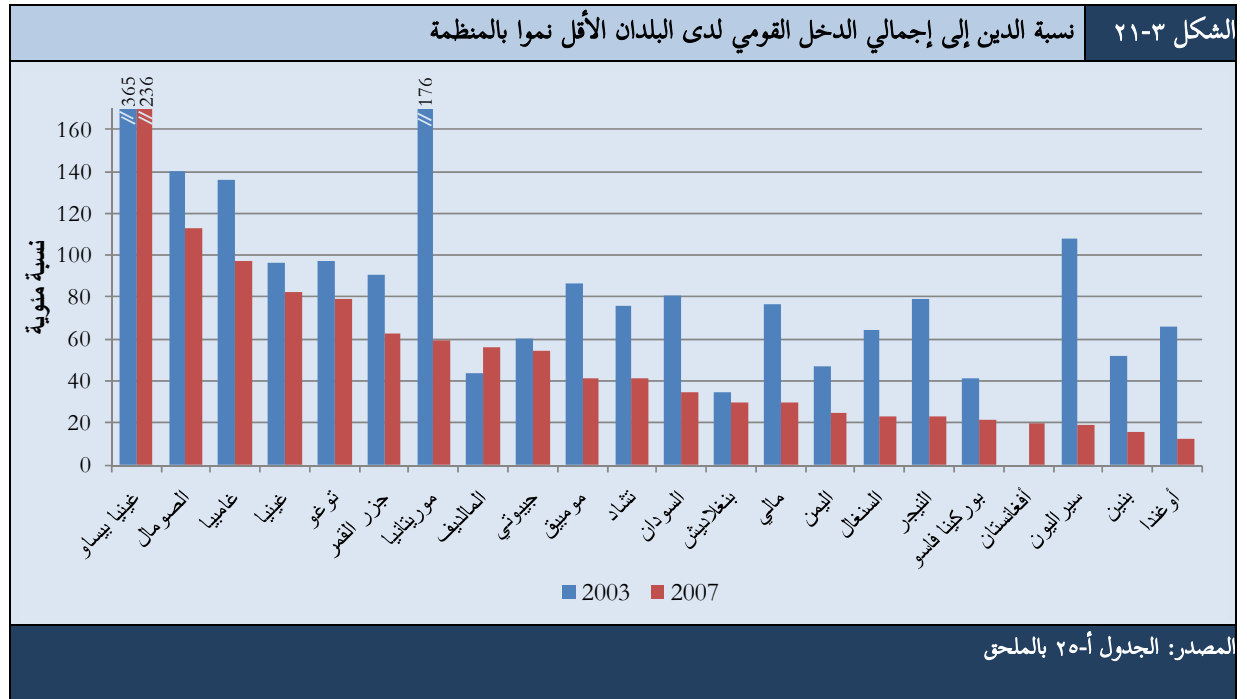
الفائدة إلى خدمة الدين (INT/XGS). يتم قياس مستوى المديونية بواسطة نسبة الدين إلى إجمالي الدخل القومي ونسبة الدين إلى الصادر في الوقت الذي يتم فيه قياس عبء تسديد الدين بنسبة الدين إلى الخدمة والفائدة إلى الخدمة.

تُقدَّر نسبة الدين إلى إجمالي الدخل القومي لبلد معين عبء الدين الخارجي لذلك البلد على كفاءته الإنتاجية وتعطي إشارة إلى درجة مقدرته على الدفع أو التسديد (الملاءة). فالزيادة في النسبة تدلُّ أن معدل النمو في الدين الخارجي أعلى من إجمالي الدخل القومي، مما يشير إلى أن عبء الدين بدأ في الثقل. وهذا يدل على إختلال في الجدارة الائتمانية بحكم أنه من المفترض أن يضحى البلد بجزء كبير ومتزايد من إنتاجه لتسديد ديونه. ومن الناحية الأخرى، وبما أن تسديد الديون الخارجية يتم تمويله في معظمه بعائدات الصادر، فتجيء الإشارة إلى مقدرة البلد المدين على التسديد باعتبار الدين الخارجي كنسبة مئوية من إجمالي صادراته من السلع والخدمات، أي بنسبة الدين إلى الصادر. وعليه، تعطي نسبة الدين إلى الصادر الفكرة حول عدد السنين التي يتم فيها التصدير المطلوب لتسديد إجمالي متأخرات الدين الخارجي للبلد.

وعلى ضوء هذا الفهم، يبين الشكل (٣-٢٠) أن متوسط نسبة الدين إلى إجمالي الدخل القومي لدى البلدان الأقل نمواً، وضمنها بلدان المنظمة الأقل نمواً، قد عكست اتجاهها بالإنخفاض خلال ٢٠٠٣-٢٠٠٧م. وفي هذا الصدد، إنخفضت نسبة جميع البلدان الأقل نمواً من ٥٨,٥٪ إلى ٣٢,٢٪، ومع ذلك لا تزال عند مستوى أعلى من بقية المجموعات. البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي سلكت هي الأخرى اتجاهها مماثلاً وتمكنت من خفض هذه النسبة من ٧١٪ إلى ٣٦,٦٪. ونتيجة لذلك، أصبحت نسب الدين إلى إجمالي الدخل القومي لدى المجموعتين أقرب إلى تلك النسب التي سجلتها مجموعة بلدان منظمة المؤتمر (٣٠,٤٪) والبلدان النامية (٢٤,٩٪)، في إشارة إلى أن الفروق الشاسعة بين البلدان الأقل نمواً والبلدان النامية تتجه إلى تقارب متواصل. وعلى الرغم من هذا التطور، يبين الشكل (٣-٢٠) أن مسار الهبوط السريع الذي سجل في السنوات الأخيرة لدى جميع المجموعات فقد سرعته في ٢٠٠٧م. وفي السنوات الثلاثة السابقة إنخفضت نسبة الدين إلى إجمالي الدخل القومي في المتوسط بنسبة ٧,٦٪ لدى البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، ١٠,٢٪ لدى جميع البلدان الأقل نمواً، ٥,٥٪ لدى بلدان منظمة المؤتمر، و٣,٧٪ لدى البلدان النامية؛ ولكن كان هذا الإنخفاض متدنياً عند ٣,٨٪، ٣,٩٪، ٢,٢٪ و ٠,١٪ على التوالي.



ومن جانب آخر، إنخفضت نسبة الدين إلى المصادر لدى كل من جميع البلدان الأقل نمواً ومجموعة البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ملحوظ خلال الفترة قيد النظر، غير أنها عكست تباطؤاً في ٢٠٠٧م (الشكل ٣-٢٠). وعلى الرغم من أنّ هاتين المجموعتين نجحتا في تخفيض هذه النسبة من ٣٠٠٪ وأكثر في ٢٠٠٣م إلى حوالي ١٥٠٪ في ٢٠٠٦م - بإنخفاض بلغ أكثر من ٥٠ نقطة مئوية في العام - إلا أنّ الإنخفاض كان ١٢ نقطة مئوية في ٢٠٠٧م. وعليه، كانت نسبة الدين إلى المصادر ١٣٤٪ لدى جميع البلدان الأقل نمواً في ٢٠٠٧م و١٣٨,٨٪ للبلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وبهذا التحسن كانت النسبة لدى البلدان الأقل نمواً أعلى بحوالي ٦٠ نقطة مئوية مما كانت عليه لدى البلدان النامية، مقارنة بحوالي ٢٠٠ نقطة مئوية في ٢٠٠٣م.

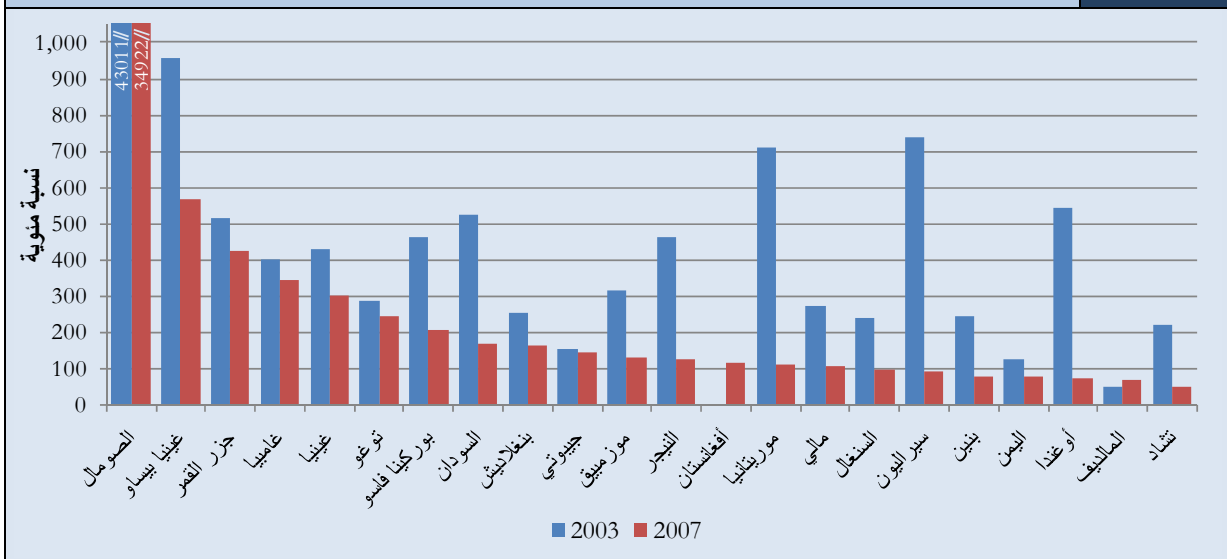


وعلى المستوى الفردي للبلدان اقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، سجلت غينيا بيساو (٢٣٦٪) المعدل الأعلى من نسبة الدين إلى إجمالي الدخل القومي، تلتها الصومال (١١٣,٣٪)، غامبيا (٩٧,٣٪) ومن ثم غينيا (٨٢,١٪) (الشكل ٣-٢١). وكانت غينيا بيساو أيضاً هي البلد الذي سجل أعلى إنخفاض في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧م (١٢٩ نقطة مئوية)، تلتها موريتانيا (١١٦ نقطة مئوية)، سيراليون (٨٩ نقطة مئوية)، النيجر (٥٦ نقطة مئوية) وأوغندا (٥٤ نقطة مئوية). ومن ناحية أخرى، كانت المالديف البلد الوحيدة من بين بلدان مجموعة البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التي سجلت زيادة لديها في نسبة الدين إلى إجمالي الدخل القومي (١٣ نقطة مئوية).

ويعتبر نسبة الدين إلى المصادر من حيث المستوى الفردي لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي الأقل نمواً، يلاحظ أنّ الصومال سجلت أعلى معدل (٣٤٩٢٢٪) في ٢٠٠٧م من بين هذه البلدان، تلتها غينيا بيساو بنسبة ٥٦٦٪، جزر القمر بنسبة ٤٢٤٪ وغامبيا بنسبة ٣٤٢٪ (الشكل ٣-٢٢). وسجلت العديد من البلدان مثل سيراليون، موريتانيا، وأوغندا إنخفاضا ملحوظا في نسبها. وأما المالديف، ولمرة أخرى، كانت البلد الوحيدة من بين بلدان المنظمة الأقل نمواً التي سجلت زيادة في نسبة الدين إلى المصادر لديها (٢٣ نقطة مئوية)، ولكن لا تزال من بين البلدان ذات النسب المنخفضة.



الشكل ٣-٢٢ نسبة الدين إلى الصادر لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء بالمنظمة

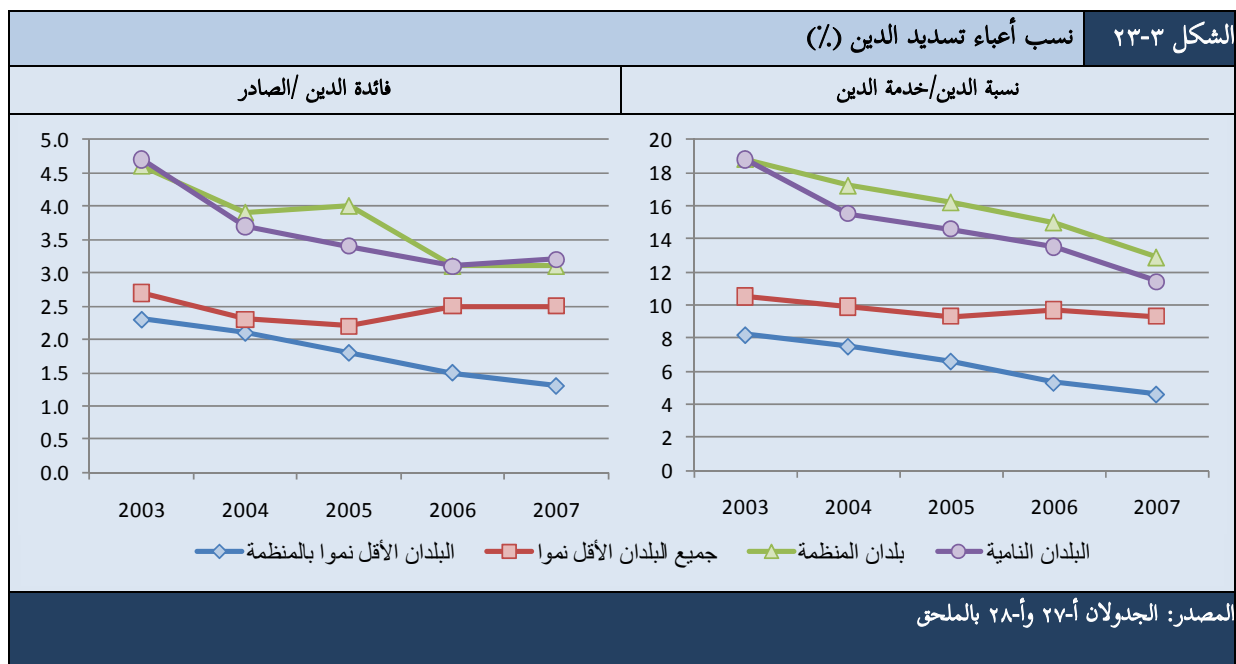


المصدر: الجدول أ-٢٦ بالملحق

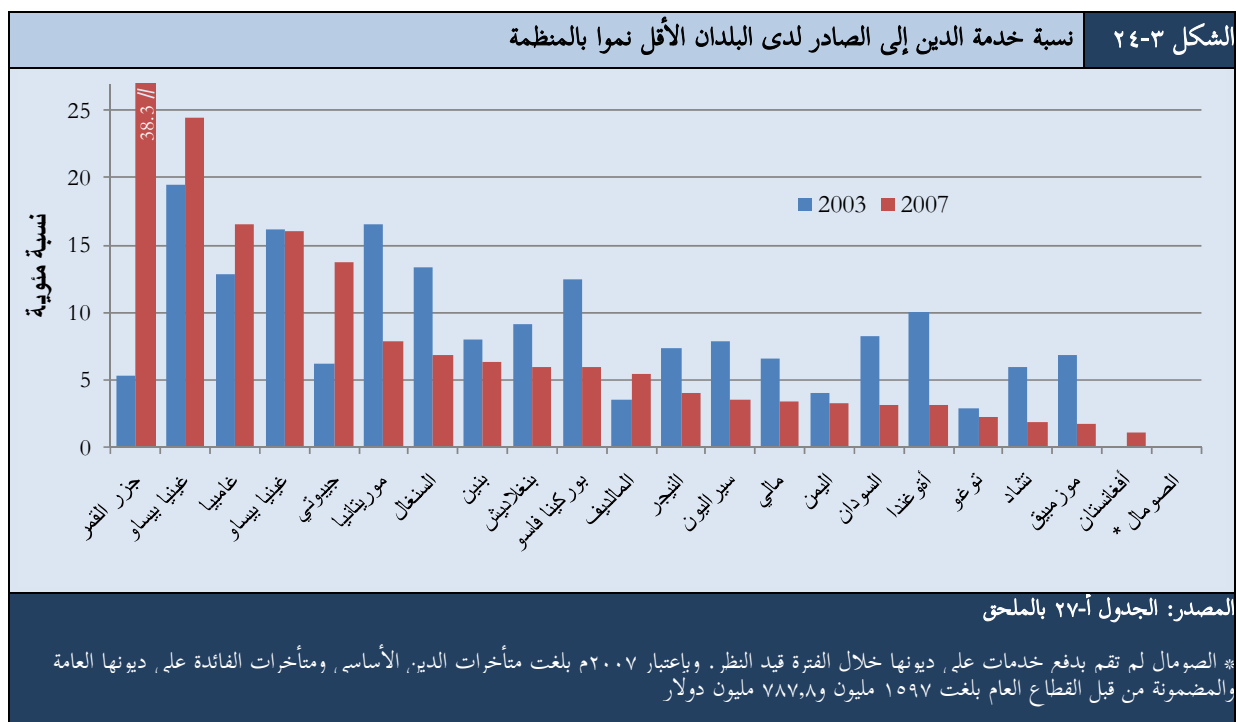
ومن الناحية الأخرى، تشير نسب عبء تسديد الدين المبيّنة في الشكل (٣-٢٣) إلى أداء جيد للغاية لدى البلدان الأقل نمواً، وخاصة البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، عند عقد المقارنة بأداء مجموعتي بلدان منظمة المؤتمر والبلدان النامية. ففي الوقت الذي انخفضت فيه نسبة الدين إلى الخدمة لدى جميع البلدان الأقل نمواً من ١٠,٥٪ في ٢٠٠٣م إلى ٩,٣٪ في ٢٠٠٧م، انخفضت فيه أيضاً من ٨,٢٪ إلى ٤,٦٪ لدى البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي خلال نفس الفترة. فعلى الرغم من أن اتجاهات مثل هذه تمت ملاحظتها لدى مجموعتي بلدان المنظمة والبلدان النامية، إلا أن نسبتيهما ظلتا أعلى من نسب البلدان الأقل نمواً.

نسبة الدين إلى الخدمة مؤشر تقليدي للجدارة الائتمانية التي تعكس مقدرة أي بلد ما على مواصلته في الحصول على الدين. ففي حين تصبح نسبة الدين إلى الخدمة عالية، يصبح البلد غير قادر تلبية التزامات خدمة ديونه، في حال الإنخفاض الحاد في عائدات الصادر، وتبعاً لذلك قد يتجه هذا البلد إلى إعادة جدولة تسديد ديونه الخارجية. وبهذا يعني اتجاه إنخفاض نسبة الدين إلى خدمة الدين لدى البلدان الأقل نمواً (الشكل ٣-٢٣) أن هذه البلدان قامت مؤخراً بدفع قدر قليل من عائدات صادراتها لتغطية خدمة ديونها. وهذا بدوره يسمح لتحرير المزيد من المصادر لتحسين الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم وتقليل احتمال عجزها عن تسديد ديونها الخارجية و/أو إعادة جدولتها.

الشكل (٣-٢٣) يبين أيضاً أن البلدان الأقل نمواً، وخاصة الأعضاء منها في منظمة المؤتمر، أدت أداءً جيداً بأفضل من مجموعتي بلدان منظمة المؤتمر والبلدان النامية من ناحية نسبة الفائدة إلى الخدمة. فبالنسبة لجميع البلدان الأقل نمواً انخفضت هذه النسبة من ٢,٧٪ في ٢٠٠٣م إلى ٢,٢٪ في ٢٠٠٥م، ولكن ارتفعت من بعد إلى ٢,٥٪ في ٢٠٠٦م وظلت كما هي في ٢٠٠٧م. ولدى البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧م عكست هذه النسبة إنخفاضاً مستمراً، بل إنخفاضاً بأكثر مما حققته مجموعة جميع البلدان الأقل نمواً من ٢,٣٪ إلى ١,٣٪.

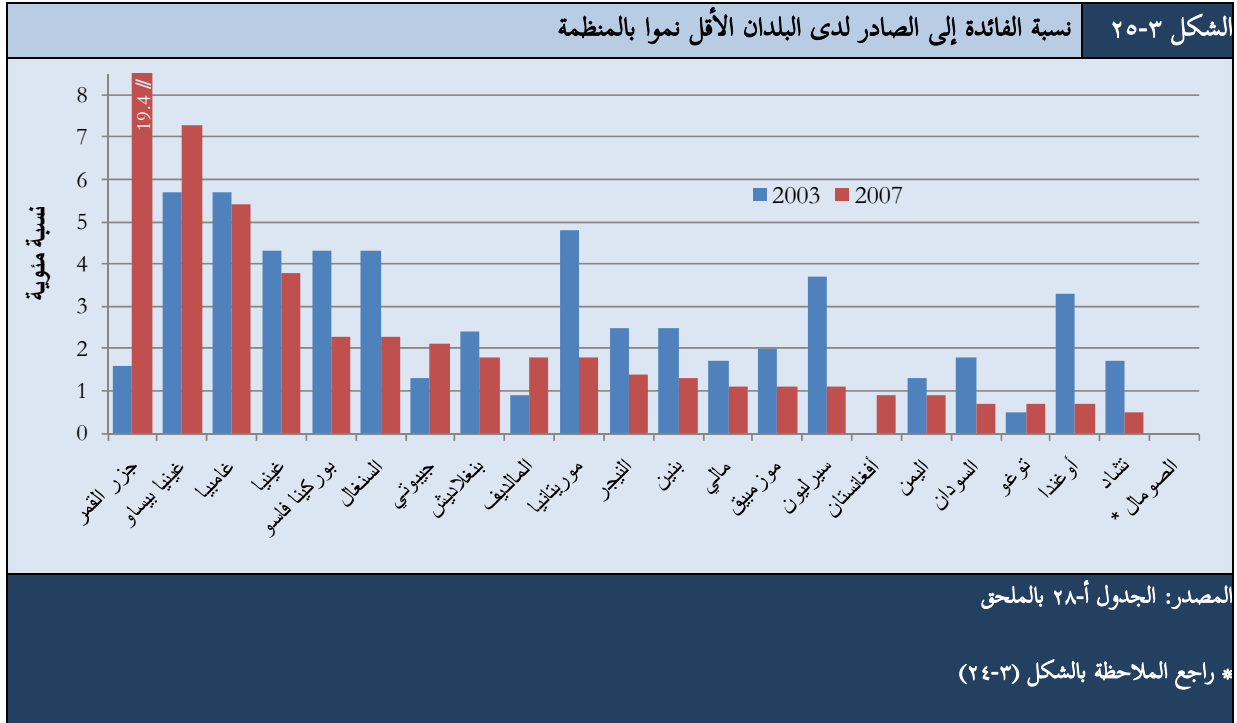


وعلى المستوى الفردي للبلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، نجحت ١٥ بلد، وبالتحديد موريتانيا، أوغندا، السنغال وبوركينا فاسو، في تخفيض نسبة الدين إلى خدمة الدين لديها بما بلغ إلى ٩ نقاط مئوية في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧م، في حين سجلت ٦ منها زيادة في هذه النسبة، تحديداً جزر القمر بزيادة بلغت ٣٣ نقطة مئوية. وحسب ذلك، سجلت جزر القمر أعلى نسبة من بين هذه البلدان (٣٨,٣٪)، تلتها غينيا بيساو (٢٤,٥٪)، غامبيا (١٦,٦٪) ومن ثم غينيا (١٦,١٪). ومن الناحية الأخرى، سجلت أفغانستان وموزمبيق النسب الأدنى من بين هذه البلدان (الشكل ٢٣-٣).



وبتناول نسبة الفائدة إلى الخدمة من حيث المستوى الفردي للبلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، يلاحظ أنّ ١٥ بلد، وتحديداً موريتانيا، سيراليون وأوغندا من بينها، سجلت إنخفاضاً في نسبها، في

الوقت الذي سجلت فيه ٦ بلدان زيادة في هذه النسبة. وأما جزر القمر بالتحديد فقد سجلت زيادة بلغت ١٧,٨ نقطة مئوية. وفي هذه الصدد، سجلت جزر القمر أعلى نسبة في ٢٠٠٧ م (١٩,٤٪)، تلتها غينيا بيساو (٧,٣٪)، غامبيا (٥,٤٪) وغينيا (٣,٨٪)، في الوقت الذي سجلت فيه تشاد، أوغندا وتوغو أدنى النسب (الشكل ٣-٢٥).



### ٣-٧. إلتزامات تخفيف عبء الديون في إطار مبادرة تعزيز البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومبادرة تخفيف الديون المتعددة الأطراف

تجدر الإشارة، مع ملاحظة التطورات المذكورة أعلاه حول الدين الخارجي، إلى أن ١٨ من ٢٢ بلد من البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وفي مجملها ٣١ من التسعة والأربعين بلد الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تصنف في الوقت الراهن من بين البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (راجع الجدول أ-١ بالملحق). وعليه، فإن التحسن الطفيف في موقف الديون الخارجية للبلدان الأقل نمواً، وضمنها البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، كان في الواقع نتيجة لهبات تخفيف الديون والتحركات الأخرى المتخذة في إطار مبادرة تعزيز البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

في الوقت الحالي هناك ٤٠ بلد فقير مثقل بالديون، منها ٢٦ تقف عند نقطة ما بعد الاكتمال، و ٩ منها بلدان مؤقتة (مرت بنقطة إتخاذها القرار ولم تصل بعد إلى نقطة الاكتمال)، مما يعني أن ٣٥ بلد فقير مثقل بالديون عند نقطة ما بعد الاكتمال قد تأهل للحصول على المساعدة في إطار هذه المبادرة. وكما تحصل البلدان الستة والعشرون التي عند نقطة ما بعد الاكتمال على المساعدة في إطار مبادرة تخفيف الديون المتعددة الأطراف. وباعتبار يوليو ٢٠٠٩ م، يشكل، في المتوسط، إجمالي المساعدات التي جاء التعهد بها لهذه البلدان الخمسة والثلاثين في إطار مبادرة تعزيز البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومبادرة تخفيف الديون المتعددة الأطراف حوالي ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي لديها في ٢٠٠٨ م وسينخفض عبء ديونها بحوالي ٨٠٪ بعد التسليم الكامل لتخفيف عبء الدين (IDA & IMF, 2009, p.5).

إجمالي تخفيف عبء الدين الملتم به للبلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في إطار مبادرة تعزيز موقف البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومبادرة تخفيف الدين المتعددة الأطراف: الموقف كما هو في نهاية يوليو ٢٠٠٩ (مليون دولار، بالقيمة الإسمية)						الجدول ١-٣
إجمالي المساعدات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ٢٠٠٨	إجمالي مساعدات المبادرتين	المساعدات المقدمة في إطار مبادرة تخفيف الدين متعددة الأطراف	المساعدات في إطار مبادرة تعزيز البلدان الفقيرة المثقلة بالديون	تاريخ إتخاذ القرار	تاريخ الإستكمال	
<b>البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي في مرحلة ما بعد الإستكمال<sup>(٢)</sup></b>						
23.1	1,605	1,145	460	٣ مارس	/ يوليو	بنين
26.6	2,156	1,226	930	٢ أيار	/ يوليو	بوركينافاسو
60.1	486	374	112	٧ ديسمبر	/ ديسمبر	غامبيا
33.0	2,901	2,006	895	٣ مارس	/ سبتمبر	مالي
62.9	1,988	888	1,100	٢ يونيو	/ فبراير	موريتانيا
65.9	6,358	2,058	4,300	١ سبتمبر	/ أيار	موزمبيق
42.2	2,268	1,078	1,190	٤ أيار	/ ديسمبر	النيجر
25.1	3,348	2,498	850	٤ أيار	/ يونيو	السنغال
85.3	1,667	673	994	٦ ديسمبر	٢ مارس	سيراليون
37.9	5,502	3,552	1,950	/ مايو	/ فبراير	أوغندا
<b>38.9</b>	<b>28,279</b>	<b>15,498</b>	<b>12,781</b>			<b>Total</b>
<b>البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المؤقتة (3)</b>						
10.5	1,272	...	1,272	...	Jul-07	أفغانستان
3.1	260	...	260	...	May-01	تشاد
17.6	800	...	800	...	Dec-00	غينيا
171.4	790	...	790	...	Dec-00	غينيا بيساو
12.5	360	...	360	...	Nov-08	توغو
<b>12.3</b>	<b>3,482</b>	<b>...</b>	<b>3,482</b>			<b>المجموع</b>
<b>البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بمرحلة ما قبل القرار<sup>(٤)</sup></b>						
...	...	...	...	...	...	جزر القمر
...	...	...	...	...	...	الصومال
...	...	...	...	...	...	السودان
<b>31.4</b>	<b>31,761</b>	<b>15,498</b>	<b>16,263</b>			<b>مجموع تخفيف عبء الديون الملتم به</b>

المصدر: جمعية التنمية الدولية وصندوق النقد الدولي، "موقف تنفيذ مبادرة تحسين موقف البلدان الفقيرة والمثقلة بالديون ومبادرة تخفيف الدين متعددة الأطراف"، ١٥ سبتمبر ٢٠٠٩ وحسابات موظفي مركز أنقرة.

(١) تخفيف الدين المتعهد بها في إطار افتراض المشاركة التامة للدائنين

(٢) البلدان التي تأهلت لتخفيف الدين الذي لا رجعة منه في إطار مبادرة البلدان الفقيرة والمثقلة بالديون

(٣) البلدان التي تأهلت للمساعدة في إطار مبادرة تخفيف الدين على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (التي وصلت مرحلة إتخاذ القرار)، ولكنها لم تصل بعد لمرحلة الإكمال

(٤) البلدان ذات المقدرة التي تؤهلها لعملية تخفيف الديون والتي ترغب في الإستفادة من فرصة المتاحة من قبل المبادرتين

ويجيء توزيع البلدان الثمانية عشر الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي كالاتي: ١٠ عند نقطة بعد الاكتمال، و٥ مؤقتة و٣ عند مرحلة قبل إتخاذ القرار (الجدول ١-٣). وباعتبار يوليو ٢٠٠٩م، بلغ إجمالي تخفيف الدين إلى البلدان العشرة ٢٨,٣ بليون دولار بالقيمة الإسمية في إطار المبادرتين، أو ٣٨,٩٪ من الناتج المحلي

الإجمالي لهذه البلدان في ٢٠٠٨م، في الوقت الذي حصلت فيه البلدان الخمس المؤقتة حوالي ٣,٥ بليون دولار مشكلة ١٢,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي لديها في ٢٠٠٨م. في مجموعها بلغت إلتزامات تخفيف الديون للبلدان الخمسة عشر الأقل نمو الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في إطار المبادرتين ٣١,٨ بليون دولار، أو ما يعادل ٣١,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي لديها في ٢٠٠٨م. وأما بالنسبة لبلدان مرحلة ما بعد الاكتمال الأقل نمو الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تراوح إجمالي نسبة المساعدة إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢٣٪ لدى بنين إلى ٨٥,٣٪ لدى سيراليون، في حين تراوحت هذه النسبة من ٣,١٪ (تشاد) إلى ١٧١,٤٪ (غينيا بيساو) للبلدان المؤقتة (الجدول ١-٣).

فعلى الرغم من هذه العمليات الموجهة لتخفيف الدين، إلا أن إستمرارية القدرة على تحمل الديون لا تزال تشكل مصدر إهتمام لدى الكثير من البلدان الأقل نموًا، وأدت الأزمة العالمية الراهنة إلى تكثيف مثل هذه الاهتمامات. ففي هذا الإطار، وطالما أن غالبية الديون الخارجية على البلدان الأقل نموًا في أيدي دائنين رسميين متعددي الأطراف وفي شكل قروض رسمية، تجيء مبادرتي تخفيف أعباء الديون عن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بمثابة مبادرات حيوية للبلدان الأقل نموًا، وخاصة للبلدان الأقل نموًا التي لديها مستويات ديون خارجية لا يطاق تحملها. وعليه، فإن التأكيد على والتعجيل بدعم المجتمع الدولي فيما يتعلق بالمعونة وتخفيف الديون يمثل مطلبًا مهمًا لتحسين النمو الإقتصادي وتخفيف الفقر في البلدان الأقل نموًا، ومن بينها البلدان الأقل نموًا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

#### ٤. موقف الأمن الغذائي في البلدان الأقل نموًا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

##### ٤-١. نظرة عامة

يمثل الأمن الغذائي واحداً من المسائل الأكثر أهمية التي تواجه الإنسانية في الحاضر. وعبر السنين، تم إتخاذ العديد من المبادرات، على المستويين القومي والدولي، للقضاء على الجوع وتحقيق هدف الأمن الغذائي. وتم إدراجه كهدف مهم يجب تحقيقه في كل من أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية (تقليص عدد الذين يعانون من نقصان التغذية إلى النصف بين ١٩٩٠-١٩٩٢ و ٢٠١٥م) والأهداف الإنمائية للألفية (تقليص عدد الذين يعانون من الجوع إلى النصف بين ١٩٩٠-١٩٩٢ و ٢٠١٥م) للتأكيد على أهميته ووضعها في مقدمة جدول أعمال التنمية الحكومية. وثناء على الجهود التي بذلت في إطار هذه المبادرات، فقد تمكنت البلدان النامية وضمنها البلدان الأقل نموًا من إجراء جهود ملحوظة أمام إنتشار الجوع والأمن الغذائي عبر السنين، وكتيجة لذلك انخفضت نسبة من يعانون من نقص الأغذية من إجمالي السكان في جميع أرجاء العالم. ولكن، تسبب التلازم المستمر لأزمة الغذاء والأزمة المالية في تقليل شأن هذه الجهود وأفاق طريق تقدم غالبية البلدان النامية لتحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية.

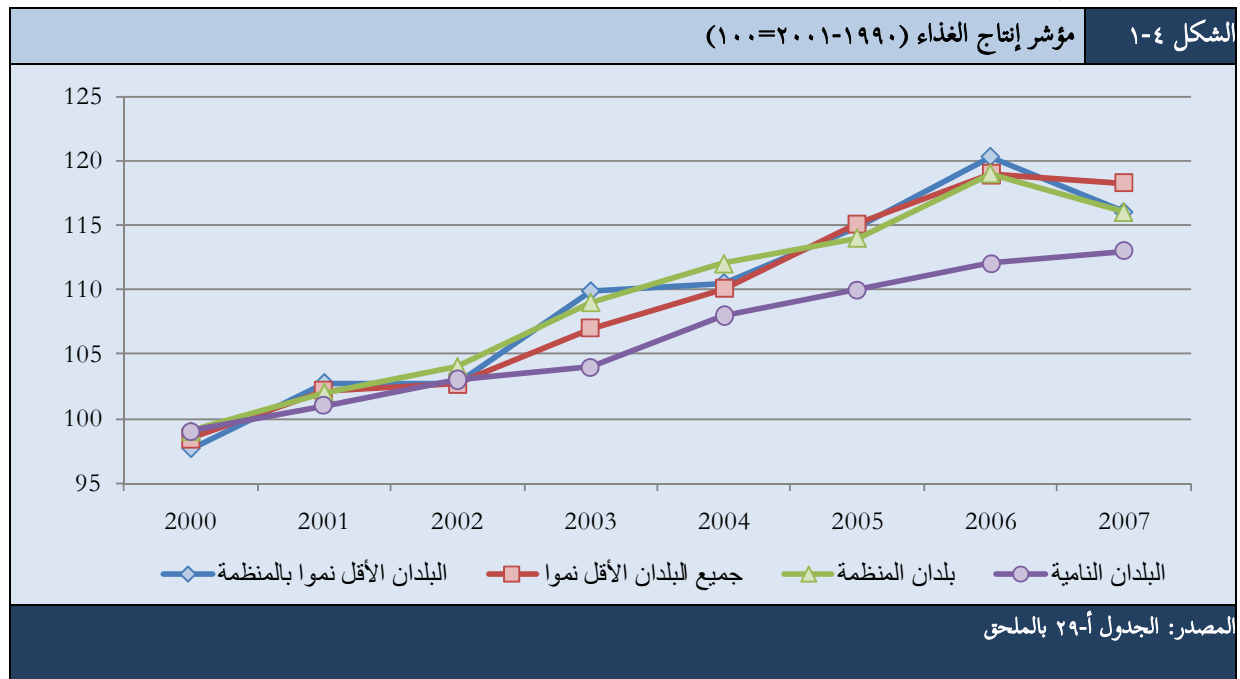
وفي الوقت الراهن، أخذ موضوع انعدام الأمن الغذائي في الصعود من حيث عدد الذين يعانون من نقص الأغذية ونسبتهم في إجمالي السكان، وذلك في البلدان النامية على وجه الخصوص. وحسب التقديرات الأخيرة لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO, 2009a) هناك ١,٠٢ بليون نسمة يعانون من نقص الغذاء في أرجاء العالم مقارنة بعدد ١٩٥ مليون نسمة في ٢٠٠٨م. يقطن غالبية الذين يعانون من نقص الأغذية في المناطق النامية بآسيا والباسيفيكي (٦٤٢ مليون نسمة)، إفريقيا جنوب الصحراء (٢٦٥ مليون نسمة)، أمريكا اللاتينية والكاريببي (٥٣ مليون نسمة) والشرق الأوسط وشمال إفريقيا (٤٢ مليون نسمة). وبمعطى أن معظم البلدان الأقل نموًا تقع في إفريقيا وآسيا، فمن الواضح أن عدد الذين يعانون من نقص الأغذية سيزداد عددهم في هذه البلدان. ففي ٢٠٠٤-٢٠٠٦م كان يقطن ٢٨٪ من الذين يعانون من نقص الغذاء في البلدان النامية في البلدان الأقل نموًا. وفي ذات الوقت، كان هناك ٣٧٪ من الذين يعانون من نقص الغذاء في البلدان الأقل نموًا في البلدان الأقل نموًا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وكان ٤٨٪ من إجمالي الذين يعانون من نقص الغذاء يعيشون في بلدان منظمة المؤتمر



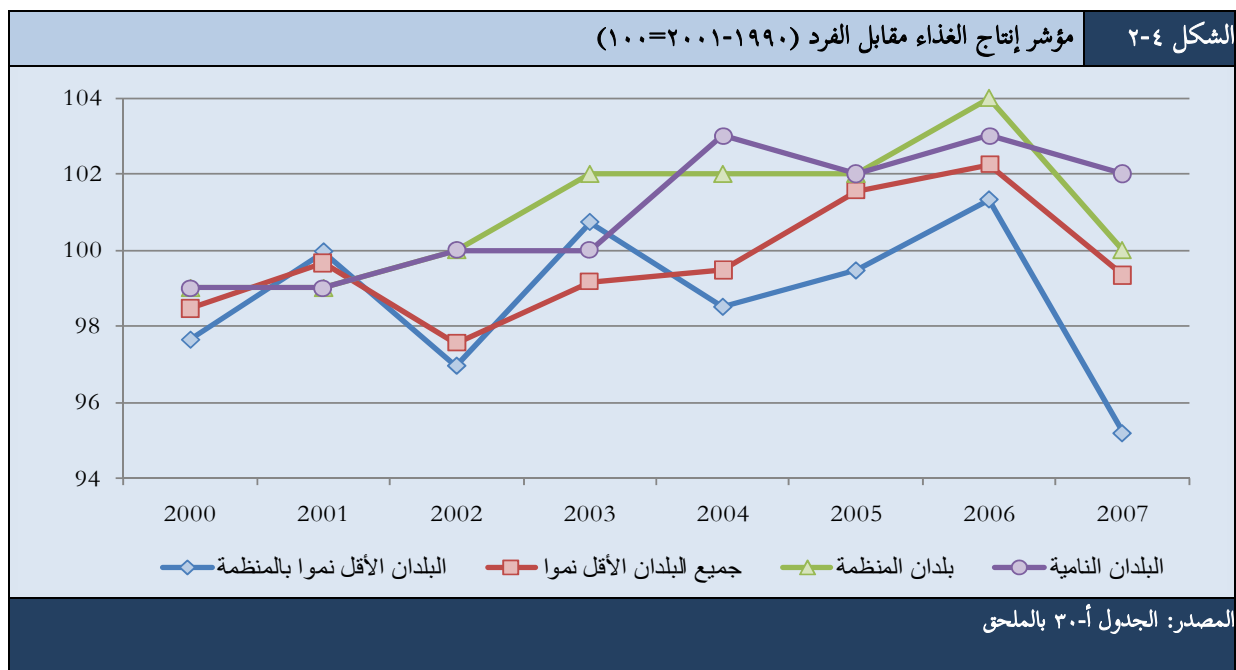
الإسلامي. ومن المتوقع أن تتسبب الأزمة المالية والإقتصادية الراهنة المصحوبة بالأزمة الغذائية الراهنة في تفاقم انعدام الأمن الغذائي في هذه البلدان بتأثيرها سلبا على تدفق التحويلات، المساعدات وعوائد الصادرات.

#### ٤-٢. اتجاهات إنتاج واستهلاك الأغذية

بمرور الوقت، ساعدت التحسينات الطارئة على إدارة التربة، ونظم الري، وإنتاج المخصبات ومكافحة الآفات على خلق ثورة في القطاع الزراعي في جميع أنحاء العالم. وأدت هذه الإنجازات إلى فتح الطريق أمام زيادة الإنتاجية الزراعية وشهدت العديد من نواحي العالم زيادة مطردة في إنتاجها الزراعي. وعليه، يتوفر الكثير من الغذاء للإستهلاك مع مقارنة الوضع الراهن بعدد قليل من العقود الماضية. وكما هو مبين في الشكل (٤-١)، يلاحظ ارتفاع مؤشر إنتاج الأغذية لدى البلدان الأقل نمواً بنسبة ٢٠٪ في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧م، في الوقت الذي ظل فيه هذا المؤشر أدنى بقليل لدى البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (١٩٪). عما سجلته جميع البلدان الأقل نمواً. وعلاوة على ذلك، سجل كل من هذين المؤشرين زيادة أعلى مما حققته مجموعة البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (١٧٪) والبلدان النامية (١٤٪). وهذا يعني انه على الرغم من أن الإنتاج الغذائي ارتفع عالمياً خلال الفترة قيد الدراسة، إلا أن الإنتاج لدى البلدان الأقل نمواً، وضمنها البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، زيادة بمعدل أعلى عن متوسط البلدان النامية التي تشمل بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي.



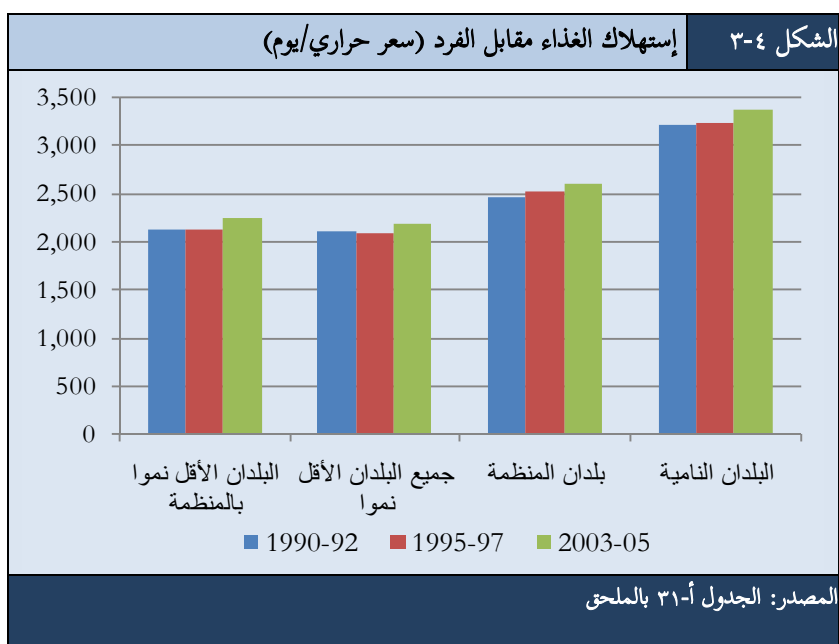
شهد إنتاج الغذاء مقابل الفرد خلال هذه الفترة اتجاهات متداخلة في العالم، وشهدت البلدان الأقل نمواً تحسناً معتدلاً في هذا الصدد. وكما هو مبين بالشكل (٤-٢)، ارتفع مؤشر الإنتاج الغذائي مقابل الفرد بنسبة ١٪ فقط لدى جميع البلدان الأقل نمواً، مقارنة بنسبة ٣٪ لدى البلدان النامية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧م. وأما مجموعة البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي قد أدت أداءً جيداً في الإنتاج الغذائي العام، مسجلة تذبذباً مفرطاً من حيث الإنتاج الغذائي للفرد. فقد ظل مستوى إنتاجها مقابل الفرد أدنى بكثير عن المستويات التي سجلتها المجموعات الأخرى، حيث سجلت انخفاضاً بلغ ٣٪. وهذا يشير بوضوح إلى أن النمو السكاني لدى هذه البلدان الأعضاء فاق معدل نمو الإنتاج الغذائي.



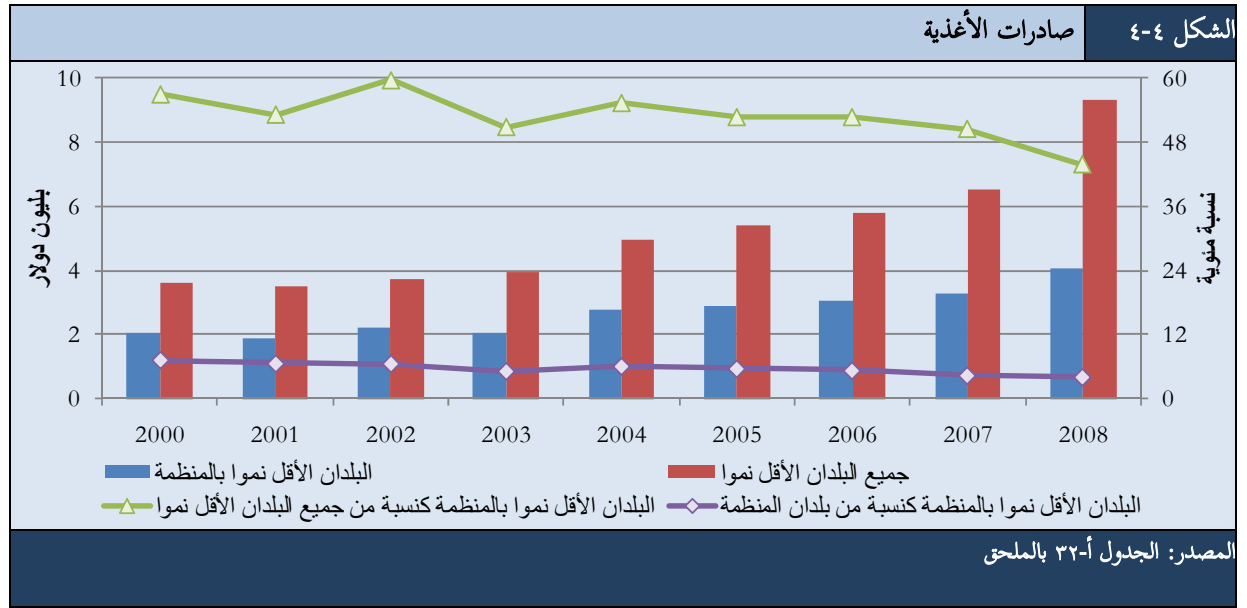
ومن الناحية الأخرى، أدت الزيادة في عدد السكان وارتفاع مستوى الدخل في السنين الماضية إلى ارتفاع معدل الإستهلاك الغذائي لدى الفرد في المناطق. وكما هو مبين في الشكل (٣-٤)، فقد ارتفع معدل الإستهلاك الغذائي لدى الفرد في لبلدان النامية من ٣٢٢٠ سعر حراري في اليوم في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢م إلى ٣٣٨٠ سعر حراري في اليوم في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦م، مساوياً لزيادة بنسبة ٥٪. وفي نفس الوقت، شهدت جميع البلدان الأقل نمواً زيادة بنسبة ٤٪ زاد معدل الإستهلاك الغذائي للفرد من ٢١٠٨ سعر حراري في اليوم خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢م إلى ٢١٩٠ سعر حراري في اليوم خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦م. وكما شهدت البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إنتاجاً بالزيادة أيضاً في معدل الإستهلاك الغذائي اليومي للفرد من ٢٢١٨ سعر حراري خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢م إلى ٢٢٩٣ سعر حراري خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦م، مقابل زيادة بلغت ٦٪. فعلى الرغم من أن البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي سجلت معدل عالي بالزيادة، إلا أن إستهلاك الغذاء للفرد بالقيمة المطلقة ظل أدنى من مستويات بلدان المنظمة والبلدان النامية.

### ٣-٤. تجارة الأغذية

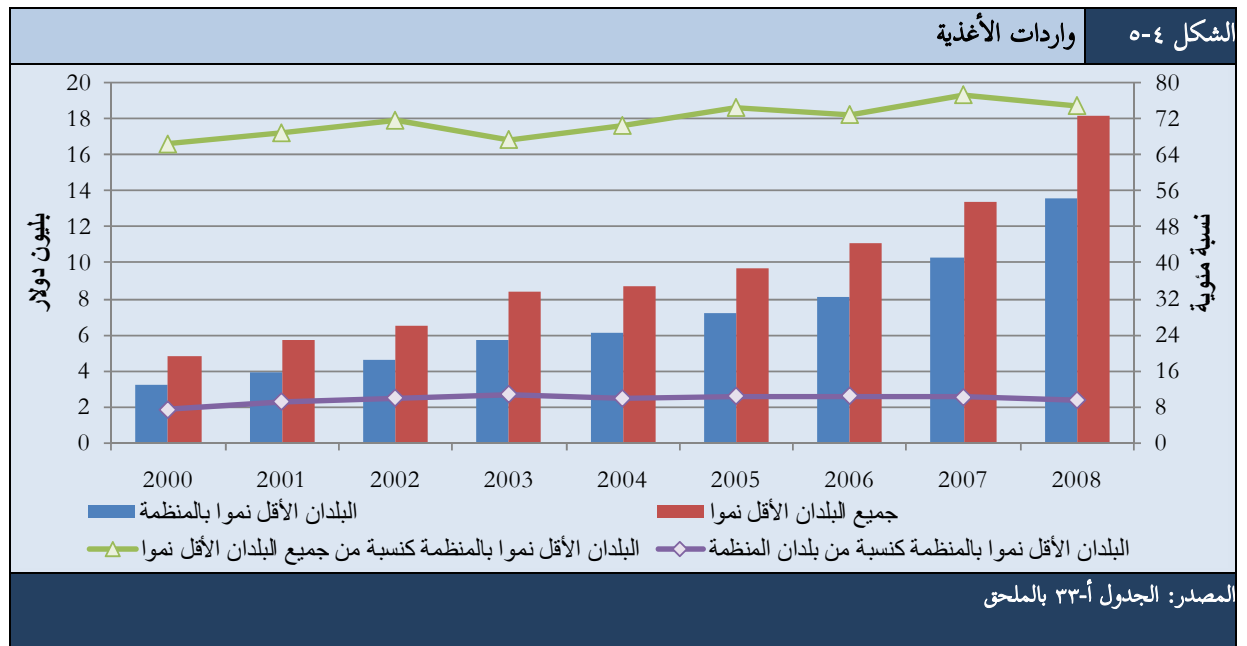
بلغت تجارة الأغذية لدى البلدان الأقل نمواً ٢٧,٥ بليون دولار في ٢٠٠٨م، مقارنة بمبلغ ٨,٤ بليون دولار الذي سجلته في ٢٠٠٠م. ويقدر نصيب البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بحوالي ثلثي تلك القيم. وكما هو مبين في الشكل (٤-٤)، زاد إجمالي صادرات الأغذية لدى جميع البلدان الأقل نمواً من ٣,٦ بليون في ٢٠٠٠م إلى ٩,٣ بليون في ٢٠٠٨م. وكما شهدت البلدان



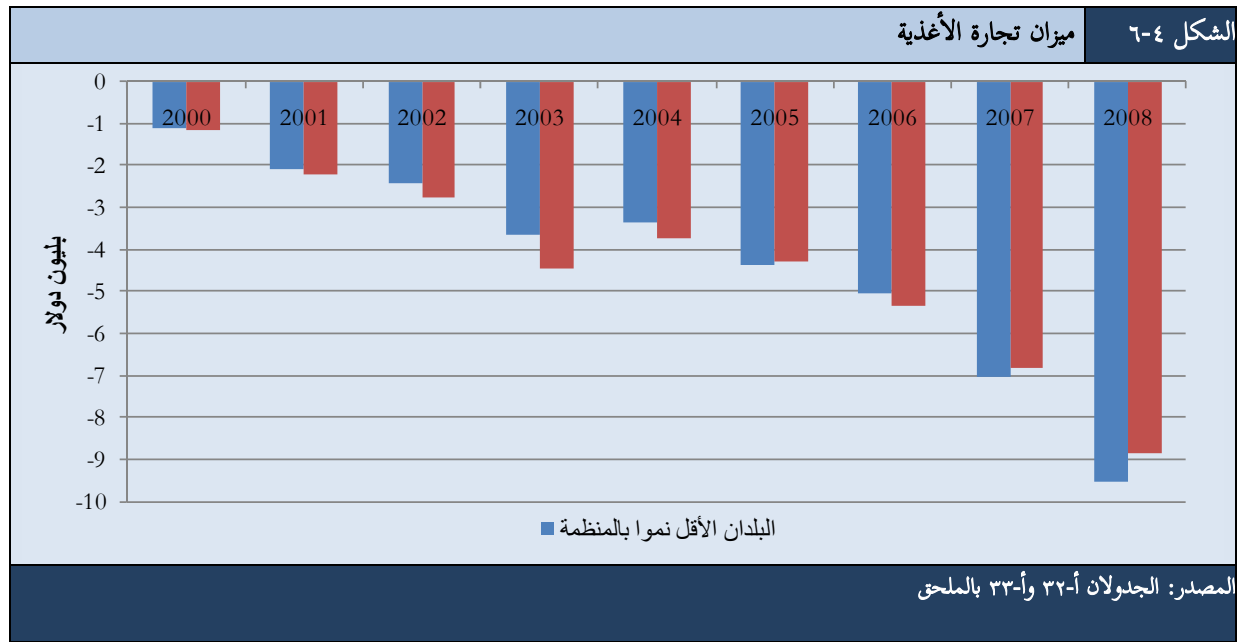
الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي موجة في صادراتها من الأغذية خلال الفترة قيد النظر وزادت صادراتها من الأغذية من ٢,١ بليون دولار في ٢٠٠٠م إلى ٤,١ بليون دولار في ٢٠٠٨م. وفي المتوسط، شكلت البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ٥٣٪ من إجمالي صادرات الأغذية لدى جميع البلدان الأقل نموا ٦٪ من إجمالي صادرات الأغذية لدى بلدان المنظمة. ولكن لوحظ أنَّ هذه الحصص بدأت مؤخرا في الإنخفاض؛ وباعتبار عام ٢٠٠٨م، كانت حصتها قد انخفضت إلى ٤٤٪ من صادرات البلدان الأقل نموا في حين أنها بلغت ٤٪ من صادرات بلدان المنظمة على التوالي. وهذا يعني أنَّ صادرات الأغذية لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي كانت تنمو بمعدلات منخفضة، مقارنة بالمجموعات الأخرى.



ومن ناحية أخرى، تتركز صادرات الأغذية لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لدى عدد محدود منها. ففي عام ٢٠٠٨م ساهمت أربع بلدان فقط بأكثر من ثلثي إجمالي صادرات الأغذية لدى هذه المجموعة، وهي: بنغلاديش (٢٦٪)، أوغندا (٢٣٪)، السنغال (١١٪) واليمن (١٠٪).



وعلى صعيد آخر، عكست واردات الأغذية هي الأخرى إتجاهاً بالإرتفاع خلال الفترة قيد النظر. فقد زادت واردات الأغذية لدى جميع البلدان الأقل نمواً من ٤,٨ بليون دولار في ٢٠٠٠م إلى ١٨,٢ بليون دولار في ٢٠٠٨م (الشكل ٤-٥). وفي ذات الوقت ارتفعت واردات الأغذية لدى البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من ٣,٢ بليون دولار في ٢٠٠٠م إلى ١٣,٦ بليون دولار في ٢٠٠٨م. وخلال هذه الفترة بلغت حصة البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في المتوسط ٧٢٪ من إجمالي واردات الأغذية لدى جميع البلدان الأقل نمواً ١٠٪ من إجمالي واردات الأغذية لدى بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي. وكما هو الحال في صادرات الأغذية، تتركز واردات الأغذية لدى البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في عدد محدود منها؛ ففي ٢٠٠٨م حازت أربع بلدان، ثلاثة منها من بين البلدان الأولى في التصدير، نسبة بلغت ٧٦٪ من إجمالي واردات الأغذية لدى البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وكانت بنغلاديش قد حازت على أعلى حصة بنسبة ٣٧٪، تلتها اليمن بنسبة ١٨٪، السنغال بنسبة ١٢٪ والسودان بنسبة ٩٪.



ويلاحظ عند تناول إتجاهات الصادرات والواردات خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨م، أنّ البلدان الأقل نمواً، وضمنها البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، ظلت كبلدان مستوردة بشكل أساسي للأغذية. وكما هو مبين في الشكل (٤-٦) زاد عجز تجارة الأغذية لدى جميع البلدان الأقل نمواً إلى ٨,٩ بليون دولار في ٢٠٠٨م مقارنة بمبلغ ١,٢ بليون دولار في ٢٠٠٠م. وفي نفس الوقت سجلت البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إتجاهاً بالإرتفاع في عجز تجارة الأغذية لديها، والتي بلغت ٩,٦ بليون دولار في ٢٠٠٨م مقارنة بمبلغ ١,١ بليون دولار في ٢٠٠٠م. ظل عجز البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي أدنى مما سجلته جميع البلدان الأقل نمواً نتيجة للإرتفاع الحاد في أسعار الأغذية خلال الأزمات الغذائية الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨م.

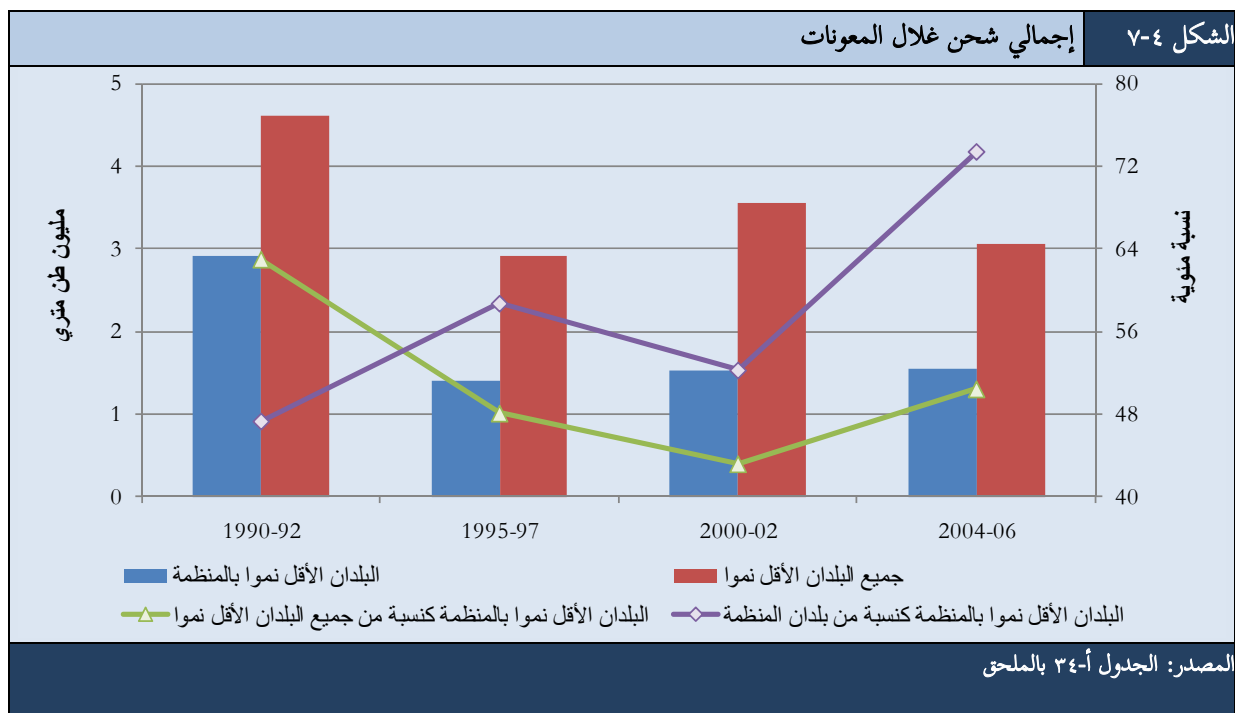
وبهذا الوضع في الإعتبار، لوحظ أيضاً أنّ جميع البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، عدا المالديف، قد تم إدراجها بين البلدان ذات الدخل المنخفض والعجز الغذائي من قبل منظمة الأغذية والزراعة العالمية. وتتصف هذه البلدان بمستويات الدخل المنخفض، الصراعات، الحروب، عدم الإستقرار السياسي وتفشي نقصان التغذية. فهي عموماً غير قادرة على إنتاج الغذاء الكافي لتلبية احتياجاتها المحلي إلى جانب الصعوبة التي تواجهها لإدارة فواتير وارداتها الغذائية نتيجة للقيود المالية. فالوضع في ١٢ بلد من بين البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وضع متأزم لدرجة أنه تم إدراجها بين "البلدان التي تمر بأزمة وتحتاج إلى المساعدة الخارجية" (الجدول ٤-١).

الجدول ٤-١		البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التي تمر بأزمة وفي حاجة للمساعدات الخارجية*
١. نقص إستثنائي في الإنتاج/الإمداد الكلي للغذاء		
الصومال	صراع، أزمة اقتصادية، ظروف مناخية مناوئة وأمطار غير كافية	
	٢. تفشي حالة نقصان المحصول	
موريتانيا سيراليون	سنوات عديدة من الجفاف دمار بسبب الحرب، فترة إنتعاش مع بعد الحرب	
٣. حالات حادة لحالة انعدام الأمن الغذائي في مناطق معينة		
أفغانستان بنغلاديش اليمن تشاد غينيا غينيا بيساو السودان أوغندا	صراع مع انعدام الأمن، أعاصير وعواصف صراع، نزوح بعض المواطنين داخل البلاد لاجئين، صراع، أمطار قليلة لاجئين، صراع مصحوب بالدمار انعدام للأمن في مناطق محددة فشل المحصول في مناطق محددة، تأخر موسم الأمطار، حروب أهلية فشل المحصول في مناطق محددة، انعدام الأمن	
٤. توقعات بفشل موسم الحصاد الحالي		
النيجر	أمطار قليلة	
المصدر: الفاو، آفاق المحاصيل وحالة الأغذية، نوفمبر ٢٠٠٩		
* من المتوقع أن تفتقر البلدان التي تمر بأزمة وفي حاجة للمساعدات الخارجية إلى المصادر اللازمة لتمكين من مواجهة مشكلة انعدام الأمن الغذائي. نحدث الأزمات الغذائية تقريبا نتيجة لعوامل مترابطة. لكن، ولغرض التخطيط الخاص بالاستجابة لمثل هذه الأزمات يصبح من المهم التأكد مما إذا الأزمات الغذائية مرتبطة بندرة مسبقة في الغذاء، عدم الحصول على الغذاء، أم بسبب مشاكل محلية عويصة. وعليه، تم إعداد قائمة البلدان التي تحتاج إلى المساعدات الخارجية بتقسيمها، بطريقة لا تتعارض مع الغرض، إلى أربع فئات:		
١.	بلدان تواجه نقص استثنائي في مجمل الإنتاج/الإمداد الغذائي نتيجة لفشل موسم الحصاد، أو كوارث طبيعية، انقطاع الواردات، خسائر فادحة بعد الحصاد، أو بعض ضائقات الإمداد.	
٢.	بلدان تشهد انتشار حالة عدم الوصول إلى الغذاء حيث لا يستطيع غالبية السكان الوصول إلى الغذاء من الأسواق المحلية نتيجة لمستوى الدخل المنخفض للغاية، أسعار الغذاء الباهظة الأثمان، أو عدم التمكن من توزيع الغذاء بداخل البلد.	
٣.	بلدان تتصف بانعدام الأمن الغذائي الحاد نتيجة لتدفق اللاجئين، تركيز النازحين بداخل البلد، أو مناطق شهدت فشل المحاصيل مع فقرها المدقع.	
٤.	بلدان تواجه توقعات بفشل موسم الحصاد: وذلك يعود إلى توقعات بقلّة إنتاج المحاصيل في الموسم الحالي نتيجة تقلص الأرض المزروعة و/أو أحوال الطقس المناوئة، الآفات الزراعية، الأمراض والكوارث الأخرى التي تشير إلى الحاجة للمراقبة اللصيقة للمحاصيل المتبقية من الموسم الزراعي. وتشمل هذه المجموعة تشاد، الصومال والسودان أيضا إلى جانب النيجر	

#### ٤-٤. المعونة الغذائية

تلعب المعونة الغذائية للبلدان التي تم تصنيفها بوصفها البلدان ذات الدخل المنخفض والعجز الغذائي، وخاصة البلدان التي تعتبر "بلدان تمر بأزمة وتحتاج إلى المساعدة الخارجية" دورا مهما لمساعدة هذه البلدان لتأمين توفير الغذاء للأسر الفقيرة فيها والتغلب على مشكلة انعدام الأمن الغذائي المتنامية. في البدء، كان القدر الأكبر من هذه المساعدات خلال تسعينات القرن الماضي عبارة عن مساعدات مبرمجة وكانت حصة أغذية الإغاثة أو الحالات الطارئة قليلة للغاية. لكن، وبمرور الوقت، ونتيجة لزيادة الصراعات والحروب والكوارث الطبيعية وترحيل السكان، تحول تركيز هذه المعونات من معونات مبرمجة إلى معونات غذائية عند الطوارئ. ورغم ذلك، لا تزال بعض البلدان المصنفة من بين البلدان ذات الدخل المنخفض والعجز الغذائي والتي يتفشى فيها انعدام الأمن الغذائي تحصل بصفة دائمة على المساعدات الغذائية العالمية.

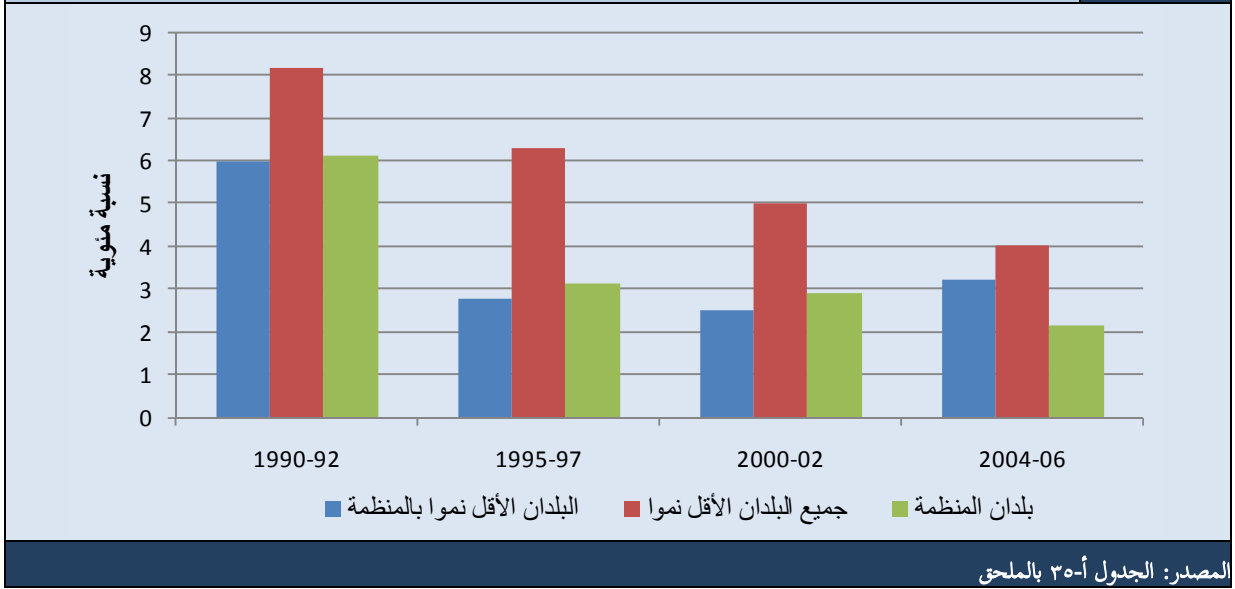




وتكشف إحصاءات المعونات الغذائية لمنظمة الأغذية والزراعة العالمية خلال العقدين الماضيين أن حجم المعونة الغذائية قد انخفض من حيث القيمة المطلقة وكحصة من واردات الأغذية الأساسية لدى البلدان الأقل نمواً. وكما هو بالشكل (٧-٤)، انخفضت عملية شحن غلال المعونات للبلدان الأقل نمواً من ٤,٦ مليون طن متري في ١٩٩٢-١٩٩٠ إلى ٣,١ مليون طن متري في ٢٠٠٤-٢٠٠٦، بما يعادل إنخفاضاً بنسبة ٣٤٪. وشبهها لذلك، انخفضت المعونات الغذائية إلى البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من ٢,٩ مليون طن متري في ١٩٩٢-١٩٩٠ إلى ١,٥ طن متري في ٢٠٠٠-٢٠٠٦، أي ما يعادل إنخفاضاً بنسبة ٤٧٪. ومع ذلك، بلغت الحصة التي حصلت عليها البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي نصف إجمالي معونة الغلال إلى جميع البلدان الأقل نمواً وأكثر من ٧٠٪ من إجمالي معونة الغلال إلى بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦.

وكما انخفضت، خلال هذه الفترة، حصة معونات الأغذية في إجمالي إستهلاك البلدان الأقل نمواً من ٨,١٪ في ١٩٩٢-١٩٩٠م إلى ٤٪ في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦م (الشكل ٨-٤). وشهدت البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي نفس الإتجاه حيث انخفضت حصة المعونات الغذائية في إجمالي إستهلاكها من ٦٪ إلى ٣,١٪ خلال نفس الفترة. وعلاوة على ذلك، ظلت حصة البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي أدنى بكثير عن حصة جميع البلدان الأقل نمواً خلال الفترة. ولكن بدأت هذه الحصة في التصاعد في الألفينات بعد أن شهدت إنخفاضاً خلال فترة التسعينات.

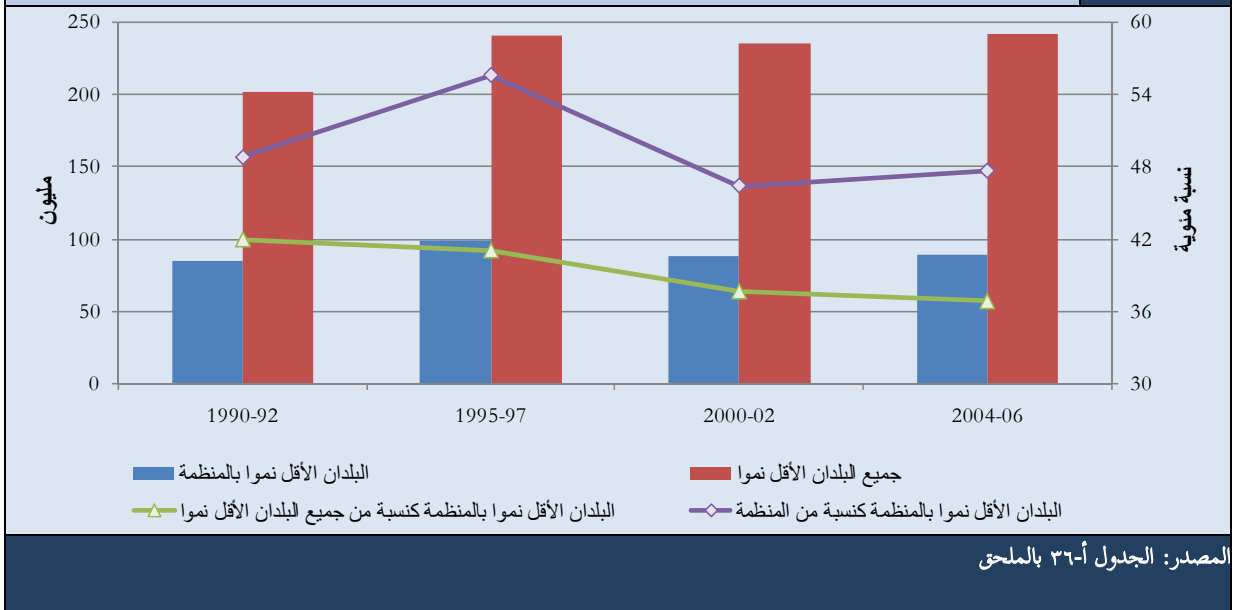
الشكل ٨-٤ حصة معونات الأغذية في إجمالي الإستهلاك



#### ٤-٥. الحرمان من الغذاء (المعانة من نقص التغذية)

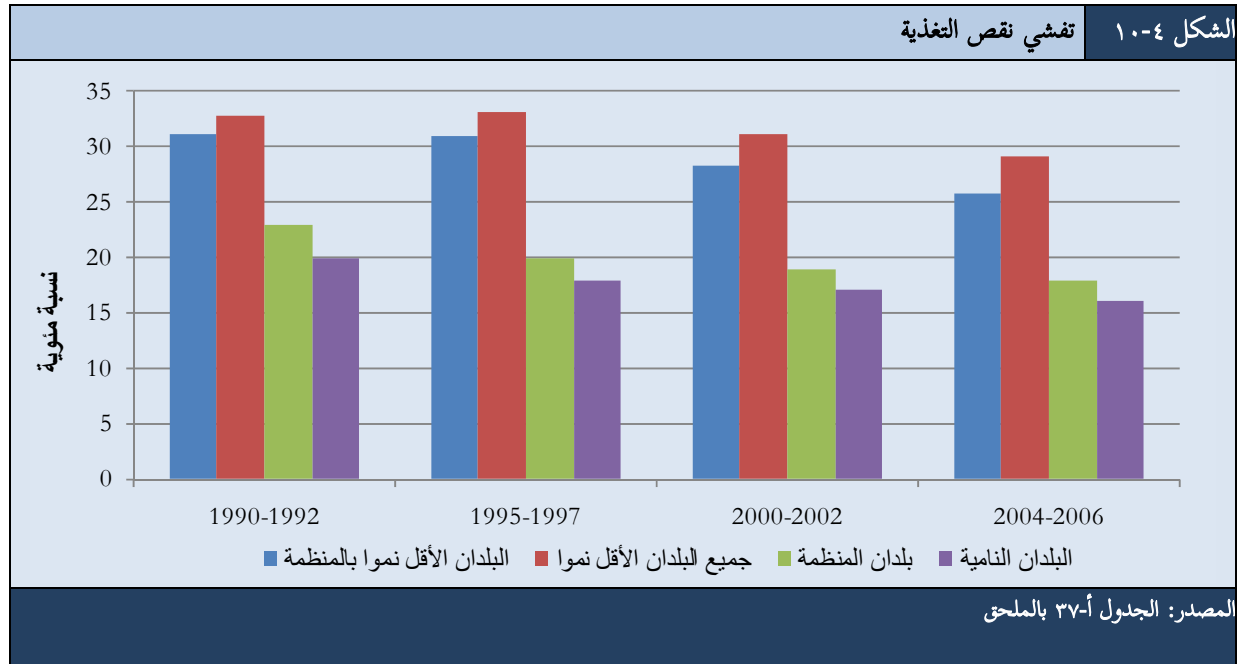
إنعدام الأمن الغذائي مستمر في الإرتفاع في العالم وهناك ملايين البشر الذين يعانون من نقص التغذية في البلدان النامية على وجه الخصوص. فحسب التقرير الأخير لمنظمة الفاو حول حالة إنعدام الأمن الغذائي (FAO, 2009a)، هناك حوالي ١,٠٢ بليون شخص في العالم يعانون من نقص الغذاء، مقارنة بعددهم الذي بلغ ٩١٥ مليون في ٢٠٠٨م. يتواجد معظم هؤلاء في مناطق نامية مثل منطقة آسيا والباسيفيكي (٦٤٢ مليون نسمة)، إفريقيا جنوب الصحراء (٢٦٥ مليون نسمة)، أمريكا اللاتينية والكاريبي (٥٣ مليون نسمة) ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (٤٢ مليون نسمة).

الشكل ٩-٤ عدد ناقصي التغذية في البلدان الأقل نموا



وبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي هي الأخرى لا تشكل استثناء طالما هي جزء مهم من العالم النامي. فكان هناك ١٨٧ نسمة يواجهون حالة انعدام الأمن الغذائي في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦م في بلدان المنظمة، مقارنة بعددهم البالغ

١٧٣ مليون نسمة في فترة ١٩٩٠-١٩٩٢م. وعلاوة على ذلك، كان حوالي نصف هؤلاء الناس في البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي خلال هذه الفترة. وكما هو مبين في الشكل (٤-٩) وصل عدد الذين يعانون من نقص التغذية ٨٩ مليون نسمة في البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦م، مقارنة بعددهم الذي كان عند ٨٥ مليون في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢م. لكن، على الرغم من زيادة عددهم، إلا أن نسبتهم من إجمالي عدد الذين يواجهون نقص التغذية في البلدان الأقل نموا انخفض من ٤٢٪ في ١٩٩٠-١٩٩٢م إلى ٣٩٪ في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦م.



وخلال نفس الفترة، شهد تفشي نقص التغذية -نسبة الذين يعانون من نقص التغذية من إجمالي السكان - إتجاها بالهبوط من ٣٣٪ في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٠ إلى ٢٩٪ خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٤م. وكما هو مبين في الشكل (٤-١٠)، ظل معدل تفشي نقص التغذية لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي أدنى من معدلات جميع البلدان الأقل نموا وانخفض من ٣١٪ خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٠م إلى ٢٦٪ خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦م. ولكن، فعلى الرغم من هذا الإتجاه بالإنخفاض، إلا أن تفشي نقص التغذية في كل من مجموعة جميع البلدان الأقل نموا والبلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ظلت عالية للغاية عن المعدلات التي سجلتها البلدان النامية (١٦٪) وبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي (١٨٪) خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦م.

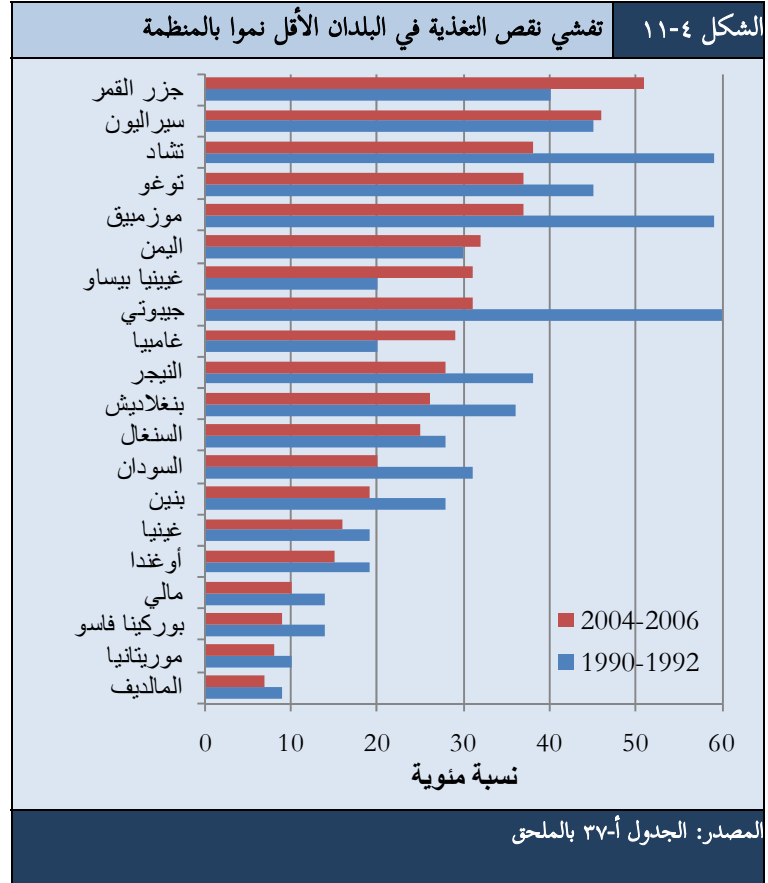
وعلى المستوى الفردي للبلدان، يلاحظ معظم البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي سجلت بعضا من التقدم بإنخفاض نسبة من يواجهون نقص التغذية في إجمالي السكان خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٠م - ٢٠٠٤-٢٠٠٦م (الشكل ٤-١١). شهدت جيبوتي أعلى نسبة بإنخفاض عدد من يواجهون نقص التغذية، تلتها موزمبيق ومن ثم تشاد، حيث نقصت حالة تفشي نقص التغذية ب ٢٩، ٢٢، و ٢١ نقطة مئوية على التوالي. ولكن رغم هذا التحسن، لا يزال ٣٠٪ من سكانها يواجهون نقص التغذية. ومن الناحية الأخرى، ارتفع معدل تفشي نقص التغذية في خمسة من البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي خلال الفترة قيد النظر. فسجلت كل من جزر القمر وغينيا بيساو أعلى معدل بالزيادة، ١١ نقطة مئوية لكل منهما. وتبعاً لذلك، فالبرغم من أن معظم البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي نجحت في إحتواء مشكلة نقص التغذية، فلا يزال معدل هذه المشكلة عاليا في بعض من هذه البلدان. وباعتبار الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦م، تراوح معدل تفشي نقص

التغذية في ثمانية من البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من ٣٠٪ إلى ٥٠٪، وفي ١٠ بلدان أخرى من ١٠٪ إلى ٣٠٪، وفي ثلاثة بلدان أخرى من هذه المجموعة من ٥٪ إلى ١٠٪.

#### ٤-٦. آثار تقلبات أسعار الأغذية

خلال السنوات الأخيرة، إرتفع الطلب على المحاصيل لتغطية الغذاء واستخدامها خارج إطار الأطعمة مثل الأعلاف والوقود البيولوجي بشكل ملحوظ. ولهذا

السبب، اختل توازن الطلب والعرض على الغذاء. وعلاوة على ذلك، قادت المضاربة في السلع الغذائية إلى تقلب عالي في هذه الأسعار. وتجيء أزمة الغذاء الأخيرة في الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٨ كخير مثال على تداخل قوى السوق إلى جانب المضاربة في أسعار السلع الغذائية التي تسببت في ارتفاع الأسعار وتقلبها المفرد. وخلال مرحلة الأزمة، شهدت أسعار جميع السلع الغذائية مثل القمح، الأرز، الذرة الشامية ومنتجات الألبان زيادات أسية ووصلت إلى قممها التاريخية في منتصف عام ٢٠٠٨م. فعلى الرغم من أن الأسعار انخفضت من مستوياتها التاريخية العالية عند نهاية ٢٠٠٨م في العديد من أنحاء العالم، وخاصة البلدان الأقل نموا، إلا أن الغذاء لا يزال غالبا للغاية عما كان عليه من سعر في مطلع الأزمة. فحسب تقرير الاونكتاد حول البلدان الأقل نموا في ٢٠٠٩م،



ظلت أسعار الأغذية ثابتة في البلدان الأقل نموا، فكانت أسعار الغذاء الحقيقية في ديسمبر ٢٠٠٨م أعلى، في المتوسط، بنسبة ٢٤٪ عما كانت عليه في ٢٠٠٦م.

معظم البلدان الأقل نموا هي بلدان ذات دخل منخفض ومستوردة للأغذية. لذا، فقد تسبب إرتفاع أسعار الغذاء والتقلب الذي صاحبها خلال الأزمة في إحداث آثار إجتماعية - إقتصادية سلبية على هذه البلدان التي من بينها البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، على المستويين الخاص والعام. ومن بين البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تعرضت البلدان ذات العجز في الإنتاج الغذائي والمعتمدة إعتقادا كبيرا على الواردات لتلبية احتياجاتها المحلي من الأغذية إلى هذه الآثار السلبية بأكثر من غيرها. عموما، وعلى نطاق البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، زاد تضخم أسعار الغذاء وضع انعدام الأمن الغذائي سوءا ورفع قيمة فواتير واردات الغذاء والعجز التجاري، وأشعل خط التضخم الرئيسي وأحدث آثار سلبية جادة على الصحة والتعليم.

وحسب تقرير منظمة الفاو حول حالة انعدام الأمن الغذائي (FAO, 2008a)، كان هناك في ٢٠٠٣-٢٠٠٥م، أي قبل ظهور أزمة الغذاء، حوالي ٨٤٨ مليون يواجهون مشكلة نقص التغذية في العالم، يتواجد منهم ٨٣٢ مليون في

البلدان النامية. وأدى إرتفاع أسعار الغذاء إلى زج ٧٥ مليون آخرين مع الذين يعانون من هذا النقص ليصل مجموعهم العالمي إلى ٩٢٣ مليون نسمة. ولكن كانت كل هذه الزيادة في معظمها لدى البلدان النامية ليزيد عدد الذين يعانون من نقص التغذية بها من ٨٣٢ مليون في ٢٠٠٣-٢٠٠٥م إلى ٩٠٧ مليون في ٢٠٠٧م. ومن بين المناطق النامية، شهدت منطقتي آسيا و الباسيفيكي وإفريقيا جنوب الصحراء، المنطقتان اللتان تأويان ٧٥٠ مليون من جوعى (٨٩٪) العالم في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥م، معدل التضخم الأعلى في أسعار الغذاء في ٢٠٠٧م، وعليه ارتفع عدد الذين يواجهون نقص الغذاء ليصل إلى ٤١ مليون و ٢٤ مليون على التوالي.

وكما جاءت الإشارة إليه أعلاه، هناك حوالي ١,٠٢ بليون نسمة في العالم يواجهون مشكلة نقص التغذية، مقارنة بـ ٩٢٣ مليون نسمة في ٢٠٠٧م، ومعظم هؤلاء يعيشون في الأقاليم النامية- آسيا و الباسيفيكي، إفريقيا جنوب الصحراء، أمريكا اللاتينية و الكاريبي و الشرق الأوسط و شمال إفريقيا (FAO, 2009a). وفي هذا الصدد، والوضع في الإعتبار أن معظم البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تقع في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء و جنوب آسيا، فإنه من الأرجح أن عدد الذين يواجهون نقصا في التغذية قد ارتفع في هذه البلدان.

لعب التضخم في أسعار الغذاء دورا مهما في ارتفاع معدل التضخم في العالم مع إعتبار أن حصة أسعار الغذاء قد ارتفعت في التضخم العالمي إلى ٤٤٪ في ٢٠٠٧م، مقارنة بنسبة ٢٧٪ في ٢٠٠٦م. ففي الوقت الذي بلغت فيه مساهمة المنتجات الغذائية في التضخم ١٩,٥٪ لدى الإقتصادات المتقدمة في ٢٠٠٧م، تراوحت هذه النسبة ما بين ٤٠ إلى ٦٧٪ لدى الإقتصادات الصاعدة و النامية التي من بينها إقتصادات بلدان المنظمة (IMF, 2008). وفي هذا الصدد، ساهم تضخم الغذاء في معظم الزيادة التي طرأت على مؤشر سعر المستهلك لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي خلال أزمة الأغذية. وحسب تقرير أفاق الزراعة ٢٠٠٨-٢٠١٧ لمنظمة التعاون الإقتصادي و التنمية و منظمة الفاو، كان تضخم الغذاء في الفترة فبراير ٢٠٠٧ وحتى فبراير ٢٠٠٨م السبب وراء ٧,٦ نقطة من إجمالي مؤشر سعر المستهلك البالغ ١٠,٦٪ في باكستان، ٩,٢ نقطة من إجمالي مؤشر سعر المستهلك البالغ ١٠,٣٪ لدى بنغلاديش، و ٤,٤ نقطة من إجمالي سعر المستهلك البالغ ٥,٨٪ لدى السنغال. وعليه، ارتفع متوسط معدل التضخم الذي تسبب فيه ارتفاع أسعار الغذاء لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بشكل ملحوظ خلال ٢٠٠٧-٢٠٠٨م ليبلغ مستوى الخانتين عند ١١,٣٪ في ٢٠٠٨م عند مقارنته بنسبة ٧,٧٪ التي كان عليها في ٢٠٠٧م. فعلى الرغم من أن متوسط معدل التضخم لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨م بقي عند مستوى أدنى من التضخم لدى بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي و جميع البلدان الأقل نموا، إلا أنه أعلى من متوسط معدل التضخم الذي سجلته مجموعة البلدان النامية (الشكل ٢-١١).

العديد من البلدان الأقل نموا بلدان غير قادرة على إنتاج القدر الكافي من الغذاء محليا لتلبية حاجتها المحلية، وعليه تعتمد اعتمادا كبيرا على الواردات للتغلب على عدم التوازن الدائر بين العرض و الطلب على الغذاء. ففي هذا الصدد، زاد اعتمادها على الوارد بصورة ملحوظة عبر السنين. وكشفت نتائج الدراسة التي أجرتها وحدة الأبحاث الإقتصادية التابعة للمعونة الأمريكية للتنمية (Rose & Shahla, 2008) أن حصة الواردات إلى إنتاج القمح لدى البلدان الأقل نموا قفزت من ٩٣٪ في ١٩٨٠ إلى أكثر من ١٣٠٪ في ٢٠٠٥م. و بالنسبة للسكر، ارتفعت الحصة من ٤٪ فقط في ١٩٨٠م إلى أكثر من ٦٥٪ في ٢٠٠٥م. وكما أن نمطا مشابها تمت ملاحظته بالنسبة للزيوت النباتية، بحصة ارتفعت من حوالي ٦٪ إلى ٨٠٪.

وخلال أزمة الغذاء، بلغت الفواتير العالمية لواردات الغذاء قما تاريخية و شهدت زيادة سنوية بنسبة ٢٦٪ في ٢٠٠٨م (FAO, 2008b). وقد تأثرت البلدان الأقل نموا و البلدان ذات الدخل المنخفض و العجز الغذائي تأثرا كبيرا حيث ارتفعت حصتها في واردات الغذاء العالمية إلى حوالي ٣٧-٤٠٪ في ٢٠٠٨م، مقارنة بنسبة ٣٠٪ كانت قد سجلتها في ٢٠٠٦/٢٠٠٧. ولا تشكل البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي استثناء في هذا الخصوص، حيث شهدت فاتورة واردات الغذاء لديها زيادة سنوية بمسبة ٣٧,٧٪ في ٢٠٠٨م. و خلال نفس الفترة



زاد العجز في تجارة الأغذية لديها من ٧,١ مليون دولار في ٢٠٠٧م إلى ٩,٥ مليون دولار في ٢٠٠٨م، أي ما يعادل زيادة سنوية بنسبة ٣٦٪. وكان عجز تجارة الأغذية في كل من ٢٠٠٧م و٢٠٠٨م لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي أعلى مما سجلته مجموعة جميع البلدان الأقل نموا. وضربت موجة فواتير الواردات كل من بنغلاديش، اليمن، السنغال وأوغندا على وجه الخصوص، حيث شكلت هذه البلدان نسبة ٧٦٪ من إجمالي واردات الأغذية لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في ٢٠٠٨م.

تنفق غالبية الأسر في البلدان الأقل نموا ما يتراوح بين ٤٠-٨٠٪ من دخلها على الأغذية (UNCTAD, 2009) ويبقى لديها الزهيد من المصادر المالية للإنفاق على الأشياء الضرورية الأخرى، مثل التعليم والصحة. ولكن، تسبب تضخم الغذاء في تضخم نفقاتها الغذائية وحرمانها تماما من الخدمات التعليمية والصحية. فالأزمة الغذائية الأخيرة أجبرت الأسر، في البلدان الأقل نموا على زجه الخصوص، على قطع نفقات التعليم لتتمكن من تلبية متطلباتها الغذائية. وحسب المسح الذي أجراه البنك الدولي (October 2008) في بنغلاديش فإن حوالي نصف الأسر التي شملها المسح قامت بتخفيض نفقاتها التعليمية حتى تتمكن من مسايرة أسعار الغذاء المستمرة في الزيادة.

ولأسعار الغذاء العالية آثار عكسية أيضا على الصحة. وكنتيحة طبيعية للدخل المنخفض والحصة الكبيرة للغذاء بإجمالي النفقات يترك الفقراء دون خيار، سوى تخفيض نوعية وكمية الغذاء المستهلك. وتبعاً لذلك، يزيد تدني مستوى التغذية المصحوب بالصحة المتدهورة أصلا من فرص التعرض إلى الأمراض، والأطفال على وجه الخصوص. وحسب المسح المعد من قبل البنك الدولي والمشار إليه أعلاه، فقد تسببت الأزمة الغذائية في زيادة عدد الأطفال الذين يعانون من أعطاب إدراكية وبدنية نتيجة لسوء التغذية لدى ٤٤ مليون. وأما البلدان ذات الدخل المنخفض في آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء ذات مستويات سوء التغذية العالية التي سبقت الأزمة فقد تعرضت ودون شك إلى الضرر الأكبر الذي صاحب هذه الأزمة الغذائية.

ومن الجانب الآخر، فلأسعار الغذاء العالمية المرتفعة بعض الفوائد الكامنة ومن الممكن أن تساعد في إحداث طفرة الإنتاج الزراعي وزيادة دخل المزارعين. ولكن تعتمد مقدرة المزارعين للإستفادة من الأسعار العالية في العادة على توفر المصادر والوصول إلى الأسواق المحلية والعالمية. فلذلك السبب تنحصر الإستفادة من أسعار الغذاء العالية على كبار المزارعين، وخاصة مزارعي البلدان المتقدمة، الذين يملكون فرصة الوصول الأكثر إلى الأسواق والقادرين على الإستجابة بالشكل الأفضل إلى إشارات السوق العالمية. فخلال الفترة الأخيرة لارتفاع الأسعار تمكن عدد قليل من المزارعين من تحقيق الفائدة، خاصة وأنه خلال هذه الفترة كانت تكاليف المدخلات الزراعية المتمثلة في المخصبات، البذور، الوقود وأعلاف الحيوانات عالية للغاية. فحسب تقديرات منظمة الفاو، ارتفعت أسعار المخصبات والبذور بنسبة ٩٨٪ و٧٢٪ على التوالي منذ عام ٢٠٠٦م. وخلال فترات قمة أسعار الغذاء سجل مؤشر الفاو لأسعار المدخلات قيمة مضاعفة في النصف الأول لعام ٢٠٠٨م مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. فبمعطى أن للمزارعين في البلدان المتقدمة فرصاً أفضل للحصول على القروض والوصول إلى السوق، ارتفع معدل إنتاج الغلال في البلدان المتقدمة، إستجابة للأسعار العالية للسلع الغذائية، بنسبة ١١٪، في الوقت الذي تحققت فيه هذه الزيادة إلى أقل من ١٪ لدى البلدان النامية (FAO, 2008a). وأما موقف الزارعين في البلدان الأقل نموا لم يكن مختلفا عما كان لدى مزارعي البلدان النامية، فكانت استجابتهم لأسعار الغذاء العالية فاترة للغاية في ٢٠٠٧م وكانت صفرا لا غير في عام ٢٠٠٨م (UNCTAD, 2009).

## ٥. الخاتمة والتوصيات

البلدان التسعة والأربعون الأقل نمواً هي الأكثر حرماناً في العالم، والتي لا تزال تواجه مختلف التحديات الاجتماعية والإقتصادية الحاسمة. فالضعف الهيكلي لإقتصاداتها وقلة الكفاءات والمصادر المرتبطة بالنمو والتنمية، والمصحوبة في الكثير من الأحيان بالمعوقات الجيوفيزيائية، تعيق مجتمعة الجهود المتواصلة لتلك البلدان الرامية لتحسين مستويات معيشة لسكانها وتجعلها أكثر عرضة للهزات الخارجية في الإقتصاد العالمي والكوارث الطبيعية.

إثنان وعشرون بلد من البلدان التسعة والأربعين الأقل نمواً في العالم هي بلدان أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وتقع ١٨ من هذه البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، بينما تقع أربعة منها في قارة آسيا. ٦ بلدان من البلدان الأقل نمواً هي عن بلدان غير ساحلية وبلدين جزيريين آخرين تواجه نتيجة لموقعها الجغرافي تحديات إضافية، مثل تكاليف النقل والبعد عن الأسواق العالمية. وأما البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وخاصة الواقعة منها في إقليم إفريقيا جنوب الصحراء، فهي بلدان ذات تجهيزات ضعيفة لا تمكنها من تنمية إقتصاداتها وتأمين المستوى الكافي والمستدام للحياة مواطنيها. وكما أن لإقتصاداتها مستوى عالي من الهشاشة أمام الهزات الخارجية في الإقتصاد العالمي وأمام الكوارث الطبيعية، علاوة على أن ثلاثة منها تم تصنيفها كبلدان مصدرة للوقود؛ وسبعة منها بلدان مصدرة للسلع الأساسية غير النفطية، متخذة لنموها وتنميتها إنتاج وتصدير عدد قليل من السلع. وتمثل السلع الزراعية غالبية تلك السلع الأساسية. وإلى جانب ذلك، تم تصنيف ١٨ بلد من بين البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي كبلدان فقيرة مثقلة بالديون و١٥ منها تحصل على مساعدات في إطار مبادرة تعزيز البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

في ٢٠٠٨م حازت البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على قدر كبير من أداء جميع البلدان الأقل نمواً في العديد من الجوانب: ٥١٪ من إجمالي السكان، ٥٠,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، ٥٣٪ من إجمالي واردات السلع، ٣٣٪ من إجمالي صادرات السلع، و٢٩,٨٪ من إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر. لكن، وكما هو الحال لدى البلدان الأخرى الأقل نمواً، أعاق نقص الكفاءات المرتبطة بالنمو والتنمية جهود هذه البلدان الرامية لتحسين مستويات معيشة غالبية سكانها.

وبنسبة ٦,٢٪ في المتوسط، سجلت البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي معدلات نمو إقتصادي جيدة خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨م. فعلى الرغم من أن هذه المعدلات كانت أدنى مما سجلته مجموعة جميع البلدان الأقل نمواً والبلدان النامية، إلا أنها كانت أعلى من متوسط نمو البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. عكس النمو الإقتصادي لدى البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في عام ٢٠٠٨م، مثله في ذلك مثل العديد من البلدان في العالم نتيجة للآثار المبكرة لتباطؤ النشاط الإقتصادي العالمي الذي تسببت فيه الأزمة المالية العالمية في النصف الثاني من ٢٠٠٨م.

ومن الناحية الأخرى، وبوضع معدل النمو العالمي لسكان البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، لم ينعكس النمو الإقتصادي العالمي الذي تحقق خلال الفترة قيد النظر في تحسن بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد. وعلى الرغم من أن هذه البلدان محور الإهتمام أدت أداء أفضل بعض الشيء من بلدان المنظمة ككل من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنها كانت أقل أداءً من بلدان المنظمة من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد. وهذا يعني أن البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لم تكن قادرة على لتحقيق النمو بأعلى من متوسط النمو السكاني لديها لكي تحقق التحسن المرغوب في مستوى المعيشة الذي حققته البلدان النامية. وعلى الرغم من أن متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد لدى البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي كان في تزايد مستمر، إلا أن تلك الزيادات ظلت أدنى مما سجلته مجموعة جميع البلدان الأقل نمواً. وذلك يعود للنمو الإقتصادي الأقل ومعدلات النمو السكاني العالية مما هو لدى مجموعات البلدان الأقل نمواً والبلدان النامية. ونتيجة لذلك، انخفض متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد لدى البلدان الأقل نمواً

الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في ٢٠٠٨م عما سجلته جميع البلدان الأقل نموا لأول مرة، واتسعت الفجوة بينها والبلدان النامية بأكثر من الضعفين في فترة السنوات الخمس الماضية ٢٠٠٤-٢٠٠٨م.

المستوى المتدني للدخل في البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي يؤدي لا محالة إلى نقص المدخرات المحلية، الشيء الذي يقود بدوره إلى مستويات متدنية من الإستثمار. وبالنظر إلى الزيادة المحدودة في الناتج المحلي الإجمالي للفرد، لم تكن نسبة المدخرات إلى الناتج المحلي الإجمالي كافية خلال الفترة قيد النظر للإقتراب حتى من معدلات الإدخار التي سجلتها البلدان النامية، فظلت الفجوة بينهما عند ١٥ نقطة مئوية. وبالنسبة للإستثمار، كان الوضع داعيا قليلا إلى التفاؤل. فكانت نسبة إجمالي تكوين رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بمتوسط أعلى من معدلات مجموعة جميع البلدان الأقل نموا وبلدان المنظمة، ولكن اتسعت الفجوة بينها والبلدان النامية إلى ٦ نقاط مئوية في ٢٠٠٨م. ونتيجة لذلك، وبمعطى الفرق بين المدخرات والإستثمار، يتضح أن البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تعاني من فجوة في المصادر (٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٠٨م) يتعين تمويلها عبر القنوات الخارجية.

ومع إعتبار تلك المصادر التمويلية المحدودة، أصبح الأمر أكثر صعوبة أمام معظم البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لتمويل مشاريعها الإستثمارية الجديدة، حيث أصبحت عملية تأمين البنيات التحتية المادية والبشرية الضرورية مشكلة دائمة مع تزايد النمو السكاني. وأما التعليم، الصحة والخدمات العامة الأخرى، التي تشكل أسس التنمية الإقتصادية الحديثة، فقد تخلفت إلى الوراء بسبب العقبات المالية المحلية الجادة. فمع هذا الوضع، تجد البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي نفسها تتخبط في دائرة مفرغة من التواضع التنموي حيث تصبح المصادر المحلية قاصرة عن تلبية الإحتياجات التنموية، ويساند النمو السكاني الفقر المتفاقم يوما بعد يوم.

إستمر الأداء التجاري للبلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في الإختلال في ٢٠٠٨م، وذلك لانخفاض حصتها في إجمالي تجارة البلدان الأقل نموا بمعدل ٣,٣ نقطة مئوية من العام السابق. فعلى الرغم من أن حصتها كانت قد انخفضت في كل من الصادرات والواردات، إلا أن الإخفاض في الصادرات كان بمستوى ملحوظ. وذلك لا يعود إلى الإخفاض في الصادرات أو الواردات بالقيمة الإسمية، وإنما إلى المعدلات المنخفضة للنمو مقارنة بالبلدان الأخرى الأقل نموا. ومن ناحية أخرى، فعلى الرغم من أن حصة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بلغت ٢٠٪، إلا أنها لا تزال تتلأ بعيدا وراء البلدان الأقل نموا الأخرى والبلدان النامية. وأما نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفعت إلى ٣٥٪ متجاوزة المتوسط الذي حققته جميع البلدان الأقل نموا ومتوسط البلدان النامية. فعلى الرغم من أن هذا يعتبر مؤشرا إلى التحول تجاه إقتصادات أكثر انفتاحا، إلا أنه قد يعتبر إشارة للإعتماد المتزايد على الواردات. ومساندة لهذه الحجة هو أن إجمالي العجز التجاري للبلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي كان قد فاق ٤٠ بليون دولار في ٢٠٠٨م، أي ضعف مستوى ٢٠٠٥م.

وفي الحقيقة الأمر، كان الإرتفاع الحاد في الأسعار العالمية للعديد من السلع الغذائية والزراعية في ٢٠٠٧م و٢٠٠٨م من بين العوامل الرئيسية التي قادت إلى عجز تجاري كبير، حيث أدت موجة أسعار السلع الضرورية إلى تضخم فواتير الواردات لدى البلدان المستوردة. وفي المقابل، ونتيجة للزيادة الغير متوقعة في أسعار الغذاء والطاقة، فقد قفز معدل التضخم لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إلى خاتمة العشرات في ٢٠٠٨م، وارتفع المستوى العام للأسعار إلى نصف المستوى السابق تقريبا مقارنة بالسنوات الخمس الماضية. ومع ذلك ظل التضخم أدنى من متوسطات البلدان الأقل نموا وبلدان المنظمة، ولكنه أعلى من متوسط البلدان النامية.

من الناحية الأخرى، يبدو أنَّ الإتجاه المختل في موقف الحساب الجاري لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي قد وصل إلى نقطة الوقوف في ٢٠٠٨م، حيث انخفضت نسبة ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥,٥٪ في تلك السنة من نسبة ٥,٧٪ التي كانت عليها في العام السابق، وهو أول انخفاض يحدث خلال السنوات الخمس قيد النظر. ومع ذلك، فإنَّ هذه النسبة كانت أقل من ذلك عند نسبة ٣,٧٪ في ٢٠٠٤م، مما يعني أنَّ هذه البلدان تواجه في الوقت الحالي عجزا حادا.

على الرغم من الجهود التي بليت حتى الان من جانب المجتمع الدولي والبلدان الأقل نموا نفسها لتخفيف عبء ديونها الخارجية، فلا تزال المديونية الحادة لمعظم البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تشكل عائقا جادا أمام جهودها التنموية ونموها الإقتصادي. إرتفع الدين الخارجي لهذه البلدان إلى ٧٦,٦ بليون دولار في ٢٠٠٧م على الرغم من انخفاضه في العامين السابقين. وبهذا المستوى من الديون الخارجية تمثل ديون البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي أكثر من نصف ديون جميع البلدان الأقل نموا. ولكن، وعلى الرغم من الزيادة الإسمية في الدين الخارجي، إلا أنَّ هناك بعض التحسن في معدلات مديونيتها ونسب عبء تسديد الدين. واصلت نسبيتي الدين إلى إجمالي الدخل القومي والدين إلى الصادر في الإنخفاض في ٢٠٠٧م إلى ٣٦,٦٪ و ١٣٨,٨٪ على التوالي مما يشير إلى أنَّ عبء الدين على إقتصاداتها والفروق الواسعة بين البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والبلدان النامية بدأت في التقارب. وإضافة إلى ذلك، واصلت نسبة الخدمات إلى الصادر ونسبة تسديد الفائدة إلى الصادات كنسبة موازية لها في الإنخفاض في ٢٠٠٧م، إلى نسبة ٤,٦٪ و ١,٣٪، على التوالي، مشيرة إلى أنَّ هذه البلدان كانت تنفق مصادر أقل على خدمة الديون.

يتضح، مع الوضع في الإعتبار التطورات التي طرأت على الديون الخارجية وملاحظة أنَّ ١٥ بلد من بين الإثنين والعشرين بلد الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تحصل على مساعدات في إطار مبادرتي تعزيز البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتخفيف الديون متعددة الأطراف، أنَّ التحسن في وضع الديون الخارجية لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي كان نتيجة لهبات تخفيف الدين بصورة جزئية والخطوات العملية الأخرى التي اتخذت في إطار هذه المبادرات. وباعتبار يوليو ٢٠٠٩م، بلغ إجمالي تخفيف الدين الذي التزم به للخمسة عشر بلد الأقل نمو الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ٣١,٨ بليون دولار في إطار المبادرتين المشار إليهما، إي ما يعادل ٣١,٤٪ من ناتجها المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٨م. فعلى الرغم من هذه العمليات لتحرير الديون، إلا أنَّ المحافظة على مقدرة تحمل الدين لا تزال تشكل مصدر قلق للعديد من البلدان الأقل نموا، فالأزمة المالية العالمية الراهنة فاقمت هي الأخرى من هذا القلق. وفي هذا الصدد، فغالما أنَّ غالبية ديون البلدان الأقل نموا الخارجية يملكها دائنين رسميون متعددي الأطراف في شكل قروض رسمية، تجيء مبادرة تعزيز البلدان الفقيرة المثقلة بالديون كمبادرة حيوية للبلدان اقل نموا، وخاصة للبلدان التي لديها ديون خارجية عند مستوى لا يطاق. وتأكيدا على وتعجيلا لدعم المجتمع الدولي فإنَّ المساعدات وتخفيف الديون يعتبر مطلبا مهما لتحسين النمو الإقتصادي وتخفيف الفقر في البلدان الأقل نموا التي من بينها البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

ومن جانب آخر وفي الوقت الذي لا يزال يكافح فيه العالم جاهدا للتغلب على أزمة الغذاء، واجه أزمة إقتصادية ومالية عالمية حادة في ٢٠٠٩م أدخلت جميع البلدان المتقدمة في مرحلة من الركود العميق. فالعالم لا يزال الان يعاني من آثار هذه الأزمة. وكان للأزمة المالية العالمية في العديد من البلدان النامية، حيث الملايين من البشر الذين يعانون أصلا من الفقر، والجوع وسوء التغذية، انعكاسات أكثر حدة على أولئك البشر بتقليلها أو إحباطها للتقدم الذي تم تجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي الواقع، يمكن القول أنَّ البلدان النامية، وخاصة البلدان الأقل نموا، قد تعرضت لضربة مبرحة نتيجة للمعدل العالي لتفشي الجوع والفقر، وارتفاع معدل البطالة، والمستوى المتدني للالتحاق بالتعليم والإستفادة من الخدمات الصحية والحماية الإجتماعية القاصرة بتلك البلدان.

على الرغم من عكسها لاتجاه تصاعدي في إنتاج الأغذية، إلا أن البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تواجه الان تفضي عالي من حالة انعدام الأمن الغذائي. ففي هذا الصدد، يصدر الإنذار المتضمن في صريح إشارته إلى أن جميع البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، عدا المالديف، تم تصنيفها مؤخرا من جانب منظمة الأغذية والزراعة العالمية (الفاو) بكونها بلدان منخفضة الدخل وتعاني من نقص في الغذاء، وأن اثني عشر منها تعتبر من بين "البلدان التي تمر بأزمة وتحتاج على المساعدة الخارجية" لحددة الوضع الخاص بانعدام الأمن الغذائي. فعلى الرغم من أنه يمكن وضع اللوم على أزمة الغذاء التي حدثت في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨م والأزمة الاقتصادية الراهنة لتسببهما في ترودي حالات انعدام الأمن الغذائي، إلا أن البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي كانت، وقبل ظهور هذه الأحداث الغير مسبوقه، مأوى لحوالي ٥٠٪ من إجمالي الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي و٣٩٪ من إجمالي الذين يواجهون حالة انعدام الأمن الغذائي في جميع البلدان الأقل نموا. وبمعطى أن أزمة الغذاء والركود الإقتصادي تسببا في زيادة عدد الذين يعانون من نقص التغذية إلى أكثر من بليون في العالم وأن مناطق مثل إفريقيا جنوب الصحراء وآسيا، حيث تقع معظم البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، قد سجلت الحصة الأكبر من هذه الزيادة، فإنه من الواضح أن انعدام الأمن الغذائي يكون وسيكون بمثابة الخطر الكامن ذو الآثار السلبية الجادة على كل من الأسر والحكومات في هذه البلدان. لذا، وللتمكن من إحتواء هذه المشكلة، يتعين إعداد إستجابة سياسية طموحة من قبل البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بمساعدة مجتمع منظمة المؤتمر الإسلامي. وفي هذا الصدد، يمكن النظر في إعداد برنامج منظمة المؤتمر الإسلامي للأمن الغذائي من أجل دعم بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي ذات الدخل المنخفض والعجز الغذائي، وخاصة تلك التي تصنف بكونها "البلدان التي تمر بأزمة وتحتاج للمساعدة الخارجية".

إن السبيل للتغلب على مشكلة انعدام الأمن الغذائي في البلدان الأقل نموا يتمثل في تطوير القطاع الزراعي، الذي لا يزال نازفا في جميع أنحاء العالم مع حصته المستمرة في الإنخفاض في الناتج المحلي الإجمالي. ففي العديد من البلدان الأقل نموا، ومن بينها الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، يتسم القطاع الزراعي ببنية تحتية فقيرة، ونتيجة لضعف إمكانيات النقل والوصول المحدود للأسواق العالمية، يشتغل معظم المزارعين بزراعة الكفاف. ومن هذا المنطلق، فهناك حاجة ملحة لتحسين البنية التحتية ونظم الري في المناطق الريفية عبر تشجيع الإستثمار، في القطاعين العام والخاص، وخلق بيئة مناسبة وجاذبة للإستثمار الأجنبي في القطاع الزراعي. ومن أجل تقديم المساعدة لمزارعي الكفاف الصغار لإستغلال إمكانياتهم الحقيقية هناك حاجة لتسهيل وصولهم إلى السوقين المحلي والعالمي عبر تطوير البنية التحتية، والإتصالات والنقل، وتسهيل تجارة منتجات الأغذية. وكما ان إنشاء مؤسسات القروض متناهية الصغر ستكون أيضا خطوة في غاية الأهمية.

لا شك أن الوضع صعبا للغاية أمام البلدان الأقل نموا عند تحركها لتأمين المصادر التمويلية للإستثمار في البنية التحتية. لذا، يتعين إتخاذ التدابير الضرورية على المستوى القومي ومستوى منظمة المؤتمر الإسلامي لترقية وتشجيع الإستثمار العام والخاص بين بلدان المنظمة في قطاع الزراعة. إن تحسين بيئة الإستثمار والأعمال سيقبل من تكلفة تفعيل الأعمال وسيشجع المستثمرين لوضع مدخراتهم في القطاع الزراعي. وبالإضافة إلى ذلك، وعلة مستوى منظمة المؤتمر الإسلامي، بإمكان البلدان الأعضاء تدارس إمكانية تأسيس صندوق زراعي لتشجيع البحث والتطوير الزراعي بتخصيص المصادر التمويلية الكافية وتشبيد مرافق أكثر للبحث والتطوير.

وعلاوة على ما ورد أعلاه، وعلى المستوى القومي ومستوى منظمة المؤتمر الإسلامي، يمكن وضع مخزون إحتياطي في مواسم وفرة الإنتاج لبناء مخزون واقى يستخدم في وقت الطوارئ والأزمات. ففي هذا السياق، هناك حاجة لبناء مرافق التخزين مثل الصوامع لتأدية هذا الغرض. أضف إلى ذلك، أنه يتعين إتخاذ التدابير اللازمة لوضع الأطر الأساسية لتفعيل برامج الأمن الإجتماعي وشبكات السلامة للقيام بالمداخلات المرسومة، المباشرة وغير المباشرة، جنبا إلى جنب مع المقدره المحلية وطبيعة الأزمة التي قد تحدث في المستقبل.

تقع معظم البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في منطقة جافة شبه مدارية، حيث تعتمد عملية توفير الغذاء بصورة كبيرة على قطاع الزراعة المطرية. وبمعطى حقيقة أن تغير المناخ يتسبب وسوف يتسبب في تغيير حاد على المواسم وأنماط هطول الأمطار، فإن هناك دليل علمي يبرهن على صحته يوما مع يوم أن القطاع الزراعي سيتأثر سلبا في معظم هذه البلدان. وهذا الموقف سيؤدي بدوره إلى تعميق الموقف المتأزم أصلا لحالة انعدام الأمن الغذائي المنذر بالخطر في هذه البلدان. لذا، يتعين على البلدان الأعضاء تشجيع وتطوير نظم الإنتاج الزراعي التي تلائم الظروف المناخية وسياسات إستغلال التربة على المستوى القومي ومستوى منظمة المؤتمر الإسلامي، وبذل الجهود لتطوير المحاصيل المقاومة لتغير الظروف المناخية المناوئة عبر تطوير التكنولوجيا البيولوجية. وعلاوة على ذلك، تسبب تغير المناخ في تكثيف الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات، الجفاف، والأعاصير، التي تتسبب في إحداث الدمار الفادح للقطاع الزراعي وخلق المهددات على بقاء الملايين من الناس على قيد الحياة في جميع البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. لذا، يتعين على البلدان الأعضاء تطوير وتبني آلية الإستجابة الطارئة لتقليل آثار مثل هذه الكوارث لأقصى حد ممكن عبر تقديم المساعدة الضرورية.

من جانب آخر، لوحظ أن معدل النمو السكاني في البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي عالي للغاية، الحقيقة التي تشكل جانبا آخرًا لحدة انعدام الأمن الغذائي في هذه البلدان. ونتيجة للظروف الإقتصادية المناوئة، فمستويات المعيشة فقيرة للغاية في هذه البلدان ومن الصعب على السواد الأعظم تأمين وجبتين في اليوم. لذا، ونتيجة لتفشي نقصان التغذية في هذه البلدان، فإن المعدل العالي لنمو السكان يزيد حالة انعدام الأمن الغذائي سوءا ولا يترك الفرصة للمكبلين بالفقر للقفز خارج دائرته. عليه، هناك حاجة حقيقية لتنسيق السياسات السكانية والسياسات الزراعية تنسيقا جيدا لتحسين وضع المن الغذائي في هذه البلدان.



- FAO, (2008a), *The State of Food Insecurity in the World 2008: High Food Prices and Food Security—Threats and Opportunities*, Rome, Italy.
- FAO, (2008b), *Food Outlook: Global Market Analysis*, November.
- FAO, (2009a), *The State of Food Insecurity in the World 2009: Economic Crises—Impacts and Lessons Learned*, Rome, Italy.
- FAO, (2009b), “Crop Prospects and Food Situation, November.
- IDA & IMF, (2009), “Heavily Indebted Poor Countries (HIPC) Initiative and Multilateral Debt Relief Initiative (MDRI)—Status of Implementation” International Development Association and International Monetary Fund, September 15.
- IMF, (2008), *World Economic Outlook*, April.
- IMF, (2009), *World Economic Outlook*, April.
- OECD-FAO (2008), *Agricultural Outlook 2008-2017*.
- Rose, S. & S. Shahla, (2008), “Rising Food Prices Intensify Food Insecurity in Developing Countries” USDA, *Amber Wave* Volume 6, February.
- SESRIC, (2009), *Annual Economic Report on the OIC Countries*.
- UN-OHRLLS, (2010), “Least Developed Countries: Country Profiles”, Office of the High Representative for the Least Developed Countries, Landlocked Developing Countries and Small Island Developing States.
- UNCTAD (2009), *The Least-developed Countries Report 2009: The State and Development Governance*.
- World Bank, (2008), “Rising Food and Fuel Prices: Addressing the Risks to Future Generations”, October 12.
- World Bank, (2009), *Global Development Finance: The Role of International Banking*.

### Statistical Sources

- FAO, FAOSTAT Database
- IMF, Direction of Trade Statistics (DOT) Database, August 2009.
- IMF, International Financial Statistics (IFS) Database, January 2010.
- IMF, World Economic Outlook Database, April 2009.
- OECD, International Development Statistics.
- SESRIC, BASEIND Database.
- UNCTAD, Foreign Direct Investment Database (FDISTAT).
- UNSD, National Accounts Main Aggregates Database.
- World Bank, Global Development Finance (GDF) Database.
- WTO, Statistics Database.

الملحق الإحصائي



آسيا	إفريقيا	
أفغانستان <sup>(1) (3)</sup>	مدغشقر <sup>(2) (3)</sup>	أنغولا <sup>(5)</sup>
بنغلاديش	ملاوي <sup>(1) (3) (4)</sup>	بنين <sup>(3)</sup>
بوتان <sup>(1)</sup>	مالي <sup>(1) (3) (4)</sup>	بوركينافاسو <sup>(1) (3) (4)</sup>
كمبوديا	موريتانيا <sup>(3) (4)</sup>	بورندي <sup>(1) (3) (4)</sup>
لاوس <sup>(1)</sup>	موزمبيق <sup>(3) (4)</sup>	جمهورية إفريقيا الوسطى <sup>(1) (3)</sup>
المالديف <sup>(2)</sup>	النيجر <sup>(1) (3)</sup>	تشاد <sup>(1) (3) (5)</sup>
ميانمار	رواندا <sup>(1) (3)</sup>	جزر القمر <sup>(2) (3)</sup>
النيبال <sup>(1)</sup>	ساو توميه وبرنسيبي <sup>(2) (3)</sup>	جمهورية الكونغو الديمقراطية <sup>(3) (4)</sup>
اليمن <sup>(5)</sup>	السنغال <sup>(3)</sup>	جيبوتي
الباسيفيكي	سيراليون <sup>(3) (4)</sup>	غينيا الإستوائية <sup>(5)</sup>
كيريباتي <sup>(2)</sup>	الصومال <sup>(3)</sup>	اريتريا <sup>(3)</sup>
ساموا <sup>(2)</sup>	السودان <sup>(3) (5)</sup>	إثيوبيا <sup>(1) (3)</sup>
جزر سلمن <sup>(2) (4)</sup>	تنزانيا <sup>(3)</sup>	غامبيا <sup>(3)</sup>
تيمور الشرقية <sup>(2)</sup>	توغو <sup>(3)</sup>	غينيا <sup>(3) (4)</sup>
توفالو <sup>(2)</sup>	أوغندا <sup>(1) (3)</sup>	غينيا بيساو <sup>(3) (4)</sup>
فانواتو <sup>(2)</sup>	زامبيا <sup>(1) (3) (4)</sup>	ليسوتو <sup>(1)</sup>
الكاربي		ليبيريا <sup>(3)</sup>
هايتي <sup>(2) (3)</sup>		

المصدر: مكتب الممثل السامي للبلدان الأقل نمواً والبلدان غير الساحلية "البلدان الأقل نمواً: السيرة الموجزة للبلدان"، ٢٠١٠؛ صندوق النقد الدولي؛ آفاق الإقتصاد العالمي، إبريل ٢٠٠٩؛ رابطة التنمية الدولية وصندوق النقد الدولي، "مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومبادرة تخفيف الديون المتعددة الأطراف - موقف التنفيذ"، رابطة التنمية الدولية وصندوق النقد الدولي، ١٥ سبتمبر ٢٠٠٩

البلدان بالخط العريض هم البلدان الأقل نمواً لأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي،  
 (1) البلدان غير الساحلية  
 (2) بلدان جزيرية صغيرة  
 (3) بلدان فقيرة مثقلة بالديون  
 (4) بلدان مصدرة لسلع أساسية غير نفطية  
 (5) بلدان مصدرة للنفط

إجمالي عدد السكان (مليون)						الجدول أ-٢
2008	2007	2006	2005	2004	2003	
28.14	27.41	26.70	25.69	24.73	23.80	أفغانستان
161.92	159.01	156.12	153.28	150.53	147.74	بنغلاديش
8.11	7.86	7.61	7.40	7.18	6.97	بنين
14.04	13.73	13.42	13.11	12.81	12.42	بوركينافاسو
9.73	9.49	9.26	9.04	8.82	8.60	نشاد
0.65	0.64	0.63	0.61	0.60	0.59	جزر القمر
0.78	0.77	0.75	0.73	0.72	0.71	جيبوتي
1.63	1.59	1.55	1.51	1.47	1.43	غامبيا
10.28	9.96	9.65	9.34	9.05	8.76	غينيا
1.75	1.70	1.65	1.60	1.55	1.50	غينيا-بيساو
0.35	0.35	0.35	0.34	0.33	0.32	المالديف
13.36	13.06	12.77	12.48	12.20	11.92	مالي
3.03	2.96	2.89	2.82	2.76	2.69	موريتانيا
20.75	20.34	19.94	19.55	19.17	18.79	موزمبيق
13.77	13.35	12.95	12.56	12.18	11.82	النيجر
12.52	12.23	11.94	11.66	11.39	11.12	السنغال
5.89	5.74	5.59	5.45	5.31	5.18	سيراليون
8.93	8.73	8.54	8.35	8.16	7.97	الصومال
38.13	37.16	36.22	35.30	34.47	33.60	السودان
6.63	6.46	6.30	6.15	5.99	5.84	توغو
32.04	30.93	29.85	28.82	27.82	26.87	أوغندا
22.98	22.29	21.62	20.98	20.33	19.70	اليمن
<b>415.38</b>	<b>405.72</b>	<b>396.28</b>	<b>386.75</b>	<b>377.54</b>	<b>368.34</b>	<b>البلدان الأقل نموا بالمنظمة</b>
812.94	794.70	777.27	758.82	740.96	723.10	جميع البلدان الأقل نموا <sup>(٥)</sup>
1,495.92	1,467.22	1,438.78	1,409.11	1,381.60	1,327.15	بلدان المنظمة
5,647.93	5,585.59	5,514.25	5,440.02	5,368.49	5,267.92	البلدان النامية
6,653.43	6,585.11	6,507.00	6,426.52	6,348.59	6,242.35	العالم
						<b>البلدان الأقل نموا بالمنظمة كنسبة مئوية من:</b>
51.10	51.05	50.98	50.97	50.95	50.94	جميع البلدان الأقل نموا <sup>(٥)</sup>
27.77	27.65	27.54	27.45	27.33	27.75	بلدان المنظمة
7.35	7.26	7.19	7.11	7.03	6.99	البلدان النامية
6.24	6.16	6.09	6.02	5.95	5.90	العالم

المصدر: مركز أنقرة، قاعدة بيانات البيزند؛ صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الإقتصاد العالمي، إبريل ٢٠٠٩؛ شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة، قاعدة بيانات المجاميع الرئيسية للحسابات القومية

<sup>(٥)</sup> بيانات ٢٠٠٨ لا تشمل جزيرة الرأس الأخضر لتخرجها من قائمة البلدان الأقل نموا في ٢٠٠٧م

النتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (بليون دولار)						الجدول أ-٣
2008	2007	2006	2005	2004	2003	
12.06	9.66	7.72	6.49	5.39	4.44	أفغانستان
81.94	73.69	65.20	61.13	59.12	54.48	بنغلاديش
6.94	5.55	4.74	4.40	4.05	3.57	بنين
8.10	6.77	5.78	5.44	5.04	4.33	بوركينافاسو
8.39	7.02	6.31	5.88	4.42	2.74	نشاد
0.53	0.47	0.40	0.39	0.36	0.33	جزر القمر
0.98	0.85	0.77	0.71	0.67	0.63	جيبوتي
0.81	0.65	0.51	0.46	0.40	0.37	غامبيا
4.54	4.16	2.90	2.94	3.67	3.45	غينيا
0.46	0.38	0.32	0.30	0.29	0.25	غينيا-بيساو
1.26	1.05	0.92	0.75	0.78	0.69	المالديف
8.78	7.16	6.13	5.50	4.99	4.44	مالي
3.16	2.82	2.70	1.86	1.50	1.29	موريتانيا
9.65	8.07	7.21	6.58	5.70	4.67	موزمبيق
5.38	4.25	3.65	3.38	2.90	2.65	النيجر
13.35	11.30	9.37	8.72	8.04	6.87	السنغال
1.96	1.67	1.42	1.22	1.07	0.99	سيراليون
2.66	2.68	2.53	2.32	2.21	2.10	الصومال
57.91	46.53	36.40	27.39	21.69	17.78	السودان
2.89	2.50	2.22	2.11	1.94	1.67	توغو
14.53	11.91	9.96	9.22	7.93	6.61	أوغندا
27.15	21.65	19.06	16.73	13.87	11.78	اليمن
<b>273.44</b>	<b>230.78</b>	<b>196.22</b>	<b>173.89</b>	<b>156.01</b>	<b>136.09</b>	<b>البلدان الأقل نموا بالمنظمة</b>
539.72	435.47	360.46	306.13	261.97	225.63	جميع البلدان الأقل نموا <sup>(٥)</sup>
4,598.81	3,765.95	3,189.06	2,703.04	2,269.94	1,892.13	بلدان المنظمة
18,763.61	15,456.78	12,676.38	10,739.67	9,018.09	7,575.40	البلدان النامية
60,863.16	54,999.07	48,882.10	45,182.64	41,809.12	37,139.64	العالم
						<b>البلدان الأقل نموا بالمنظمة كنسبة مئوية من:</b>
50.66	53.00	54.44	56.80	59.55	60.32	جميع البلدان الأقل نموا <sup>(٥)</sup>
5.95	6.13	6.15	6.43	6.87	7.19	بلدان المنظمة
1.46	1.49	1.55	1.62	1.73	1.80	البلدان النامية
0.45	0.42	0.40	0.38	0.37	0.37	العالم
المصدر: مركز أنقرة، قاعدة بيانات البيزنز؛ صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الإقتصاد العالمي، إبريل ٢٠٠٩؛ شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة، قاعدة بيانات المجاميع الرئيسية للحسابات القومية						
<sup>(٥)</sup> بيانات ٢٠٠٨ لا تشمل جزيرة الرأس الأخضر لتخرجها من قائمة البلدان الأقل نموا في ٢٠٠٧م						



النتج المحلي الإجمالي للفرد (بالسعر الجاري للدولار)						الجدول أ-؛
2008	2007	2006	2005	2004	2003	
429	352	289	253	218	186	أفغانستان
506	463	418	399	393	369	بنغلاديش
856	707	623	594	564	511	بنين
577	493	431	415	393	349	بوركينافاسو
862	739	681	651	502	319	تشاد
816	729	645	633	605	553	جزر القمر
1,253	1,108	1,029	974	930	891	جيبوتي
496	410	328	306	273	257	غامبيا
442	417	301	314	405	393	غينيا
264	225	193	189	184	166	غينيا-بيساو
3,649	3,055	2,652	2,239	2,388	2,197	المالديف
657	548	480	440	409	372	مالي
1,043	952	933	658	542	477	موريتانيا
465	397	362	337	297	248	موزمبيق
391	318	282	269	238	224	النيجر
1,066	924	785	748	706	618	السنغال
332	290	255	223	202	191	سيراليون
298	307	296	277	271	263	الصومال
1,519	1,252	1,005	776	629	529	السودان
436	387	352	344	323	286	توغو
453	385	334	320	285	246	أوغندا
1,182	971	882	798	682	598	اليمن
<b>658</b>	<b>569</b>	<b>495</b>	<b>450</b>	<b>413</b>	<b>369</b>	<b>البلدان الأقل نموا الأعضاء بالمنظمة</b>
664	548	464	403	354	312	جميع البلدان الأقل نموا <sup>(٥)</sup>
3,085	2,567	2,217	1,918	1,643	1,426	بلدان المنظمة
3,322	2,767	2,299	1,974	1,680	1,438	البلدان النامية
9,148	8,352	7,512	7,031	6,586	5,950	العالم
المصدر: مركز أنقرة، قاعدة بيانات البيزند؛ صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الإقتصاد العالمي، إبريل ٢٠٠٩؛ شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة، قاعدة بيانات المجاميع الرئيسية للحسابات القومية						
<sup>(٥)</sup> بيانات ٢٠٠٨ لا تشمل جزيرة الرأس الأخضر لتخرجها من قائمة البلدان الأقل نموا في ٢٠٠٧م						

الجدول أ-هـ القيمة المضافة حسب النشاط الاقتصادي (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)																				
الخدمات					الصناعة التحويلية					الصناعة					الزراعة					
2008	2005	2000	1995	1990	2008	2005	2000	1995	1990	2008	2005	2000	1995	1990	2008	2005	2000	1995	1990	
33.5	32.9	19.8	23.8	40.6	16.8	16.3	16.9	5.4	20.6	26.5	26.2	23.2	10.5	23.7	40.0	40.9	57.0	65.7	35.7	أفغانستان <sup>(3)</sup>
52.3	52.6	49.2	49.1	47.2	18.0	16.5	15.2	15.3	13.4	28.6	27.2	25.3	24.6	21.4	19.1	20.1	25.5	26.4	31.5	بنغلاديش <sup>(3)</sup>
50.9	50.2	48.2	50.3	51.9	7.8	8.6	8.9	8.6	7.5	13.7	14.5	14.0	14.3	12.7	35.4	35.2	37.8	35.4	35.4	بنين <sup>(3)</sup>
44.8	44.2	46.3	43.3	50.6	13.6	13.8	13.1	13.6	14.2	23.8	20.1	21.1	21.3	20.8	31.4	35.7	32.6	35.4	28.6	بوركينافاسو <sup>(2)(3)</sup>
26.3	24.9	46.4	49.1	43.8	5.7	5.8	9.1	11.9	14.6	53.2	53.8	11.3	13.9	17.0	20.5	21.3	42.3	37.0	39.2	نشاد <sup>(1)(3)</sup>
41.3	41.0	41.0	48.5	51.5	4.1	4.1	4.5	4.1	4.1	10.5	10.5	11.3	11.7	8.1	48.3	48.5	47.7	39.9	40.4	جزر القمر <sup>(3)</sup>
79.7	79.9	81.1	81.3	74.9	2.5	2.6	2.6	2.9	3.6	16.6	16.6	14.8	15.4	22.0	3.6	3.5	4.1	3.2	3.1	جيبوتي <sup>(3)</sup>
55.9	56.5	61.7	65.1	71.4	5.8	6.0	6.6	7.9	7.6	16.2	15.0	14.4	14.3	13.1	27.9	28.5	23.8	20.6	15.4	غامبيا <sup>(3)</sup>
48.3	48.1	44.5	51.5	42.9	4.0	3.7	3.8	4.0	4.6	34.5	32.1	33.8	29.2	33.3	17.2	19.9	21.6	19.3	23.8	غينيا <sup>(2)(3)</sup>
28.6	28.1	28.9	32.7	37.2	8.1	7.8	9.0	5.2	7.4	12.1	11.7	12.3	12.2	18.2	59.3	60.3	58.8	55.1	44.6	غينيا-بيساو <sup>(2)(3)</sup>
76.6	73.0	77.1	76.0	73.0	6.5	7.2	7.7	7.6	6.9	17.5	17.3	14.5	13.0	12.4	6.0	9.7	8.4	11.0	14.6	المالديف
41.9	38.5	42.9	40.7	38.8	5.6	9.8	7.2	8.2	8.1	20.4	24.0	20.9	16.1	13.5	37.7	37.5	36.3	43.1	47.8	مالي <sup>(2)(3)</sup>
45.0	48.4	43.8	38.0	39.4	5.7	6.5	7.4	8.1	8.9	36.7	33.9	29.1	25.7	23.6	18.2	17.7	27.1	36.4	37.0	موريتانيا <sup>(2)(3)</sup>
47.7	48.9	52.3	51.9	44.5	15.1	15.1	12.0	7.4	12.7	25.1	24.8	24.1	14.2	18.4	27.3	26.4	23.6	33.9	37.1	موزمبيق <sup>(2)(3)</sup>
40.0	42.7	48.1	50.2	48.7	5.3	5.9	6.7	6.6	6.6	14.1	11.8	13.2	14.6	17.9	45.9	45.5	38.7	35.1	33.4	النيجر <sup>(3)</sup>
61.4	59.6	57.6	55.8	57.2	14.5	15.1	14.7	17.0	16.2	23.5	23.6	23.2	24.7	23.5	15.2	16.8	19.1	19.5	19.3	النيجال <sup>(3)</sup>
38.9	38.4	13.3	18.4	45.1	2.3	2.3	3.5	9.3	8.7	10.3	10.1	28.4	38.7	19.6	50.8	51.5	58.4	42.9	35.3	سيراليون <sup>(2)(3)</sup>
32.6	32.6	32.6	32.6	24.7	2.5	2.5	2.5	2.5	2.0	7.3	7.3	7.3	7.3	6.0	60.1	60.1	60.1	60.1	69.3	الصومال <sup>(3)</sup>
43.6	43.7	45.2	48.5	49.9	9.4	9.4	6.9	5.7	8.7	24.0	23.3	18.3	11.6	16.3	32.4	32.9	36.4	39.8	33.8	السودان <sup>(1)(3)</sup>
39.7	37.9	42.6	42.0	45.8	8.7	9.4	9.8	9.7	9.9	18.5	18.9	19.7	19.4	19.7	41.8	43.1	37.7	38.6	34.5	توغو <sup>(3)</sup>
51.6	50.1	48.6	45.3	43.3	7.4	7.3	7.5	6.4	5.3	24.5	24.4	22.5	18.1	14.2	23.9	25.5	28.9	36.6	42.5	أوغندا <sup>(3)</sup>
46.4	43.7	43.1	52.7	52.0	7.9	6.8	5.5	11.9	7.8	44.3	46.3	44.2	29.0	24.3	9.4	10.1	12.8	18.3	23.7	اليمن <sup>(1)(3)</sup>
<b>46.9</b>	<b>46.9</b>	<b>46.9</b>	<b>47.7</b>	<b>47.8</b>	<b>11.7</b>	<b>11.6</b>	<b>11.1</b>	<b>11.0</b>	<b>11.2</b>	<b>27.9</b>	<b>27.5</b>	<b>24.8</b>	<b>20.7</b>	<b>19.8</b>	<b>25.2</b>	<b>25.6</b>	<b>28.3</b>	<b>31.6</b>	<b>32.4</b>	البلدان الأقل نموا الأعضاء بالمنظمة
41.9	42.7	43.9	44.1	43.2	9.8	10.0	9.8	9.7	10.8	30.8	30.2	25.1	20.7	21.2	27.3	27.2	31.0	35.3	35.5	جميع البلدان الأقل نموا <sup>(6)</sup>
43.7	43.7	45.5	47.3	45.6	14.0	15.0	15.3	17.0	15.2	45.8	45.1	41.5	37.0	36.8	10.5	11.2	13.0	15.6	17.6	بلدان المنظمة
49.9	50.7	51.8	51.6	44.7	23.0	22.8	22.3	22.0	22.6	40.3	39.3	37.0	35.4	38.6	9.8	10.0	11.2	13.0	16.7	البلدان النامية

المصدر: مركز أقررة، قاعدة بيانات البيزندي؛ وحدة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة، قاعدة بيانات المجاميع الرئيسية للحسابات القومية

(1) بلدان مصدرة للنفط (ثلاثة بلدان).  
(2) بلدان مصدرة لسلم أساسية غير نفطية (٧ بلدان).  
(3) بلدان ذات الدخل المنخفض وعجز غذائي (٢١ بلد).  
\* البيانات تشمل جزيرة الرأس الأخضر لتخرجها من قائمة البلدان الأقل نموا في ٢٠٠٧.

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%)						الجدول أ-٦
2008	2007	2006	2005	2004	2003	
3.4	12.1	8.2	16.1	8.8	15.1	أفغانستان
5.6	6.3	6.5	6.3	6.1	5.8	بنغلاديش
5.0	4.6	3.8	2.9	3.0	4.0	بنين
5.0	3.6	5.5	7.1	4.6	7.3	بوركينافاسو
-0.4	0.2	0.2	7.9	33.6	14.7	تشاد
1.0	0.5	1.2	4.2	-0.2	2.5	جزر القمر
5.8	5.1	4.8	3.2	3.0	3.2	جيبوتي
5.9	6.3	6.5	5.1	7.0	6.9	غامبيا
4.0	1.8	2.5	3.0	2.3	1.2	غينيا
3.3	2.7	0.6	3.5	2.2	-0.6	غينيا-بيساو
5.7	7.2	18.0	-4.6	9.5	8.5	المالديف
5.0	4.3	5.3	6.1	1.2	7.2	مالي
2.2	1.0	11.4	5.4	5.2	5.6	موريتانيا
6.2	7.0	8.7	8.4	7.9	6.5	موزمبيق
9.5	3.3	5.8	8.4	-0.8	7.1	النيجر
2.5	4.7	2.4	5.6	5.9	6.7	السنغال
5.5	6.4	7.4	7.3	7.4	9.5	سيراليون
2.6	2.6	2.6	2.4	2.8	2.1	الصومال
6.8	10.2	11.3	6.3	5.1	7.1	السودان
1.1	1.9	3.9	1.2	2.4	5.2	توغو
9.5	8.6	10.8	6.3	6.8	6.5	أوغندا
3.9	3.3	3.2	5.6	4.0	3.7	اليمن
<b>5.4</b>	<b>6.3</b>	<b>6.7</b>	<b>6.5</b>	<b>6.3</b>	<b>6.3</b>	<b>البلدان الأقل نموا بالمنظمة</b>
7.0	8.6	8.1	8.3	7.7	5.8	جميع البلدان الأقل نموا <sup>(٥)</sup>
5.1	6.1	6.2	6.2	6.7	6.4	بلدان المنظمة
6.1	8.3	8.0	7.1	7.5	6.3	البلدان النامية
3.2	5.2	5.1	4.5	4.9	3.6	العالم

المصدر: مركز أنقرة، قاعدة بيانات البيزندي؛ البنك الدولي، التمويل الدولي للتنمية، قاعدة البيانات على الإنترنت، قسم الإحصاء بالأمم المتحدة، قاعدة البيانات الرئيسية المجمعة حول الحسابات القومية

<sup>(٥)</sup> بيانات ٢٠٠٨ لا تشمل جزيرة الرأس الأخضر لتخرجها من قائمة البلدان الأقل نموا في ٢٠٠٧م

معدل التضخم (التغير النسبة المئوية في المتوسط السنوي بمؤشرات أسعار المستهلك)						الجدول أ-٧
2008	2007	2006	2005	2004	2003	
27.2	13.0	5.1	12.3	13.2	24.1	أفغانستان
8.4	9.1	7.1	7.0	6.1	5.4	بنغلاديش
8.0	1.3	3.8	5.4	0.9	1.5	بنين
10.7	-0.2	2.4	6.4	-0.4	2.0	بوركينافاسو
8.3	-7.4	7.7	3.7	-4.8	-1.8	نشاد
4.8	4.5	3.4	3.0	4.5	3.7	جزر القمر
12.0	5.0	3.5	3.1	3.1	2.0	جيبوتي
4.5	5.4	2.1	5.0	14.3	17.0	غامبيا
22.9	34.7	31.4	17.5	11.0	3.0	غينيا
10.4	4.6	-0.1	5.6	0.8	-3.5	غينيا-بيساو
12.3	7.4	3.5	3.3	6.3	-2.8	المالديف
9.1	1.5	1.5	6.4	-3.1	-1.2	مالي
7.3	7.3	6.2	12.1	10.4	5.3	موريتانيا
10.3	8.2	13.2	6.4	12.6	13.5	موزمبيق
11.3	0.1	0.1	7.8	0.4	-1.8	النيجر
5.8	5.9	2.1	1.7	0.5	0.0	السنغال
14.8	11.7	9.5	12.1	14.2	7.5	سيراليون
						الصومال
14.3	8.0	7.2	8.5	8.4	7.7	السودان
8.4	1.0	2.2	6.8	0.4	-0.9	توغو
7.3	6.8	6.6	8.0	5.0	5.7	أوغندا
19.0	7.9	10.8	9.9	12.5	10.8	اليمن
<b>11.3</b>	<b>7.7</b>	<b>7.3</b>	<b>7.6</b>	<b>6.4</b>	<b>6.2</b>	<b>البلدان الأقل نمواً بالمنظمة</b>
13.4	10.3	9.5	9.4	9.5	14.5	جميع البلدان الأقل نمواً <sup>(٥)</sup>
12.0	8.5	8.4	7.8	6.6	8.2	بلدان المنظمة
9.3	6.4	5.4	5.7	5.9	6.7	البلدان النامية
6.0	4.0	3.6	3.7	3.6	3.7	العالم
المصدر: مركز أنقرة، قاعدة بيانات البيزندي؛ صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الإقتصاد العالمي، إبريل ٢٠٠٩						
<sup>(٥)</sup> بيانات ٢٠٠٨ لا تشمل جزيرة الرأس الأخضر لتخرجها من قائمة البلدان الأقل نمواً في ٢٠٠٧م						

صادرات السلم (فوب، مليون دولار)						الجدول ٨-أ
2008	2007	2006	2005	2004	2003	
420	340	277	240	185	210	أفغانستان
13,907	12,728	11,650	8,494	7,586	6,229	بنغلاديش
611	416	344	300	290	271	بنين
505	477	419	373	375	248	بوركينافاسو
3,480	2,275	2,281	1,840	1,111	91	نشاد
32	30	32	24	35	33	جزر القمر
494	422	340	274	252	247	جيبوتي
62	46	34	28	38	18	غامبيا
1,896	1,677	1,365	1,328	560	629	غينيا
191	373	133	109	110	71	غينيا-بيساو
201	163	170	99	123	113	المالديف
231	243	394	258	328	215	مالي
2,241	1,705	1,399	943	803	594	موريتانيا
2,359	2,738	2,381	1,745	1,504	1,044	موزمبيق
1,518	384	429	299	222	200	النيجر
1,906	1,723	1,364	1,443	1,276	1,159	السنغال
227	268	209	196	184	141	سيراليون
456	377	301	251	190	150	الصومال
12,807	8,867	5,657	4,824	3,774	2,609	السودان
938	700	567	364	408	416	توغو
1,043	856	691	674	576	534	أوغندا
9,252	6,749	6,426	5,611	4,078	3,726	اليمن
<b>54,776</b>	<b>43,558</b>	<b>36,862</b>	<b>29,719</b>	<b>24,007</b>	<b>18,948</b>	<b>البلدان الأقل نموا بالمنظمة</b>
165,220	114,999	96,272	74,085	54,781	42,365	جميع البلدان الأقل نموا <sup>(٥)</sup>
1,791,004	1,350,029	1,197,380	986,471	802,882	610,998	بلدان المنظمة
6,130,220	4,920,930	4,128,720	3,371,930	2,718,770	2,104,970	البلدان النامية
16,009,900	13,849,300	11,969,000	10,363,000	9,133,340	7,525,250	العالم
						<b>البلدان الأقل نموا بالمنظمة كنسبة مئوية من:</b>
33.15	37.88	38.29	40.11	43.82	44.73	جميع البلدان الأقل نموا <sup>(٥)</sup>
3.06	3.23	3.08	3.01	2.99	3.10	بلدان المنظمة
0.89	0.89	0.89	0.88	0.88	0.90	البلدان النامية
0.34	0.31	0.31	0.29	0.26	0.25	العالم
						<b>لتغير النسبي السنوي</b>
25.8	18.2	24.0	23.8	26.7	18.9	البلدان الأقل نموا الأعضاء بالمنظمة
43.7	19.5	29.9	35.2	29.3	15.6	جميع البلدان الأقل نموا <sup>(٥)</sup>
32.7	12.7	21.4	22.9	31.4	20.7	بلدان المنظمة
24.6	19.2	22.4	24.0	29.2	20.2	البلدان النامية
15.6	15.7	15.5	13.5	21.4	17.0	العالم

المصدر: مركز أنقرة، قاعدة بيانات الميزنة؛ صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات إحصاءات إنتاج التجارة، أغسطس ٢٠٠٩

<sup>(٥)</sup> بيانات ٢٠٠٨ لا تشمل جزيرة الرأس الأخضر لتخرجها من قائمة البلدان الأقل نموا في ٢٠٠٧م

واردات السلع (سيف، مليون دولار)						الجدول أ-٩
2008	2007	2006	2005	2004	2003	
5,739	4,879	3,825	3,007	1,973	1,608	أفغانستان
23,817	18,476	16,096	13,851	11,590	9,998	بنغلاديش
6,634	4,873	3,476	893	897	886	بنين
1,753	1,572	1,258	1,096	1,024	863	بوركينافاسو
814	717	529	488	412	351	نشاد
243	156	142	114	111	124	جزر القمر
2,385	1,915	1,548	1,207	896	864	جيبوتي
968	863	709	638	577	506	غامبيا
3,806	2,953	2,302	1,910	1,167	694	غينيا
267	240	201	213	136	159	غينيا-بيساو
1,425	1,133	909	745	645	471	المالديف
3,139	2,818	2,352	2,068	1,887	1,526	مالي
2,372	1,854	1,467	1,368	1,123	1,001	موريتانيا
4,664	3,798	2,914	2,467	2,035	1,740	موزمبيق
1,442	1,098	1,009	838	588	495	النيجر
6,378	4,961	3,423	3,217	2,856	2,359	السنغال
822	643	565	609	523	602	سيراليون
1,107	887	793	626	547	422	الصومال
10,718	8,742	8,074	6,690	4,086	2,689	السودان
3,698	4,177	2,631	590	557	563	توغو
3,318	2,843	2,134	1,702	1,495	1,375	أوغندا
10,197	8,903	6,969	4,800	3,985	4,302	اليمن
<b>95,704</b>	<b>78,500</b>	<b>63,325</b>	<b>49,138</b>	<b>39,109</b>	<b>33,597</b>	<b>البلدان الأقل نموا بالمنظمة</b>
180,611	145,862	116,257	92,423	74,753	62,404	جميع البلدان الأقل نموا <sup>(٥)</sup>
1,549,275	1,204,967	968,786	826,775	694,868	502,999	بلدان المنظمة
5,892,300	4,667,460	3,756,490	3,103,260	2,606,740	1,991,690	البلدان النامية
16,737,800	14,359,100	12,377,800	10,757,900	9,485,940	7,752,300	<b>العالم</b>
						البلدان الأقل نموا بالمنظمة كنسبة مئوية من:
52.99	53.82	54.47	53.17	52.32	53.84	جميع البلدان الأقل نموا <sup>(٥)</sup>
6.18	6.51	6.54	5.94	5.63	6.68	بلدان المنظمة
1.62	1.68	1.69	1.58	1.50	1.69	البلدان النامية
0.57	0.55	0.51	0.46	0.41	0.43	العالم
						لتغير النسبي السنوي
21.9	24.0	28.9	25.6	16.4	27.0	البلدان الأقل نموا الأعضاء بالمنظمة
23.8	25.5	25.8	23.6	19.8	24.1	جميع البلدان الأقل نموا <sup>(٥)</sup>
28.6	24.4	17.2	19.0	38.1	18.8	بلدان المنظمة
26.2	24.3	21.0	19.0	30.9	18.7	البلدان النامية
16.6	16.0	15.1	13.4	22.4	16.9	العالم

المصدر: مركز أنقرة، قاعدة بيانات الميزنة؛ صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات إحصاءات إتجاه التجارة، أغسطس ٢٠٠٩

<sup>(٥)</sup> بيانات ٢٠٠٨ لا تشمل جزيرة الرأس الأخضر لتخرجها من قائمة البلدان الأقل نموا في ٢٠٠٧م



ميزان الحساب الجاري (مليون دولار)						الجدول أ-١٠
2008	2007	2006	2005	2004	2003	
-181	85	-379	-182	-265	-696	أفغانستان
768	812	762	8	-190	176	بنغلاديش
-575	-549	-270	-241	-292	-298	بنين
-892	-561	-554	-635	-532	-379	بور كينا فاسو
-958	-739	-564	140	-768	-1,338	نشاد
-49	-31	-24	-28	-17	-10	جزر القمر
-385	-217	-113	-23	-9	21	جيبوتي
-138	-87	-74	-93	-54	-18	غامبيا
-467	-309	-41	7	-82	-14	غينيا
-9	39	-36	-2	18	-14	غينيا-بيساو
-699	-425	-302	-269	-126	-32	المالديف
-721	-565	-255	-473	-423	-278	مالي
-497	-321	-36	-877	-517	-175	موريتانيا
-1,213	-768	-660	-749	-507	-721	موزمبيق
-676	-383	-355	-301	-212	-198	النيجر
-1,645	-1,334	-887	-675	-487	-421	السنغال
-163	-63	-50	-86	-62	-48	سيراليون
						الصومال
-5,360	-5,812	-5,540	-3,035	-1,409	-1,396	السودان
-192	-99	-63	165	-57	-70	توغو
-469	-367	-334	-130	5	-309	أوغندا
-541	-1,507	206	633	225	176	اليمن
<b>-15,062</b>	<b>-13,201</b>	<b>-9,569</b>	<b>-6,846</b>	<b>-5,761</b>	<b>-6,042</b>	<b>البلدان الأقل نموا بالمنظمة</b>
-4,388	-6,121	-25	-6,253	-9,021	-10,766	جميع البلدان الأقل نموا <sup>(٥)</sup>
407,356	299,195	314,514	229,693	104,128	76,869	بلدان المنظمة
714,440	633,403	630,632	447,763	226,086	151,271	البلدان النامية
249,484	243,798	176,111	53,747	12,277	-68,829	العالم
المصدر: مركز أنقرة، قاعدة بيانات البيند؛ صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الإقتصاد العالمي، إبريل ٢٠٠٩						
<sup>(٥)</sup> بيانات ٢٠٠٨ لا تشمل جزيرة الرأس الأخضر لتخرجها من قائمة البلدان الأقل نموا في ٢٠٠٧م						

إجمالي الإحتياطي باستثناء الذهب (مليون دولار)						الجدول أ-١١
2008	2007	2006	2005	2004	2003	
						أفغانستان
5,689	5,183	3,806	2,767	3,172	2,578	بنغلاديش
1,263	1,209	912	657	640	718	بنين
928	1,029	555	438	669	752	بور كينا فاسو
1,345	955	625	226	222	187	نشاد
112	117	94	86	104	94	جزر القمر
175	132	120	89	94	100	جيبوتي
117	143	121	98	84	59	غامبيا
			95	110		غينيا
124	113	82	80	73	33	غينيا-بيساو
241	308	231	186	204	159	المالديف
1,072	1,087	970	855	861	952	مالي
	198	187	64	34	27	موريتانيا
1,578	1,445	1,156	1,054	1,131	938	موزمبيق
705	593	371	250	258	260	النيجر
1,602	1,660	1,334	1,191	1,386	1,111	السنغال
220	217	184	171	125	67	سيراليون
						الصومال
1,399	1,378	1,660	1,869	1,338	529	السودان
582	438	375	195	360	205	توغو
2,301	2,560	1,811	1,344	1,308	1,080	أوغندا
8,111	7,715	7,512	6,115	5,665	4,987	اليمن
<b>27,565</b>	<b>26,481</b>	<b>22,104</b>	<b>17,829</b>	<b>17,837</b>	<b>14,837</b>	<b>البلدان الأقل نموا بالمنظمة</b>
61,928	53,374	44,120	33,424	30,621	24,062	جميع البلدان الأقل نموا <sup>(٥)</sup>
813,504	802,767	595,580	454,521	387,805	309,613	بلدان المنظمة
4,476,425	4,030,317	2,832,379	2,147,392	1,731,668	1,310,929	البلدان النامية
6,977,454	6,462,511	5,091,266	4,244,246	3,866,793	3,153,808	العالم
المصدر: مركز أنقرة، قاعدة بيانات البيزندي؛ صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات إحصاءات التمويل الدولي، يناير ٢٠١٠						
<sup>(٥)</sup> بيانات ٢٠٠٨ لا تشمل جزيرة الرأس الأخضر لتخرجها من قائمة البلدان الأقل نموا في ٢٠٠٧م						

إجمالي تكوين رأس المال (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)						الجدول أ-١٢
2008	2007	2006	2005	2004	2003	
29	31	33	31	17	16	أفغانستان
24	24	25	25	24	23	بنغلاديش
21	21	21	18	21	20	بنين
22	15	14	16	10	12	بوركينافاسو
16	16	16	25	27	45	تشاد
13	10	9	9	9	10	جزر القمر
47	42	35	23	21	19	جيبوتي
48	38	39	36	36	42	غامبيا
14	11	14	14	11	10	غينيا
16	15	17	15	13	19	غينيا-بيساو
45	52	60	61	42	27	المالديف
25	24	20	22	22	26	مالي
21	22	29	71	46	27	موريتانيا
20	16	17	18	18	22	موزمبيق
26	24	24	23	15	16	النيجر
30	26	25	24	22	22	السنغال
15	29	29	11	6	8	سيراليون
20	20	20	20	20	20	الصومال
21	24	25	24	22	20	السودان
12	17	19	17	15	15	توغو
24	23	21	22	22	21	أوغندا
39	40	30	23	19	18	اليمن
25	25	24	24	22	21	البلدان الأقل نموا بالمنظمة
24	24	23	22	21	20	جميع البلدان الأقل نموا <sup>(٩)</sup>
23	24	23	22	22	22	بلدان المنظمة
31	29	28	27	27	25	البلدان النامية

المصدر: مركز أنقرة، قاعدة بيانات البيزنند؛ وحدة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة، قاعدة بيانات المجاميع الرئيسية للحسابات القومية

<sup>(٩)</sup> بيانات ٢٠٠٨ لا تشمل جزيرة الرأس الأخضر لتخرجها من قائمة البلدان الأقل نموا في ٢٠٠٧م

إجمالي المدخرات المحلية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)						الجدول أ-١٣
2008	2007	2006	2005	2004	2003	
-8	-9	-8	-15	-30	-33	أفغانستان
20	20	20	20	20	19	بنغلاديش
13	12	11	11	12	10	بنين
7	1	0	1	-4	-1	بوركينافاسو
50	48	50	54	46	22	تشاد
-18	-17	-15	-12	-9	-3	جزر القمر
1	9	12	9	8	10	جيبوتي
5	5	14	11	4	17	غامبيا
2	0	9	11	7	8	غينيا
3	2	6	2	-3	9	غينيا-بيساو
12	26	37	28	43	49	المالديف
17	18	17	14	14	19	مالي
1	8	21	7	4	-3	موريتانيا
9	9	8	4	1	-1	موزمبيق
11	11	12	11	4	8	النيجر
8	6	7	9	9	10	السنغال
4	13	8	-12	-20	-26	سيراليون
19	19	19	19	19	19	الصومال
21	20	14	14	19	16	السودان
-5	-6	-9	-11	-2	-1	توغو
5	8	7	11	11	8	أوغندا
39	34	30	28	20	17	اليمن
<b>18</b>	<b>18</b>	<b>16</b>	<b>16</b>	<b>14</b>	<b>13</b>	<b>البلدان الأقل نموا بالمنظمة</b>
20	19	18	16	14	12	جميع البلدان الأقل نموا <sup>(٩)</sup>
34	32	33	31	29	27	بلدان المنظمة
33	33	33	31	30	28	البلدان النامية
المصدر: مركز أنقرة، قاعدة بيانات البيزندي؛ وحدة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة، قاعدة بيانات المجاميع الرئيسية للحسابات القومية						
<sup>(٩)</sup> بيانات ٢٠٠٨ لا تشمل جزيرة الرأس الأخضر لتخرجها من قائمة البلدان الأقل نموا في ٢٠٠٧م						

صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)							الجدول أ-١٤
2008	2007	2006	2005	2004	2003	1990	
300	243	238	271	187	58		أفغانستان
1,086	666	793	845	460	350	3	بنغلاديش
120	255	53	53	64	45	62	بنين
137	344	34	34	14	29	0	بوركينافاسو
834	718	656	-99	467	713	9	نشاد
8	8	1	1	1	1	0	جزر القمر
234	195	164	59	39	14	0	جيبوتي
63	76	71	45	49	15	14	غامبيا
1,350	386	125	105	98	83	18	غينيا
15	19	18	9	2	4	2	غينيا-بيساو
15	15	14	9	15	14	6	المالديف
127	73	83	224	101	132	6	مالي
103	153	155	814	392	102	7	موريتانيا
587	427	154	108	245	337	9	موزمبيق
147	129	51	30	20	11	41	النيجر
706	297	220	45	77	52	57	السنغال
30	94	59	83	61	9	32	سيراليون
87	141	96	24	-5	-1	6	الصومال
2,601	2,436	3,541	2,305	1,511	1,349	-31	السودان
68	49	77	77	59	34	23	توغو
787	733	644	380	295	202	-6	أوغندا
463	917	1,121	-302	144	6	-131	اليمن
<b>9,867</b>	<b>8,375</b>	<b>8,366</b>	<b>5,119</b>	<b>4,295</b>	<b>3,558</b>	<b>128</b>	<b>البلدان الأقل نموا بالمنظمة</b>
33,098	25,928	22,844	15,933	13,694	13,087	566	جميع البلدان الأقل نموا <sup>(٥)</sup>
182,912	153,235	134,522	87,715	52,766	36,383	5,718	بلدان المنظمة
735,095	620,210	488,312	360,240	320,706	203,895	35,158	البلدان النامية
1,697,353	1,978,838	1,461,074	973,329	734,892	565,160	207,273	العالم
							<b>البلدان الأقل نموا الأعضاء بالمنظمة كنسبة مئوية من:</b>
29.81	32.30	36.62	32.13	31.36	27.19	22.61	جميع البلدان الأقل نموا <sup>(٥)</sup>
5.39	5.47	6.22	5.84	8.14	9.78	2.24	بلدان المنظمة
1.34	1.35	1.71	1.42	1.34	1.75	0.36	البلدان النامية
0.58	0.42	0.57	0.53	0.58	0.63	0.06	العالم
المصدر: مركز أقرعة، قاعدة بيانات البيزنز؛ الأونكتاد، قاعدة بيانات الإستثمار الأجنبي المباشر							
<sup>(٥)</sup> بيانات ٢٠٠٨ لا تشمل جزيرة الرأس الأخضر لتخرجها من قائمة البلدان الأقل نموا في ٢٠٠٧ م							

المساعدات الإنمائية الرسمية (الصافي، مليون دولار) <sup>(*)</sup>							الجدول أ-١٥
2008	2007	2006	2005	2004	2003	1990	
4,865	3,965	2,956	2,736	2,170	1,591	122	أفغانستان
2,061	1,515	1,220	1,320	1,414	1,392	2,093	بنغلاديش
641	474	374	347	394	300	267	بنين
998	951	869	694	641	526	327	بوركينافاسو
416	354	282	380	337	252	311	نشاد
37	44	31	23	26	24	45	جزر القمر
121	112	115	74	64	79	194	جيبوتي
94	73	73	60	55	63	97	غامبيا
319	228	155	198	278	246	292	غينيا
132	122	81	66	76	150	126	غينيا-بيساو
54	37	38	76	28	23	21	المالديف
964	1,020	824	704	588	559	479	مالي
311	342	199	182	189	249	236	موريتانيا
1,994	1,778	1,601	1,297	1,243	1,048	998	موزمبيق
605	542	518	520	547	461	388	النيجر
1,058	872	823	684	1,057	454	812	السنغال
367	545	338	340	376	337	59	سيراليون
758	384	391	237	199	174	491	الصومال
2,384	2,112	2,044	1,823	992	613	813	السودان
330	121	79	82	64	50	258	توغو
1,657	1,737	1,539	1,191	1,215	997	663	أوغندا
305	236	280	289	251	234	400	اليمن
<b>20,470</b>	<b>17,567</b>	<b>14,830</b>	<b>13,323</b>	<b>12,204</b>	<b>9,822</b>	<b>9,490</b>	<b>البلدان الأقل نموا بالمنظمة</b>
38,427	32,980	28,191	25,920	25,409	24,228	16,623	جميع البلدان الأقل نموا <sup>(**)</sup>
47,946	42,960	48,540	53,204	27,566	23,139	24,981	بلدان المنظمة
128,608	107,102	106,149	107,975	79,399	71,121	56,959	البلدان النامية
							<b>البلدان الأقل نموا بالمنظمة</b>
							<b>كنسبة مئوية من:</b>
53.3	53.3	52.6	51.4	48.0	40.5	57.1	جميع البلدان الأقل نموا <sup>(**)</sup>
42.7	40.9	30.6	25.0	44.3	42.4	38.0	بلدان المنظمة
15.9	16.4	14.0	12.3	15.4	13.8	16.7	البلدان النامية
							<b>المساعدات الإنمائية للفرد (دولار)</b>
49	43	37	34	32	27	36	البلدان الأقل نموا الأعضاء
48	41	36	34	34	34	32	جميع البلدان الأقل نموا <sup>(**)</sup>
33	29	34	38	20	17	26	بلدان المنظمة
المصدر: مركز أنقرة، قاعدة بيانات البيزندي؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الإحصاءات الدولية حول التنمية							
(*) من المانحين، وضمنها الهبات.							
(**) البيانات لا تشمل الرأس الأخضر لتخرجها من قائمة البلدان الأقل نموا في ٢٠٠٧م.							



إجمالي قيمة الدين الخارجي (مليون دولار)						الجدول أ-١٦
2007	2006	2005	2004	2003	1990	
2,041	1,654					أفغانستان <sup>(٥)</sup>
22,033	20,491	18,919	20,129	18,774	12,439	بنغلاديش
857	811	1,837	1,920	1,828	1,292	بنين <sup>(٥)</sup>
1,461	1,123	2,003	2,007	1,735	832	بوركينافاسو <sup>(٥)</sup>
1,797	1,707	1,585	1,641	1,529	514	نشاد <sup>(٥)</sup>
291	296	291	307	293	188	جزر القمر <sup>(٥)</sup>
472	463	412	417	385	205	جيبوتي
733	724	668	672	634	369	غامبيا <sup>(٥)</sup>
3,268	3,281	3,247	3,538	3,457	2,476	غينيا <sup>(٥)</sup>
744	711	693	765	745	692	غينيا-بيساو <sup>(٥)</sup>
562	477	387	372	285	78	المالديف
2,018	1,649	3,228	3,320	3,114	2,468	مالي <sup>(٥)</sup>
1,704	1,624	2,316	2,333	2,355	2,113	موريتانيا <sup>(٥)</sup>
3,105	2,985	4,507	4,811	3,885	4,650	موزمبيق <sup>(٥)</sup>
972	857	1,984	1,977	2,074	1,730	النيجر <sup>(٥)</sup>
2,588	1,930	3,865	3,942	4,389	3,754	السنغال <sup>(٥)</sup>
348	1,308	1,564	1,652	1,523	1,176	سيراليون <sup>(٥)</sup>
2,944	2,838	2,750	2,849	2,838	2,370	الصومال <sup>(٥)</sup>
19,126	18,226	17,380	18,188	17,159	14,762	السودان <sup>(٥)</sup>
1,968	1,788	1,679	1,830	1,701	1,281	توغو <sup>(٥)</sup>
1,611	1,265	4,427	4,753	4,543	2,606	أوغندا <sup>(٥)</sup>
5,926	5,561	5,363	5,488	5,375	6,352	اليمن
<b>76,570</b>	<b>71,770</b>	<b>79,103</b>	<b>82,912</b>	<b>78,621</b>	<b>62,347</b>	<b>البلدان الأقل نموا بالمنظمة</b>
144,231	132,521	156,063	161,325	154,668	124,458	جميع البلدان الأقل نموا
835,968	742,100	700,049	724,293	672,839	393,654	بلدان المنظمة
3,466,045	2,858,432	2,633,045	2,636,451	2,470,483	1,283,129	البلدان النامية
						<b>البلدان الأقل نموا بالمنظمة كنسبة مئوية من:</b>
53.1	54.2	50.7	51.4	50.8	50.1	جميع البلدان الأقل نموا
9.2	9.7	11.3	11.4	11.7	15.8	بلدان المنظمة
2.2	2.5	3.0	3.1	3.2	4.9	البلدان النامية
المصدر: مركز أنقرة، قاعدة بيانات الـبيزند؛ البنك الدولي، التمويل الدولي للتنمية، قاعدة البيانات على الإنترنت						
* بلدان فقيرة مثقلة بالديون						

قيمة الدين الخارجي طويل الأجل (مليون دولار)						الجدول أ-١٧
2007	2006	2005	2004	2003	1990	
1,961.4	1,635.3					أفغانستان
20,150.5	18,836.3	17,922.6	19,186.4	18,083.0	11,657.7	بنغلاديش
851.9	768.6	1,744.7	1,831.1	1,726.2	1,218.5	بنين
1,268.4	1,003.2	1,878.6	1,863.4	1,596.6	747.9	بوركينافاسو
1,712.5	1,627.5	1,494.7	1,527.7	1,405.5	454.0	نشاد
279.2	259.8	257.3	273.2	265.4	175.4	جزر القمر
439.8	426.0	376.5	382.1	355.5	155.2	جيبوتي
704.3	688.3	625.0	620.3	566.6	308.4	غامبيا
3,048.0	2,979.9	2,930.5	3,187.7	3,154.0	2,252.8	غينيا
730.5	695.0	671.3	737.9	712.5	630.4	غينيا-بيساو
425.9	377.8	325.4	331.7	259.5	64.0	المالديف
1,988.5	1,624.4	3,101.6	3,135.5	2,910.1	2,336.9	مالي
1,437.0	1,395.4	2,079.3	2,081.7	2,076.3	1,805.8	موريتانيا
2,532.8	2,354.1	3,719.4	4,122.5	3,243.1	4,230.6	موزمبيق
882.2	781.3	1,814.8	1,832.7	1,932.9	1,491.2	النيجر
2,228.9	1,809.1	3,681.2	3,702.1	3,993.7	3,018.5	السنغال
308.2	1,256.5	1,350.2	1,434.3	1,337.0	919.9	سيراليون
1,978.8	1,922.6	1,881.5	1,949.0	1,936.1	1,925.9	الصومال
12,337.4	11,663.4	11,074.8	11,547.3	11,109.8	9,651.2	السودان
1,654.6	1,553.5	1,446.3	1,605.2	1,484.4	1,080.7	توغو
1,575.1	1,107.7	4,216.4	4,425.6	4,158.3	2,177.5	أوغندا
5,343.2	4,997.6	4,717.1	4,799.3	4,744.5	5,160.4	اليمن
<b>63,839.0</b>	<b>59,763.4</b>	<b>67,309.3</b>	<b>70,576.9</b>	<b>67,051.2</b>	<b>51,462.7</b>	<b>البلدان الأقل نموا بالمنظمة</b>
120,099.6	109,993.1	133,191.0	138,566.6	133,858.7	106,015.7	جميع البلدان الأقل نموا
675,924.6	585,972.6	548,642.1	574,618.6	541,718.2	330,322.1	بلدان المنظمة
2,602,309.5	2,195,466.6	2,048,665.1	2,079,545.3	1,976,479.3	1,054,686.8	البلدان النامية
						<b>البلدان الأقل نموا بالمنظمة كنسبة</b>
						<b>من:</b>
53.2	54.3	50.5	50.9	50.1	48.5	جميع البلدان الأقل نموا
9.4	10.2	12.3	12.3	12.4	15.6	بلدان المنظمة
2.5	2.7	3.3	3.4	3.4	4.9	البلدان النامية

المصدر: مركز أنقرة، قاعدة بيانات الـبيزند؛ البنك الدولي، التمويل الدولي للتنمية، قاعدة البيانات على الإنترنت

قيمة الدين الخارجي قصير الأجل (مليون دولار)						الجدول أ-١٨
2007	2006	2005	2004	2003	1990	
21.0	18.2					أفغانستان
1,382.4	1,178.0	688.4	712.0	617.0	155.9	بنغلاديش
0.6	39.5	39.4	24.0	29.0	55.4	بنين
155.0	85.1	21.2	29.1	14.1	84.0	بوركينافاسو
28.8	12.1	11.0	17.2	17.2	29.8	نشاد
11.8	36.3	33.4	33.7	27.5	12.4	جزر القمر
16.3	18.8	16.6	13.4	9.2	50.1	جيبوتي
22.5	18.3	22.5	26.9	32.8	15.7	غامبيا
155.0	228.8	228.8	228.9	166.4	172.0	غينيا
8.4	8.1	9.9	11.2	12.1	56.5	غينيا-بيساو
130.0	93.2	55.3	40.5	25.9	14.0	المالديف
17.0	17.0	17.0	39.5	35.4	61.8	مالي
254.2	228.6	167.0	160.7	174.1	237.6	موريتانيا
556.6	620.7	630.8	491.5	432.5	345.3	موزمبيق
49.3	49.3	41.4	8.9	9.6	153.6	النيجر
332.0	95.1	35.7	35.7	155.5	421.1	السنغال
3.4	16.9	21.4	22.4	16.8	148.1	سيراليون
787.8	746.7	708.8	725.7	735.4	285.1	الصومال
6,306.9	6,045.1	5,786.6	6,047.8	5,450.2	4,155.2	السودان
311.3	225.9	218.6	197.9	175.0	113.0	توغو
26.5	148.1	79.4	135.4	148.4	146.4	أوغندا
413.4	317.6	353.2	312.9	229.4	1,191.5	اليمن
<b>10,990.3</b>	<b>10,247.5</b>	<b>9,186.5</b>	<b>9,315.1</b>	<b>8,513.6</b>	<b>7,904.5</b>	<b>البلدان الأقل نموا بالمنظمة</b>
20,685.0	19,213.0	17,398.4	16,362.0	14,618.6	13,051.8	جميع البلدان الأقل نموا
148,933.2	141,280.9	123,427.8	111,119.0	88,558.9	56,402.1	بلدان المنظمة
848,195.1	643,106.0	535,200.5	460,888.0	387,184.0	194,456.5	البلدان النامية
						<b>البلدان الأقل نموا بالمنظمة كنسبة مئوية من:</b>
53.1	53.3	52.8	56.9	58.2	60.6	جميع البلدان الأقل نموا
7.4	7.3	7.4	8.4	9.6	14.0	بلدان المنظمة
1.3	1.6	1.7	2.0	2.2	4.1	البلدان النامية

المصدر: مركز أنقرة، قاعدة بيانات الـبيزند؛ البنك الدولي، التمويل الدولي للتنمية، قاعدة البيانات على الإنترنت

إستغلال إئتمانات صندوق النقد الأجنبي (مليون دولار)						الجدول أ-١٩
2007	2006	2005	2004	2003	1990	
59	0					أفغانستان
501	476	308	231	74	626	بنغلاديش
4	3	53	65	73	18	بنين
37	35	104	115	125	0	بوركينافاسو
56	68	79	96	106	30	نشاد
0	0	0	0	0	0	جزر القمر
16	18	19	21	20	0	جيبوتي
6	18	21	25	35	45	غامبيا
65	72	87	122	136	51	غينيا
5	8	12	16	20	5	غينيا-بيساو
6	6	6	0	0	0	المالديف
13	8	109	145	169	69	مالي
13	0	69	90	104	70	موريتانيا
15	10	157	197	209	74	موزمبيق
40	27	128	135	131	85	النيجر
27	26	148	204	240	314	السنغال
37	35	192	196	169	108	سيراليون
177	168	160	174	166	159	الصومال
482	518	518	593	599	956	السودان
2	8	14	27	42	87	توغو
9	9	131	192	236	282	أوغندا
169	246	292	376	401	0	اليمن
<b>1,740</b>	<b>1,759</b>	<b>2,608</b>	<b>3,020</b>	<b>3,056</b>	<b>2,980</b>	<b>البلدان الأقل نموا بالمنظمة</b>
3,446	3,315	5,474	6,397	6,191	5,391	جميع البلدان الأقل نموا
11,111	14,846	27,979	38,556	42,561	6,930	بلدان المنظمة
15,540	19,859	49,179	96,018	106,820	33,986	البلدان النامية

المصدر: مركز أنقرة، قاعدة بيانات البيزندي؛ البنك الدولي، التمويل الدولي للتنمية، قاعدة البيانات على الإنترنت

الدين العام والدين المضمون من قبل القطاع العام (مليون دولار)						الجدول أ-٢٠
2007	2006	2005	2004	2003	1990	
1,961	1,635					أفغانستان
20,151	18,836	17,923	19,186	18,083	11,658	بنغلاديش
852	769	1,745	1,831	1,726	1,219	بنين
1,268	1,003	1,879	1,863	1,597	748	بوركينافاسو
1,713	1,628	1,495	1,528	1,406	454	نشاد
279	260	257	273	265	175	جزر القمر
440	426	377	382	356	155	جيبوتي
704	688	625	620	567	308	غامبيا
3,048	2,980	2,931	3,188	3,154	2,253	غينيا
731	695	671	738	713	630	غينيا-بيساو
426	378	325	332	260	64	المالديف
1,989	1,624	3,102	3,136	2,910	2,337	مالي
1,437	1,395	2,079	2,082	2,076	1,806	موريتانيا
2,533	2,354	3,719	3,712	3,164	4,211	موزمبيق
863	755	1,782	1,794	1,887	1,230	النيجر
2,029	1,658	3,540	3,557	3,944	2,958	السنغال
308	1,257	1,350	1,434	1,337	920	سيراليون
1,979	1,923	1,882	1,949	1,936	1,926	الصومال
12,337	11,663	11,075	11,547	11,110	9,155	السودان
1,655	1,554	1,446	1,605	1,484	1,081	توغو
1,575	1,108	4,216	4,426	4,158	2,178	أوغندا
5,343	4,998	4,717	4,799	4,745	5,160	اليمن
<b>63,620</b>	<b>59,587</b>	<b>67,135</b>	<b>69,982</b>	<b>66,876</b>	<b>50,626</b>	<b>البلدان الأقل نموا بالمنظمة</b>
118,001	108,215	131,720	136,939	133,141	105,163	جميع البلدان الأقل نموا
398,413	377,864	409,327	449,369	438,444	311,826	بلدان المنظمة
1,312,490	1,234,553	1,331,287	1,466,660	1,423,845	995,182	البلدان النامية
						<b>البلدان الأقل نموا بالمنظمة كنسبة مئوية من:</b>
53.9	55.1	51.0	51.1	50.2	48.1	جميع البلدان الأقل نموا
16.0	15.8	16.4	15.6	15.3	16.2	بلدان المنظمة
4.8	4.8	5.0	4.8	4.7	5.1	البلدان النامية

المصدر: مركز أنقرة، قاعدة بيانات اليزند؛ البنك الدولي، التمويل الدولي للتنمية، قاعدة البيانات على الإنترنت

المصروفات على الدين الخارجي (طويل الأجل + صندوق النقد) (مليون دولار)						الجدول أ-٢١
2007	2006	2005	2004	2003	1990	
201.8	146.4					أفغانستان
1,091.9	1,126.0	981.8	1,150.9	937.5	1,273.1	بنغلاديش
124.2	81.1	87.2	80.6	69.4	120.3	بنين
233.7	301.4	219.3	255.6	127.1	77.2	بوركينافاسو
52.6	116.5	115.8	113.2	188.2	102.6	نشاد
4.8	3.0	2.7	3.2	9.6	5.1	جزر القمر
29.0	51.9	30.6	26.3	30.4	27.0	جيبوتي
63.0	59.2	62.6	51.4	39.9	32.8	غامبيا
71.9	36.9	40.7	43.4	52.4	195.7	غينيا
18.3	12.6	18.2	30.8	19.5	36.5	غينيا-بيساو
59.0	63.7	55.2	73.0	38.8	13.0	المالديف
262.3	150.8	282.0	167.7	215.6	194.6	مالي
192.6	174.8	143.2	116.8	127.7	148.0	موريتانيا
346.5	372.0	344.1	351.3	224.8	242.4	موزمبيق
98.6	124.7	153.5	141.9	141.0	147.8	النيجر
505.3	275.4	387.1	455.0	217.5	260.9	السنغال
28.3	59.1	71.4	124.5	63.1	15.0	سيراليون
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	45.7	الصومال
662.1	455.5	414.3	313.7	127.0	185.1	السودان
4.1	52.9	15.1	20.0	5.5	109.9	توغو
495.6	263.4	236.2	214.5	348.7	371.7	أوغندا
299.8	346.6	247.8	157.2	156.9	305.4	اليمن
<b>4,845.4</b>	<b>4,273.9</b>	<b>3,908.5</b>	<b>3,891.0</b>	<b>3,140.8</b>	<b>3,909.5</b>	<b>البلدان الأقل نموا بالمنظمة</b>
14,366.4	8,935.6	11,127.2	10,224.5	7,812.6	7,231.5	جميع البلدان الأقل نموا
159,423.7	139,500.4	102,178.2	87,197.7	60,628.3	38,551.2	بلدان المنظمة
686,160.0	507,738.9	429,218.3	361,325.9	307,351.3	122,265.2	البلدان النامية
						<b>البلدان الأقل نموا بالمنظمة كنسبة مئوية من:</b>
33.73	47.83	35.13	38.06	40.20	54.06	جميع البلدان الأقل نموا
3.04	3.06	3.83	4.46	5.18	10.14	بلدان المنظمة
0.71	0.84	0.91	1.08	1.02	3.20	البلدان النامية

المصدر: مركز أنقرة، قاعدة بيانات الـبيزند؛ البنك الدولي، التمويل الدولي للتنمية، قاعدة البيانات على الإنترنت

إجمالي خدمة الدين على الدين الخارجي (مليون دولار)						الجدول أ-٢٢
2007	2006	2005	2004	2003	1990	
19.6	9.3					أفغانستان
813.9	706.4	804.6	670.5	671.6	749.1	بنغلاديش
68.1	81.1	67.7	62.5	60.0	38.1	بنين
42.8	51.5	45.8	51.9	46.8	34.3	بوركينافاسو
71.5	63.2	54.4	39.0	41.0	11.8	نشاد
26.3	3.7	4.0	3.3	3.0	1.1	جزر القمر
44.4	22.6	15.1	17.7	15.6	14.9	جيبوتي
35.6	33.1	28.3	37.2	20.4	37.7	غامبيا
174.5	164.8	161.8	171.8	131.1	168.6	غينيا
32.2	33.8	32.6	44.9	15.2	8.4	غينيا-بيساو
44.7	35.0	34.5	32.9	21.7	8.8	المالديف
64.3	91.3	97.6	98.6	76.5	67.8	مالي
122.9	97.3	67.2	57.1	54.7	145.7	موريتانيا
40.8	51.6	82.9	72.6	83.6	78.5	موزمبيق
31.2	183.2	37.9	42.8	33.4	98.7	النيجر
180.7	194.0	202.6	335.6	244.0	324.1	السنغال
13.3	31.5	15.3	19.2	16.2	21.1	سيراليون
0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	10.7	الصومال
364.2	296.0	390.3	314.3	272.3	49.7	السودان
18.4	29.3	24.1	22.0	17.4	85.7	توغو
66.8	114.7	171.6	102.7	83.9	144.7	أوغندا
254.6	225.9	211.0	223.2	175.8	169.1	اليمن
<b>2,530.6</b>	<b>2,519.3</b>	<b>2,549.5</b>	<b>2,419.8</b>	<b>2,084.3</b>	<b>2,268.7</b>	<b>البلدان الأقل نموا بالمنظمة</b>
9,960.5	8,812.3	6,937.9	6,041.3	5,166.6	4,268.3	جميع البلدان الأقل نموا
128,980.0	129,072.7	116,560.6	102,960.4	90,682.0	47,938.9	بلدان المنظمة
540,025.0	536,464.4	474,399.1	412,251.4	389,664.6	139,801.0	البلدان النامية
						<b>البلدان الأقل نموا بالمنظمة كنسبة مئوية من:</b>
25.4	28.6	36.7	40.1	40.3	53.2	جميع البلدان الأقل نموا
2.0	2.0	2.2	2.4	2.3	4.7	بلدان المنظمة
0.5	0.5	0.5	0.6	0.5	1.6	البلدان النامية

المصدر: مركز أنقرة، قاعدة بيانات الـبيزند؛ البنك الدولي، التمويل الدولي للتنمية، قاعدة البيانات على الإنترنت



إجمالي تسديد الفائدة على الدين الخارجي (مليون دولار)						الجدول أ-٢٣
2007	2006	2005	2004	2003	1990	
15.8	5.8					أفغانستان
244.0	232.4	235.3	208.1	175.9	201.0	بنغلاديش
13.5	17.2	20.2	19.3	18.4	17.6	بنين
16.6	17.3	17.2	17.0	16.1	15.5	بوركينافاسو
19.3	17.4	16.8	11.6	11.9	5.0	نشاد
13.3	1.4	1.4	1.1	0.9	0.9	جزر القمر
6.8	5.2	3.9	4.4	3.3	6.0	جيبوتي
11.6	9.8	10.5	9.1	9.1	12.3	غامبيا
40.8	44.2	47.0	44.2	34.3	58.8	غينيا
9.5	9.4	8.7	10.1	4.5	6.1	غينيا-بيساو
14.4	11.9	9.9	8.7	5.3	2.8	المالديف
20.1	25.6	28.8	27.3	20.1	24.0	مالي
28.2	25.5	23.4	21.0	15.9	47.4	موريتانيا
26.2	26.8	26.6	25.0	24.6	37.7	موزمبيق
10.6	12.5	14.2	13.3	11.1	36.0	النيجر
60.6	74.8	57.4	74.2	78.1	127.8	السنغال
3.9	11.6	9.4	10.5	7.7	9.2	سيراليون
0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	5.3	الصومال
82.4	50.0	67.3	79.2	58.1	33.6	السودان
5.5	5.3	3.3	3.3	2.9	43.0	توغو
15.9	29.7	35.8	36.9	27.3	35.9	أوغندا
69.3	71.5	62.3	68.8	57.7	88.4	اليمن
<b>728.4</b>	<b>705.2</b>	<b>699.7</b>	<b>692.8</b>	<b>583.0</b>	<b>814.4</b>	<b>البلدان الأقل نموا بالمنظمة</b>
2,693.4	2,281.6	1,642.8	1,418.9	1,336.5	1,599.9	جميع البلدان الأقل نموا
31,399.0	26,447.2	29,004.5	23,114.6	22,319.4	19,058.9	بلدان المنظمة
150,363.7	124,253.5	110,052.4	98,477.6	98,353.0	61,031.7	البلدان النامية
						<b>البلدان الأقل نموا بالمنظمة كنسبة مئوية من:</b>
27.04	30.91	42.59	48.83	43.62	50.90	جميع البلدان الأقل نموا
2.32	2.67	2.41	3.00	2.61	4.27	بلدان المنظمة
0.48	0.57	0.64	0.70	0.59	1.33	البلدان النامية

المصدر: مركز أنقرة، قاعدة بيانات الـبيزند؛ البنك الدولي، التمويل الدولي للتنمية، قاعدة البيانات على الإنترنت

إجمالي صافي النفقات المالية على الدين (مليون دولار)						الجدول أ-٢٤
2007	2006	2005	2004	2003	1990	
198.0	142.9					أفغانستان
675.0	1,158.1	372.5	783.6	513.8	812.8	بنغلاديش
30.6	17.2	54.7	32.4	-16.8	91.8	بنين
288.5	331.2	182.7	235.7	101.4	68.0	بوركينافاسو
15.5	69.6	75.2	84.7	154.7	98.2	نشاد
-8.1	1.7	0.1	3.0	2.6	1.8	جزر القمر
-5.2	36.2	22.6	16.8	15.5	20.8	جيبوتي
42.1	31.8	41.7	17.2	21.6	15.5	غامبيا
-142.7	-83.8	-74.1	-22.2	-167.4	86.1	غينيا
-4.4	-13.8	-6.7	-5.1	6.8	45.7	غينيا-بيساو
63.7	78.6	45.6	62.9	-0.4	8.6	المالديف
218.2	85.0	197.2	100.3	51.3	158.8	مالي
124.9	144.1	90.4	83.6	39.9	102.2	موريتانيا
388.9	348.3	323.8	293.6	101.4	173.3	موزمبيق
78.0	-39.9	126.7	115.7	120.3	123.3	النيجر
613.1	215.6	241.9	75.1	-86.5	232.0	السنغال
14.9	34.2	55.6	123.8	57.1	3.0	سيراليون
0.0	0.0	0.0	-33.1	0.0	58.0	الصومال
416.3	134.4	100.3	347.6	-91.4	169.1	السودان
47.2	-4.1	20.3	-14.6	-69.1	16.0	توغو
323.8	249.4	90.7	133.5	283.1	269.2	أوغندا
206.5	151.2	160.2	17.7	-93.7	385.7	اليمن
<b>3,584.8</b>	<b>3,087.8</b>	<b>2,121.3</b>	<b>2,452.2</b>	<b>944.1</b>	<b>2,939.8</b>	<b>البلدان الأقل نموا بالمنظمة</b>
8,219.5	3,893.4	7,233.2	6,839.7	2,949.1	5,339.5	جميع البلدان الأقل نموا
68,588.7	53,767.4	30,329.4	27,694.3	1,069.8	19,646.4	بلدان المنظمة
498,987.9	205,595.4	151,490.7	116,024.2	77,507.2	57,531.1	البلدان النامية
						<b>البلدان الأقل نموا بالمنظمة كنسبة مئوية من:</b>
43.6	79.3	29.3	35.9	32.0	55.1	جميع البلدان الأقل نموا
5.2	5.7	7.0	8.9	88.3	15.0	بلدان المنظمة
0.7	1.5	1.4	2.1	1.2	5.1	البلدان النامية

المصدر: مركز أنقرة، قاعدة بيانات الـبيزند؛ البنك الدولي، التمويل الدولي للتنمية، قاعدة البيانات على الإنترنت

قيمة الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الدخل القومي						الجدول أ-٢٥
2007	2006	2005	2004	2003	1990	
20.2	20.2					فغانستان
29.9	31.9	31.2	34.2	34.4	43.5	بنغلاديش
15.8	17.5	43.1	47.9	52.0	71.5	بنين
21.8	19.1	36.6	40.8	41.4	29.0	بوركينافاسو
41.1	48.6	47.9	59.1	75.8	33.7	نشاد
62.4	73.4	75.6	85.2	90.7	77.2	جزر القمر
54.3	56.9	55.7	59.8	60.0	44.3	جيبوتي
97.3	115.8	117.2	139.8	136.3	50.6	غامبيا
82.1	98.3	101.2	89.5	96.5	93.1	غينيا
235.7	262.7	273.7	328.8	364.8	310.1	غينيا-بيساو
56.3	54.9	54.2	50.7	43.6	41.5	لمالديف
29.4	28.6	61.2	69.4	76.6	99.5	مالي
59.7	58.6	121.2	145.4	175.8	196.4	موريتانيا
41.3	45.7	72.3	89.0	86.3	166.3	موزمبيق
22.9	23.5	59.1	68.6	79.3	68.5	نيجر
23.1	21.0	44.7	49.2	64.2	62.9	لسنغال
18.8	81.2	108.9	122.2	107.9	124.9	سيراليون
113.3	115.8	122.8	133.0	139.7	246.4	لصومال
34.9	42.6	51.4	71.3	80.4	105.9	لسودان
79.2	81.0	80.0	88.9	96.9	79.2	توغو
12.1	11.8	45.2	57.3	65.7	65.7	ووغندا
25.0	27.6	33.2	41.6	47.3	170.9	ليمن
<b>32.0</b>	<b>35.8</b>	<b>46.4</b>	<b>54.4</b>	<b>58.5</b>	<b>78.6</b>	البلدان الأقل نموا الأعضاء بالمنظمة
36.6	40.5	56.0	65.7	71.0	86.7	جميع البلدان الأقل نموا
30.4	32.6	36.1	43.7	49.0	49.9	بلدان المنظمة
24.9	25.0	27.2	32.3	36.1	40.3	البلدان النامية

المصدر: مركز أنقرة، قاعدة بيانات البيزندي؛ البنك الدولي، التمويل الدولي للتنمية، قاعدة البيانات على الإنترنت، قسم الإحصاء بالأمم المتحدة، قاعدة البيانات الرئيسية المجمعة حول الحسابات القومية.

قيمة الدين الخارجي كنسبة من الصادرات						الجدول أ-٢٦
2007	2006	2005	2004	2003	1990	
116.7	88.5					أفغانستان
162.4	179.1	198.0	232.6	255.5	700.1	بنغلاديش
79.6	93.3	195.4	236.7	245.0	343.5	بنين
206.3	169.0	370.5	360.8	462.1	244.6	بوركينافاسو
46.9	47.5	49.5	73.7	221.2	175.8	نشاد
424.0	517.3	526.4	560.3	515.8	659.3	جزر القمر
146.3	148.2	143.1	166.2	152.2	55.2	جيبوتي
342.1	357.6	362.2	364.3	400.9	194.4	غامبيا
302.1	285.9	351.7	418.8	428.4	310.1	غينيا
565.8	553.5	610.3	915.4	958.1	2,471.2	غينيا-بيساو
69.9	65.5	76.9	55.8	47.2	42.8	المالديف
106.6	88.5	235.1	272.7	270.3	568.5	مالي
110.0	106.8	332.4	393.6	712.2	463.4	موريتانيا
130.2	138.2	224.9	283.4	317.1	2,466.2	موزمبيق
126.3	130.0	314.2	369.3	461.3	326.8	النيجر
98.8	80.5	164.3	180.9	240.3	269.6	السنغال
94.3	411.9	555.6	671.2	739.8	467.3	سيراليون
34,921.9	35,682.6	37,754.4	41,072.2	43,010.5	28,032.4	الصومال
169.7	251.3	287.6	387.4	526.0	2,035.4	السودان
245.5	260.6	272.3	304.5	284.6	250.1	توغو
73.7	77.1	290.2	420.6	541.4	1,032.6	أوغندا
76.3	70.7	78.3	108.8	125.3	1,293.4	اليمن
<b>138.8</b>	<b>151.5</b>	<b>204.5</b>	<b>256.8</b>	<b>310.7</b>	<b>647.7</b>	البلدان الأقل نموا بالمنظمة
134.0	145.9	209.9	263.0	315.1	557.7	جميع البلدان الأقل نموا
83.5	86.0	97.1	121.3	139.3	213.2	بلدان المنظمة
73.3	72.1	80.8	99.1	118.9	218.5	البلدان النامية

المصدر: مركز أنقرة، قاعدة بيانات البيزندي؛ البنك الدولي، التمويل الدولي للتنمية، قاعدة البيانات على الإنترنت، قسم الإحصاء بالأمم المتحدة، قاعدة البيانات الرئيسية المجمعة حول الحسابات القومية.

الجدول أ-٢٧						خدمات الدين على الدين الخارجي كنسبة من الصادرات
2007	2006	2005	2004	2003	1990	
1.1	0.5					أفغانستان
6.0	6.2	8.4	7.7	9.1	42.2	بنغلاديش
6.3	9.3	7.2	7.7	8.0	10.1	بنين
6.0	7.7	8.5	9.3	12.5	10.1	بوركينافاسو
1.9	1.8	1.7	1.8	5.9	4.0	نشاد
38.3	6.5	7.2	6.0	5.3	3.9	جزر القمر
13.8	7.2	5.2	7.1	6.2	4.0	جيبوتي
16.6	16.4	15.4	20.2	12.9	19.9	غامبيا
16.1	14.4	17.5	20.3	16.2	21.1	غينيا
24.5	26.3	28.7	53.8	19.5	30.1	غينيا-بيساو
5.5	4.8	6.9	4.9	3.6	4.9	المالديف
3.4	4.9	7.1	8.1	6.6	15.6	مالي
7.9	6.4	9.6	9.6	16.6	31.9	موريتانيا
1.7	2.4	4.1	4.3	6.8	41.6	موزمبيق
4.1	27.8	6.0	8.0	7.4	18.6	النيجر
6.9	8.1	8.6	15.4	13.4	23.3	السنغال
3.6	9.9	5.4	7.8	7.9	8.4	سيراليون
0.0	0.2	1.8	0.0	0.0	126.6	الصومال
3.2	4.1	6.5	6.7	8.3	6.8	السودان
2.3	4.3	3.9	3.7	2.9	16.7	توغو
3.1	7.0	11.2	9.1	10.0	57.3	أوغندا
3.3	2.9	3.1	4.4	4.1	34.4	اليمن
<b>4.6</b>	<b>5.3</b>	<b>6.6</b>	<b>7.5</b>	<b>8.2</b>	<b>23.6</b>	البلدان الأقل نموا بالمنظمة
9.3	9.7	9.3	9.9	10.5	19.1	جميع البلدان الأقل نموا
12.9	15.0	16.2	17.2	18.8	26.0	بلدان المنظمة
11.4	13.5	14.6	15.5	18.8	22.9	البلدان النامية

المصدر: مركز أنقرة، قاعدة بيانات البيزندي؛ البنك الدولي، التمويل الدولي للتنمية، قاعدة البيانات على الإنترنت، قسم الإحصاء بالأمم المتحدة، قاعدة البيانات الرئيسية المجمعة حول الحسابات القومية

تسديد فوائد الدين الخارجي، كنسبة من الصادرات						الجدول أ-٢٨
2007	2006	2005	2004	2003	1990	
0.9	0.3					أفغانستان
1.8	2.0	2.5	2.4	2.4	11.3	بنغلاديش
1.3	2.0	2.2	2.4	2.5	4.7	بنين
2.3	2.6	3.2	3.1	4.3	4.6	بوركينافاسو
0.5	0.5	0.5	0.5	1.7	1.7	نشاد
19.4	2.4	2.6	2.0	1.6	3.0	جزر القمر
2.1	1.7	1.4	1.8	1.3	1.6	جيبوتي
5.4	4.8	5.7	4.9	5.7	6.5	غامبيا
3.8	3.8	5.1	5.2	4.3	7.4	غينيا
7.3	7.3	7.7	12.1	5.7	21.7	غينيا-بيساو
1.8	1.6	2.0	1.3	0.9	1.5	المالديف
1.1	1.4	2.1	2.2	1.7	5.5	مالي
1.8	1.7	3.4	3.5	4.8	10.4	موريتانيا
1.1	1.2	1.3	1.5	2.0	20.0	موزمبيق
1.4	1.9	2.2	2.5	2.5	6.8	النيجر
2.3	3.1	2.4	3.4	4.3	9.2	السنغال
1.1	3.6	3.4	4.2	3.7	3.6	سيراليون
0.0	0.2	1.8	0.0	0.0	62.4	الصومال
0.7	0.7	1.1	1.7	1.8	4.6	السودان
0.7	0.8	0.5	0.6	0.5	8.4	توغو
0.7	1.8	2.3	3.3	3.3	14.2	أوغندا
0.9	0.9	0.9	1.4	1.3	18.0	اليمن
<b>1.3</b>	<b>1.5</b>	<b>1.8</b>	<b>2.1</b>	<b>2.3</b>	<b>8.5</b>	البلدان الأقل نموا بالمنظمة
2.5	2.5	2.2	2.3	2.7	7.2	جميع البلدان الأقل نموا
3.1	3.1	4.0	3.9	4.6	10.3	بلدان المنظمة
3.2	3.1	3.4	3.7	4.7	10.2	البلدان النامية

المصدر: مركز أنقرة، قاعدة بيانات البيزندي؛ البنك الدولي، التمويل الدولي للتنمية، قاعدة البيانات على الإنترنت، قسم الإحصاء بالأمم المتحدة، قاعدة البيانات الرئيسية المجمعة حول الحسابات القومية

مؤشر إنتاج الغذاء (1999-2001=100)								الجدول أ-٢٩
2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
122	112	124	109	112	109	90	94	أفغانستان
126	118	116	104	106	103	100	102	بنغلاديش
109	113	120	122	114	108	102	101	بنين
122	126	125	110	124	113	114	86	بوركينافاسو
110	120	120	108	114	107	108	93	نشاد
105	102	99	104	104	101	102	100	جزر القمر
153	154	115	113	114	116	104	102	جيبوتي
69	96	91	106	84	67	108	101	غامبيا
129	125	119	114	109	105	100	100	غينيا
114	114	113	108	105	103	103	100	غينيا-بيساو
50	109	78	113	103	93	94	103	المالديف
145	133	127	111	120	103	101	94	مالي
112	112	112	108	107	105	101	100	موريتانيا
99	110	112	110	105	101	99	95	موزمبيق
146	140	129	112	131	118	110	93	النيجر
74	83	99	85	84	60	95	102	السنغال
185	206	172	150	135	124	108	92	سيراليون
103	103	107	105	104	102	99	101	الصومال
124	126	116	112	117	108	108	97	السودان
121	118	110	106	104	101	103	94	توغو
105	104	106	107	108	108	104	99	أوغندا
129	123	116	114	113	106	107	99	اليمن
<b>116</b>	<b>120</b>	<b>115</b>	<b>111</b>	<b>110</b>	<b>103</b>	<b>103</b>	<b>98</b>	البلدان الأقل نموا بالمنظمة
118	119	115	110	107	103	102	98	جميع البلدان الأقل نموا
116	119	114	112	109	104	102	99	بلدان المنظمة
113	112	110	108	104	103	101	99	البلدان النامية

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية، الفاو

مؤشر إنتاج الغذاء مقابل الفرد (1999-2001=100)								الجدول أ-٣٠
2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
93	89	103	94	101	101	88	94	أفغانستان
111	105	106	96	100	99	98	102	بنغلاديش
87	93	102	107	104	101	99	101	بنين
98	105	107	97	113	106	111	86	بوركينافاسو
86	97	100	93	102	99	104	93	نشاد
88	87	86	94	96	96	99	100	جزر القمر
134	137	104	105	107	111	101	102	جيبوتي
56	80	78	93	77	63	104	101	غامبيا
113	111	109	106	103	101	99	100	غينيا
92	95	97	95	96	97	100	100	غينيا-بيساو
45	99	72	106	98	90	93	103	المالديف
118	111	110	99	110	97	98	94	مالي
92	94	97	96	98	99	98	100	موريتانيا
84	95	99	100	97	96	97	95	موزمبيق
114	113	109	97	118	110	106	93	النيجر
62	71	87	77	77	57	93	102	السنغال
143	162	140	126	118	114	104	92	سيراليون
83	86	92	93	95	96	96	101	الصومال
107	111	105	103	110	104	106	97	السودان
99	99	95	94	95	95	100	94	توغو
84	86	90	95	98	101	101	99	أوغندا
105	103	100	101	103	100	104	99	اليمن
<b>95</b>	<b>101</b>	<b>99</b>	<b>99</b>	<b>101</b>	<b>97</b>	<b>100</b>	<b>98</b>	البلدان الأقل نموا بالمنظمة
99	102	102	99	99	98	100	98	جميع البلدان الأقل نموا
100	104	102	102	102	100	99	99	بلدان المنظمة
102	103	102	103	100	100	99	99	البلدان النامية

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية، الفاو



إستهلاك الغذاء، إستهلاك الطاقة الغذائية (سعر حراري/شخص/يوم)			الجدول أ-٣١
2003-05	1995-97	1990-92	
			أفغانستان
2230	1960	2010	بنغلاديش
2290	2140	2090	بنين
2620	2490	2440	بوركينافاسو
1980	1800	1690	نشاد
1800	1830	1920	جزر القمر
2170	1860	1720	جيبوتي
2140	2100	2300	غامبيا
2540	2490	2460	غينيا
2050	2150	2290	غينيا-بيساو
2630	2430	2390	المالديف
2570	2420	2440	مالي
2790	2770	2670	موريتانيا
2070	1850	1750	موزمبيق
2140	1950	1970	النيجر
2150	2040	2100	السنغال
1910	1980	1940	سيراليون
			الصومال
2290	2200	2070	السودان
2020	1970	1870	توغو
2380	2170	2260	أوغندا
2010	1980	1980	اليمن
<b>2239</b>	<b>2129</b>	<b>2118</b>	البلدان الأقل نموا بالمنظمة
2190	2084	2108	جميع البلدان الأقل نموا
2605	2526	2465	بلدان المنظمة
3380	3230	3220	البلدان النامية

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية، الفاو

صادرات الغذاء (مليون دولار)									الجدول أ-٣٢
2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
27									أفغانستان
1057	857	693	581	511	371	370	327	418	بنغلاديش
			70	51	48	113	39	38	بنين
				64	58	33	39	35	بوركينافاسو
									نشاد
				8	5	9	7	6	جزر القمر
									جيبوتي
8	10	9	4	6	3	3	6	12	غامبيا
25	34	88	73	17		8	11	13	غينيا
									غينيا-بيساو
124	106	134	103	91	76	56	44	41	المالديف
135	101	89	64	67	52	45	71	8	مالي
188	175		138	143	96	74	82	71	موريتانيا
299	268	365	245	241	178	219	160	156	موزمبيق
96	68	80	67	86	86	81	98	109	النيجر
443	569	495	424	462	428	402	363	363	السنغال
									سيراليون
									الصومال
300		299	296	357	259	284	189	508	السودان
68	44		77	92	78	58	40	38	توغو
923	739	523	473	372	103	297	276	241	أوغندا
390	332	277	247	181	182	165	122		اليمن
<b>4082</b>	<b>3303</b>	<b>3053</b>	<b>2862</b>	<b>2749</b>	<b>2022</b>	<b>2216</b>	<b>1874</b>	<b>2057</b>	البلدان الأقل نموا بالمنظمة
9324	6542	5790	5426	4962	3975	3711	3523	3607	جميع البلدان الأقل نموا
99951	75398	57840	50852	45215	39050	33768	28437	28472	بلدان المنظمة

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التجارة العالمية

واردات الغذاء (مليون دولار)									الجدول أ-٣٣
2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
180									أفغانستان
5059	3946	2620	1755	1747	1918	1387	1398	1254	بنغلاديش
			268	218	215	174	123	120	بنين
			151	136	124	120	120	77	بوركينافاسو
									نشاد
				27	16	15	14	16	جزر القمر
98	100	81	98	93	61	60	55	65	جيبوتي
									غامبيا
252	217	284	261	185		154	141	148	غينيا
									غينيا-بيساو
220	182	148	116	117	99	89	89	92	المالديف
416	323	314	255	187	228	164	141	122	مالي
462	364	269	137	144	94	78	69	66	موريتانيا
575	542	395	360	300	238	186	147	162	موزمبيق
310	226	240	252	207	188	164	174	135	النيجر
1693	1221	858	898	805	708	509	463	362	السنغال
									سيراليون
									الصومال
1229	519	1053	907	511	475	466		360	السودان
133	115		92	101	97	90	81	59	توغو
587	436	348	308	280	197	151	123	132	أوغندا
2405	2125	1509	1522	1052	1017	840	818		اليمن
<b>13620</b>	<b>10316</b>	<b>8117</b>	<b>7229</b>	<b>6125</b>	<b>5687</b>	<b>4649</b>	<b>3958</b>	<b>3170</b>	البلدان الأقل نموا بالمنظمة
18183	13350	11128	9705	8681	8426	6485	5741	4767	جميع البلدان الأقل نموا
143307	102066	77626	69427	61919	52609	46537	43163	43126	بلدان المنظمة

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التجارة العالمية

إجمالي شحن غلال المعونات الغذائية (طن متري/سنة)				الجدول أ-٣٤
2004-06	2000-02	1995-97	1990-92	
121423	272361	140966	72035	أفغانستان
235974	567088	658438	1017497	بنغلاديش
10968	12066	13652	9589	بنين
23939	21958	20191	46057	بوركينافاسو
52767	18749	18719	28775	نشاد
		2191	5063	جزر القمر
12043	11307	10800	12730	جيبوتي
8206	4817	4453	10631	غامبيا
24621	25665	9336	22041	غينيا
6559	8591	3741	8721	غينيا-بيساو
10330	3116	3278	2874	المالديف
20467	4850	13379	27732	مالي
51199	34897	23207	58658	موريتانيا
100272	197886	188415	556997	موزمبيق
62608	20705	14848	38911	النيجر
16720	23143	8213	53113	السنغال
29767	38883	51185	37674	سيراليون
74470	24470	16732	147214	الصومال
483766	127462	70255	467456	السودان
1414	3333	4836	13049	توغو
111660	58663	35021	17718	أوغندا
77820	158306	37120	85309	اليمن
<b>1543433</b>	<b>1532406</b>	<b>1401931</b>	<b>2904210</b>	البلدان الأقل نموا بالمنظمة
3062477	3548799	2916962	4616105	جميع البلدان الأقل نموا
2103218	2935511	2389422	6145649	بلدان المنظمة

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية، الفاو

حصة المعونات الغذائية في إجمالي الإستهلاك (%)				الجدول أ-٣٥
2004-06	2000-02	1995-97	1990-92	
				أفغانستان
0.7	1.8	2.5	4.2	بنغلاديش
0.6	0.9	1.2	1.1	بنين
0.8	1.0	1.1	2.5	بوركينافاسو
3.0	1.2	1.6	2.8	نشاد
0.0	0.0	2.1	5.1	جزر القمر
7.9	8.4	9.4	12.8	جيبوتي
3.5	2.5	2.7	5.2	غامبيا
1.7	1.8	0.6	1.5	غينيا
2.9	3.5	2.0	4.0	غينيا-بيساو
13.0	4.2	5.0	5.0	المالديف
0.8	0.2	0.6	1.5	مالي
6.5	4.7	4.0	11.3	موريتانيا
2.7	5.5	6.9	24.7	موزمبيق
2.7	0.9	0.9	2.6	النيجر
0.8	1.3	0.5	3.1	السنغال
3.5	6.2	7.2	4.9	سيراليون
				الصومال
7.1	2.0	1.5	9.3	السودان
0.1	0.3	0.6	2.1	توغو
2.2	1.2	1.1	0.8	أوغندا
1.9	4.1	1.3	3.5	اليمن
<b>3.2</b>	<b>2.5</b>	<b>2.8</b>	<b>6.0</b>	البلدان الأقل نموا بالمنظمة
4.0	5.0	6.3	8.1	جميع البلدان الأقل نموا
2.2	2.9	3.1	6.1	بلدان المنظمة

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية، الفاو

عدد من يواجهون نقص التغذية (مليون)				الجدول أ-٣٦
2004-06	2000-02	1995-97	1990-92	
				أفغانستان
40.2	40.1	51.4	41.6	بنغلاديش
1.6	1.6	1.7	1.5	بنين
1.3	1.6	1.3	1.3	بوركينافاسو
3.9	3.7	3.8	3.7	نشاد
0.4	0.4	0.3	0.2	جزر القمر
0.2	0.3	0.3	0.3	جيبوتي
0.5	0.4	0.4	0.2	غامبيا
1.5	1.5	1.3	1.2	غينيا
0.5	0.4	0.3	0.2	غينيا-بيساو
0.0	0.0	0.0	0.0	المالديف
1.2	1.3	1.3	1.1	مالي
0.2	0.2	0.2	0.2	موريتانيا
7.5	7.9	8.6	8.2	موزمبيق
3.8	3.7	3.8	3.1	النيجر
2.9	3.4	3.0	2.3	السنغال
2.5	2.4	1.8	1.9	سيراليون
				الصومال
7.5	7.5	7.2	8.3	السودان
2.3	2.3	1.8	1.8	توغو
4.4	4.1	5.1	3.6	أوغندا
6.7	5.7	5.0	3.8	اليمن
<b>89.1</b>	<b>88.5</b>	<b>98.6</b>	<b>84.5</b>	البلدان الأقل نموا بالمنظمة
241.5	234.7	240.1	201.3	جميع البلدان الأقل نموا
187.0	190.7	177.4	173.3	بلدان المنظمة
851.4	827.3	796.8	817.8	البلدان النامية

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية، الفاو

تفشي نقص الغذاء بين السكان (%)				الجدول أ-٣٧
2004-06	2000-02	1995-97	1990-92	
				أفغانستان
26	28	40	36	بنغلاديش
19	22	26	28	بنين
9	13	12	14	بوركينافاسو
38	42	51	59	نشاد
51	55	48	40	جزر القمر
31	38	50	60	جيبوتي
29	29	31	20	غامبيا
16	18	18	19	غينيا
31	29	26	20	غينيا-بيساو
7	8	9	9	المالديف
10	12	15	14	مالي
8	7	8	10	موريتانيا
37	42	52	59	موزمبيق
28	32	40	38	النيجر
25	32	32	28	السنغال
46	51	43	45	سيراليون
				الصومال
20	22	24	31	السودان
37	41	39	45	توغو
15	16	23	19	أوغندا
32	30	31	30	اليمن
<b>26</b>	<b>28</b>	<b>31</b>	<b>31</b>	البلدان الأقل نموا بالمنظمة
29	31	33	33	جميع البلدان الأقل نموا
18	19	20	23	بلدان المنظمة
16	17	18	20	البلدان النامية

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية، الفاو